جوانب من التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي في غزة

١٢٧٣ ـ ١٢٧٧ / ١٨٥٧ ـ ١٨٦١

من خلال الوثائق الشرعية

د. عبدالكريم رافق

كلية الاداب ـ جامعة دمشق

مازالت جوانب هامة من التاريخ الحضاري للاقطار العربية ، في مختلف عصورها ، مهملة الى حد كبير في الكتابات العربية . وقد اهتم الباحثون ، والى حد كبير في العقود الاخيرة ، بعدد من الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية العربية ، امتدادا لاهتمامهم بهذه الجوانب في بلادهم ، وظهرت لهمدراسات معمقة حينا ، وسطحية حينا اخر ، في هذا المجال .

وغني عن القول ان التاريخ السياسي ، الذي انصب عليه اهتمام معظم المؤرخين العرب ، من الاهمية بمكان ، لانه يعطي ، حين يكتب بشكل متفهم ومتتبع للتيارات العميقة التي تنتظم الاحداث ، الخلفية التي تساعد على فهم النواحي الحضارية المختلفة . ولكل قوم طريقة عمرانهم ، وأساليب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية .وبالرغم من شمولية الكثيرمن النواحي الحضارية وعالميتها، فانالصفات الخاصة تبقى اساسية ، لانها هي التي تتفاعل مع المؤثرات الخارجية ، وينتج عنها مزيج معين ، يبرز ما هو عام وما هو خاص . لذلك ، والامة العربية تتعرض لتبدلات وتحديات حضارية جذرية ، على اكثر من صعيد ، يجدر بنا توجيه الاهتمام الكافي الى الاصيل في تراثنا لتبين المميزات الخاصة به .

(*) هذه الدراسة مبنية على سجل وحيد يعود لمحكمة غزة في الفترة موضوع البحث ، محفوظ في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق ، ويتالف من ٤٥٩ صفحة من القطع الكبير ، ويضم حوالي ٣٧٤٥ وثيقة . وتسهيلا للبحث فقد أشرنا، حيثدعت الحاجة ، الى الرموز المتعارف عليها للاشهر القمرية في التاريخ الهجري ،وما يقابلها في التاريخ الميلادي .

وبحثنا عن غزة اسهام بسيط في هذا النوع من الدراسات ، هدفه الكشف عن بعض الميزات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لمدينة هامة ،وثغر هام ، فيفلسطين، في فترة تعرضت فيها المنطقة بكاملها لمحاولات عثمانية فاشلة في الاصلاح ، ولمطامع الاستعمار والصهيونية .



وقد اعد هذا البحث عن غزة بمناسبة المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام ، الذي انعقد في الجامعة الاردنية بعمان في الفترة ما بين ٤ــ٩ جمادى الثانية ١٤٠٠هـ/١٩ــ٢٤ نيسان ١٩٨٠ م وتركزت ابحاثه حول فلسطين عبر التاريخ . وقد رأينا ، حرصا على تقديم هذا البحث لقراء مجلة (دراسات تاريخية) ، أن نختصر بعض الهوامش والتحقيقات ليسهل استيعابه في صفحات المجلة . ويمكن العودة للنص الاصلي للاطلاع على الهوامش والمصادر المختلفة .



١ ــ مقدمــة :

لعبت غزة دورا هاما ابان الحكم العثماني . وكانت ، في معظم الاوقات ، صنجقا ، أو لواء ، في ولاية الشام . والحقت ، لفترة قصيرة ، بولاية صيدا ، وكذلك بمتصرفية ، ثم ولاية ، القدس ، كما في الفترة التي نحن بصدد دراستها .

واشتهرت في غزة ، في النصف الثاني من القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر ، أسرة الأمير مصطفى أبي شاهين ، التي برز منها ابناه بهرام ورضوان . واشتهر كذلك ابن هذا الاخير ، أحمد ، الذي توفي في ١٥/١٠/١٦٠٦ . وعين هؤلاء الامراء حكاماً على صنجق غزة ، وشغل بعضهم حكم ولاية اليمن ومصر ، كما عهد اليهم بامارة الحج الشامي ، لسنوات عديدة . واشتهر من مماليك هذه الاسرة الامير فروخ بن عبد الله ، الذي حكم صنجقي نابلس والقدس ، وعين اميرا للحج الشامي، في الربع الاول من القرن السابع عشر(١) .

وبرز من أبناء غزة ، في القرن الثامن عشر ، حسين باشا ابن مكي ، الذي عين صنجقاً عليها ، وكانت تابعة لولاية الشام ، ثم نقل والياً على دمشق في عام ١٧٥٧ ، خلفا لاسعد باشا العظم(٢) ، واعتبره الاخباري الدمشقي المعاصر ، ميخائيل بريك ،

« من ثاني طائفة من أولاد العرب الذين صاروا وزراء في بلادنا »(٣) . وكانت الطائفة الاولى آل العظم(٤) .

واشتهرت غزة بمرور قافلة الحج الشامي فيها ، في بعض الاحيان ، اثناء عودتها من الحجاز ، لتحاشي هجمات البدو ، او لانقاذ ما يمكن انقاذه ، في اعقاب هذه الهجمات . وعرف الطريق الذي سلكته القافلة ، عبر غزة ، بالطريق الغزاوي ، تمييزا له عن الطريق الرئيسي ، المعروف بالطريق السلطاني(٥) . وذكر ان من اراد اللحاق من الحجاج الشاميين بقافلة الحج المصري ، التي كانت تمر بالعقبة ، كان يمر بغزة في طريقه الى العقبة(٦) . وافادت غزة كذلك من وقوعها على الطريق التجاري ، الذي يربط بين بلاد الشام ومصر .

ويتبين من وثائق محكمة غزة الشرعية ان غزة كانت ، في فترة دراستنا ، صنجقاً ، أو لواء ، حكمه قائمقام ، لقب بالافندي ، والحق بالقدس ، التي كانت آنذاك ، كما يبدو ، ولاية قائمة بذاتها . وكان والي القدس ، في عام ١٢٧٣/١٨٥٦ — ١٨٥٧ ، اسماعيل كامل باشا ، الذي وصف بأنه متصرف الالوية . وأشار الى أمر صدر عنه بانه سطر « من ديوان متصرفيتنا ايالت قدس شريف ونابلس وغزة»(٧) . ويبدو أنه خلفه في ولاية القدس مصطفى باشا ثريا ، الذي وصف في أمر أصدره الى قائمقام غزة ، في٢٨ محرم ١٢٧٤/ (١٨ ايلول ١٨٥٧) ، بانه « متصرف القدس الشريف »(٨) . كما وصف في الاوامر اللاحقة التي اصدرها الى قائمقام غزة وكبار موظفيها بانه « والي الالوية » ، وان امره صادر من « ديوان الوية القدس الشريف وملحقاتها » .

وقد شغل قائمقامية غزة في فترة دراستنا هذه كل من مصطفى بك السعيد ، الذي عزل بموجب الأمر الذي أبلغه والي القدس ، مصطفى باشا ثريا ، الى المسؤولين في غزة ، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٧٤/(١٨ ايلول ١٨٥٧) ، وعين مكانه سالم افندي . ثم عزل هذا القائمقام ، وخلفه في حكم غزة عثمان افندي القاسم ، كما جاء في الامر المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني ١٢٧٤/(١٥ كانون الاول ١٨٥٧) ، الذي ابلغه مصطفى باشا ثريا الى المسؤولين في غزة . وفي أمر لاحق من مصطفى باشا ثريا ، مؤرخ في ١٩ شوال ١٢٧٤/(٢ حزيران ١٨٥٨) ، الى المسؤولين في غزة ، ابلغهم انهاء قائمقامية عثمان افندي القاسم في غزة ، وتوجيه هذا المنصب الى مصطفى بك السعيد(٢) .

وأقام القائمقام في سراي غزة ، وتقع في الجانب الشرقي منها ، في مكان غير بعيد عن الجامع الكبير(٩) . وجاء في أوامر تعيينه ذكر المسؤوليات المترتبة عليه ،

مثل مطابقة أعماله للشريعة والقانون ، وتحصيل أموال الميري من محلاتها بأوقاتها ، وتوريدها الى الخزينة . ولعل المقصود بالخزينة هنا خزينة غزة التي أشارت اليها الوثائق . وحثت الاوامر القائمقام على الاهتمام بكافة السكان في غزة وخارجها ، وتأمين الأمن في الطرق .

وجاء تسلسل المسؤولين في غزة ، كما ورد ذلك في مطلع الأوامر الصادرة اليهم من قبل والي القدس ، وفق الترتيب التالي : قائمقام غزة ، وهو المعني الاول بتنفيذ الامر ، ثم نائب الشريعة حالا افندي ، اي القاضي الحنفي (ولم يذكر اسمه الا اذا كان الامر موجها اليه) . ومفتي افندي بها حالا ، وقائمقام نقيب السادة الاشراف بها حالا ، ثم اعضاء المجلس بها حالا . ولا نعرف شيئا عن تركيب هذا المجلس أو صلاحياته . وأشارت الأوامر ، بعد ذلك ، الى أصحاب الالقاب التالية ، او بعضهم « وجوه البلدة ، مختارين المحلات ، مشايخ الحارات ، ارباب التكلم بوجه العموم ، ومفاخر القبايل والعشاير شيوخ مشايخ عربان الصف القبلي والشمالي ومشايخ العربان ومشايخ واختيارية قرايا بلاد غزة بوجه العموم » .

وقد عين قاضي غزة الحنفي ، الذي اشير اليه ، عادة ، بنائب الشريعة في غزة ، وأحيانا بخليفة الحكم الحنفي بمدينة غزة ، من قبل قاضي القدس ، الذي وصف بأنه منلا (مشتقة من مولى ، اي سيد) افندي الديار القدسية ، وذكر في قرار تعيين قاضي غزة انه نصب نائبا شرعيا بغزة هاشم ومجدل عسقلان . وكان والي القدس يؤكد تعيين القاضي بتوجيه أمر من قبله الى قائمقام غزة ، والى القاضي المعين ، والمفتي ، ونقيب الاشراف ، وأعضاء المجلس ، ووجوه البلدة ، وأرباب التكلم بوجه عام ، يعلمهم فيه بتعيين القاضي الجديد وعزل سلفه ، ويوصيهم بأن يكون القاضي الجديد مرفوع المقام بينهم . ويهيب بالقاضي الجديد ان يتعاطى الاحكام على قاعدة ابي حنيفة وبتقوى الله .

وأشير ، عادة ، في أمر تعيين قاضي غزة الى مهامه الرئيسة التي خوله اياها قاضي القدس ، ومنها « مباشرة وتعاطي فصل الاحكام بين الاهالي ، وختم الصكوك الشرعية والسندات المرعية ، وتحرير التركات الغير جسيمة وتقسيمها بين مستحقيها ، ونصب الاوصياء والنظار من اهل الدين والصلاح ، وتزويج من لا ولي له من الصغار ، وانابة من شاء عند الحاجة(١٠) . وابلغ القاضي ، وغيره من كبار الموظفين ، بالتوجيهات الجديدة حين صدورها . ومما أبلغه ، مثلا ، ضرورة تطبيق المساواة العادلة بين السكان ، على اختلاف مللهم ومذاهبهم ، وذلك في أعقاب صدور خط شريف همايون في ١٨ شباط ١٨٥٦ ، الذي أقر المساواة بين السكان .

وأبلغ القاضي أيضا ضرورة التأكد ، في عمليات شراء العقارات ، من هوية المشترين وجنسياتهم ، ومن صفة العقار ، ان كان ملكا ام وقفا . ومن صلاحيته (اي القاضي) النظر في امر العقار ،من حيث تبعيته لدائرته ام لدائرة قاض آخر ، وذلك في اعقاب صدور قانون الاراضي العثماني في عام ١٨٥٨ .

وشغل منصب القضاء في غزة ومجدل عسقلان ، في فترة دراستنا ، ثلاثة قضاة هم : مصطفى افندي ، وعلمي زاده السيد مصطفى وفا افندي (أي السيد مصطفى وفا افندي ابن علمي) ، الذي عين بموجب مراسلة من قبل والي القدس بتاريخ الاول من ربيع الاول ١٢٧٤/(٢٠ تشرين الاول ١٨٥٧) ، ثم عزل في الاول من ذي الحجة ١٢٧٦/(٢٠ حزيران ١٨٦٠) ، وخلفه صلاحي زاده السيد عبد الغني افندي .

ولا نعلم فيما اذا كانت الدولة قد اعتمدت في غزة ، أو قام فيها ، في الواقع ، قضاة من المذاهب الاخرى . ووردت معلومات في الوثائق الشرعية عن ممارسة المفتي الشافعي في غزة ، واسمه محمد نجيب افندي النخال ، عملية الافتاء ، الى جانب المفتي الحنفي . ولكن المفتي الحنفي بقي متمزا ، واشير اليه بانه مفتي غزة . وشغل هذا المنصب ، في فترة دراستنا ، السيد الحاج احمد محي الدين عبد الحي الحسيني . وكان نقيب الاشراف في غزة السيد صالح افندي عبد الحي الحسيني ، ولعله من اقرباء المفتي الحنفي . ولم يرد ، في الوثائق ، ما يشير الى هوية السلطات التي عينت كلا من المفتي الحنفي والمفتي الشافعي ونقيب الاشراف في غزة .

وضم لواء ، أو صنجق ، أو قضاء غزة ، عددا كبيرا من القرى ، تراس كلا منها شيخ عرف بشيخ القرية . وذكرت الوثائق الشرعية ، في فترة دراستنا هذه ، القرى التالية (١١): برير ، البطاني الغربي ،بعلين ، بيت جرجا ،بيت حانون ، بيت داراس (ذكرها العارف ، ص ١٩٧ ، بيت دراس)(١٢) ، بيت طيما ، بيت لاهيا ، تل الترمس ، جباليا ، الجسير ، جلين ، جولس ، الجية ، حتا ، الحديثة ، حمامة ، حميل الخيل (ذكر العارف ص ١٩٧ قرية حميل ، ولعلها نفسها) ، خان يونس ، دمرة ، الدوالية ، الدوايمة ، دورة ، الدير ، دير البلح ، دير سنيد (ذكرها العارف ، ص ١٩٧ ، دير اسنيد) ، ذكريا ، زرنوقة ، سدود (ولعلها أسدود) سمسم ، سوافير عودة ، سوافير المسالقة ، الشيخ مؤنس ، صامة (او حامة) ، عبسان ، عجور ، عراق المنشية ، الفالوجة ، القبيبة الغربية ،

القبيبة (وردت أيضا القبية) ، القسطينة ، اللتينة (وردت ايضا التينة)) المسمية ، معربيا ، المغـــار ، ثعلبا ، هربيا ، يبنـــا ، وكرين البردان . وبدهي ان هذه القرى لا تشمل جميع قرى لواء غزة .

* * *

٢ ـ مظاهر عمرانيـــة :

ميزت الوثائق الشرعية ، في تحديد مواقع المحلات والخطوط ، ومن خلالها مواقع العقارات ، في غزة ، بين داخل مدينة غزة وظاهرها . ومثل هذا التمييز ، بين داخل المدينة وظاهرها ، يقوم، عادة ، كما في دمشق مثلا ، بالاستناد الى سور المدينة . ولم تشر وثائق غزة ، في فترة دراستنا ، الى وجود مثل هذا السور . ولاحظ كتاب (بيديكر)(١٣) ، في حوالي عام ١٨٩٠ ، زوال وجود السور ، كذلكزوال وجود بوابات المدينة . وهناك اشارة(١٤) الى وجود السور قبل ذلك ، والى ان البقية الباقية منه قدتهدمت ابان هجوم نابليون بونابرت . ولم يتبق منه الا بقايا قليلة ، بجوار مدرسة الفلاح الاسلامية(١٥) . وربما كانت تسمية داخل غزة وظاهرها تعود الى زمن وجود السور . ومهما يكن ، فالامر الثابت ان وثائق غزة الشرعية اشارت الى هذا التقسيم ، وان داخل غزة ضم سبع محلات ، وما عداها عرف بظاهر غزة .

ولم يتجاوز ظاهر مدينة غزة حدود اراضيها المباشرة ، التي توقفت عنـــد حدود اراضي القرى المجاورة لها . وتألفت الاراضي ظاهر مدينة غزة ، والتي أشير اليها بارض غزة ، من بساتين ، وحواكير ، كانت بجوار غـــزة المباشر ، كما في داخلها ،ومن كروم وموارس (جمع مارس ، وهي الارض الزراعية) . ومن جملة ما وجد في ظاهر غزة سوق الحمير .

ومن النقاط المشهورة ، ظاهر غزة ، ما اسمته وثائق غـــزة الشرعية بجبـــل المنطار . واشير اليه كذلك بتل المنطار ، وكان على ارتفاع ثلاثة وثلاثين مترا عـــن سطح البحر ، ويقع الى الجنوب الشرقي من غزة ، على مسافة خمس عشرة دقيقة منها ، كما قدرت فيحواليعام ١٨٩٠ . وفيه عدد من القبور ، واختلف المسلمون والمسيحيون حول تسميته ونسبته اليهم(١٦) . ولا ندري اذا كان المنطار هذا هو نفسه الذي اعطى اسمه الى ضريبة (منطقة) عرفت بضريبة ولي الله تعالى الشيخ ابو علي المنطار ،وكانت ظاهر غزة ، من الجهة الشرقية .

وتالف داخل غزة ، في فترة دراستنا ، من عدد من المحلات (مفردها محلة) ، وربما عادلت، الاحياء في التعبير الدمشقي وغيره آنذاك . وورد في وثائق غزة الشرعية استخدام كلمة « حارة » ، ولكن بمعنى مرتبك ، فمرة قصد بها محلة ، ومرة سمي بها زقاق . وقسمت كل محلة الى خطوط (مفردها خط) ، وهي ما يعادل الشارع الرئيسي . وكلمة « خط » مقتبسة من مصر ، حيث استخدمت للدلالة على الشارع(١٧) . واستخدمت وثائق غزة الشرعية كلمة « شارع » بشكل ضئيل ، وبصورة مرتبكة ، فمرة استخدمتها للدلالة على « خط » ، كما ورد في العبارة التالية، حول موقع دكان صباغة : « داخل غزة بمحلة السجاعية بشارع الاسكافية » وهذا الشارع اشارت اليه الوثائق باستمرار تقريبا ، بخط الاسكافية . ووردت كلمة « شارع » بمعنى التفرع من خط ، كما في العبارة التالية : « الدار الكاينة داخل غزة بمحلة السجاعية بخط الجديدة شارع الواوية » . ويبدو ان « شارع » هنا اطلق على مسار سالك ، أي نافذ ، وربما يوازي ، في ذلك ، تعبير « الطريق السالك » الذي استخدمته الوثائق الشرعية ، باستمرار تقريبا ، حين تحديد جهات عقار ما ، ويقع فيه ، عادة ، باب العقار . ومن تفرعات الخط والطريق السالك الزقاق ، ويفترض انه ضيق وقصير ، وكان ، عادة ، غير نافذ ، وفتحت عليه ابواب الدور . ولم ترد في وثائق غزة كلمة « الدخلة » ، التي استخدمت في دمشق آنذاك لتدل على تفرع أصغرمن الزقاق ، وكانت غير سالكة .

ومن الطريف ان الامر الذي وجهه والي القدس الى قائمقام غزة وكبار موظفيها واصحاب النفوذ فيها ، بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٧٤/(٢٧ تموز ١٨٥٨) ، قد ذكر « مختارين المحلات ومشايخ الحارات » . ويبدو ان هذه العبارة هي مجرد اصطلاح ، استخدم في الاوامر الادارية ، بصورة عامة ، و لاينطبق على لواء غزة ، لان الوثائق الشرعية فيها لم تشر الى الحارات ، وانما الى الخطوط ، الا اذا كان القصد من المحلات ، في الامر ، الاشارة الى الخطوط ، التي لم يكن لفظها مستعملا في غير لواء غزة .

ومما تجدر ملاحظته ان بعض القرى ، على الاقل ، المحيطة بغزة ، قد حذت حذوها في تسمية الشارع بالخط . ويلاحظ ذلك ، بصورة خاصة ، في جباليا ، اذ قسمت الى خطوط . ولكن لم ترد اشارة الى انتظام هذه الخطوط في محلات ، كما كان الامر في غزة ، ربما بسبب صغر حجم القرى . ومن الخطوط ، في قرية جباليا ، خط الدرادنة ، وخط الجامع الكبير .

وقد اشارت وثائق غزة الشرعية ، في فترة دراستنا ، الى سبع محلات فيها . واذا ما رتبناها بالنسبة لعدد الخطوط في كل منها لاصبح تصنيفها كما يلي :

السجاعية (وكتبت احيانا : الشجاعية) ، البرجلية ، الزيتون ، الدرج ، حكـر التفاح (او التفاح) ، الخضر (أو دار الخضر) ، وبني عامر . وورد في الوثائـق احيانا ذكر خط بني عامر ، التابع لمحلة البرجلية . فاذا كانت الاشارة هنا الى محلة بني عامر فهذا يعني ان المحلة لصغرها اعتبرت ، او اصبحت خطا تابعـا لمحلـة البرجليـة .

وتقـع محـلات غزة ، مـن الناحية الجغرافية ، بالاستناد الى مصـور غزة الـذي وضعـه Aldrich (١٨) ، والى الاوصـاف الواردة في الوثائق الشرعية ، والمصادر الاخرى ، كما يلي : محلة السجاعية في الشرق مـن غـزة ، قرب الطريق المؤدي الى الخليل ، ومحلة التفاح في الشمال ، غربي الطريق المؤدي الى الرملـة ويافا ، ومحلة الزيتون في الجنوب ، غربي الطريق المؤدي الى العريش ، ومحلـة الدرج في الغرب من غزة ، أي الى الشمال الغربي من محلة الزيتون ، ومحلة الخضر الى الجنوب الغربي من محلة الدرج . وتقع محلة البرجلية الى الجنوب الشرقي من محلة الدرج ، باتجاه الشمال الغربي من محطة الزيتون . والى جانب محلة البرجلية ، وربما في قسم منها ، قامت محلة بني عامر ، التي حلت تسميتها فيما بعد ، كمـا يبدو ، محـل تسمية البرجلية .

ولو قارنا محلات غزة هـذه مع محلاتها ، التي ذكرتها كتابات اخـرى ، في فترات اخرى ، سابقة ولاحقة ، ابان الحكم العثماني ، لوجدنا انسجاما اكثر بين هذه المحلات ومحلات الفترات التي تقدمت دراستنا بحوالي ثلاثة قرون وربع القرن ، واختلافا مع محلات الفترة التي اعقبت دراستنا بحوالي ربع القرن . ففي القـرن السادس عشر ، ومن خلال عـدد مـن السجلات العثمانيـة ، ذكـرت احـدث الدراسات(١٩) وجود الحارات التالية : حكر التفاح ، دار الخضر ، الدباغة او الصباغة ، الزيتون ، البرجلية ، التركمان وسجاعية (او شجاعيـة) الاكـراد . وبالمقارنة مع فترتنا نجد ان حارة التركمان اصبحت خطا ، ضمـن محلة السجاعية . اما محلة الدباغة ، أو الصباغة ، فلـم ترد اية اشارة اليها في وثائق غـزة الشرعية ، في فترة دراستنا . وبدت الدراسة ، التي اوردت هذه التسمية ، غيـر متأكدة من طريقة كتابتها ، كما انها ذكرت انها جزء مـن حارة التفاح ، ولعلهـا جنوبـه حيث يقوم المسلخ ، وذلك بالاستناد الى ما ذكره العارف بعد حوالي اربعة قرون . ومع ذلك ينسجم هذا التقسيم مع تقسيم غزة ، في فترة دراستنا ، الى حد كبير ، ويتفق معه بانه لا يذكر حيا خاصا بالنصارى ، واخر باليهود ، واخر بالمسلمين .

بعد الفترة التي تلت دراستنا ، بحوالي ربع القرن ، جاء في كتاب (بيديكر)(٢٠): ان غزة تألفت من اربع حارات ، هي : حارة التفاح ، وحارة السجاعية ، وحارة الزيتون ، وحارة الدرج ، وانه في السنوات الاخيرة زاد عدد حاراتها خمس حارات جديدة . ولكن الكتاب لم يسم هذه الحارات ، ولا موقعها ، ولا السنوات التي ازدادت فيها . كما انه لم يشر الى هوية السكان الذين اقاموا فيها ، وفيما اذا كانت هذه الحارات قد سلخت أو تفرعت عن الحارات الاربع الاولى .

ثم جاءت دراسة Gatt عن غزة في عام ١٨٨٧(٢١) ، ويبدو انه كان على اطلاع بما جاء في كتاب (بيديكر) باللغة الالمانية ، وربما على تنسيق معه ، فذكر ان حارات غزة، آنذاك ، هي التالية : الزيتون ، اليهود ، النصارى ، المسلمين ، الفواخير ، الدرج ، بني عامر ، التفاح ، والسجاعية ، وهذا التقسيم يعني انه في مدى حوالي خمس وعشرين سنة ، من فترة دراستنا ، اصبح في غزة تسع حارات ، عوضا عن المحلات السبع ، وان محلتي البرجلية والخضر قد الغي اسماهما على الاقل، وبرزت حارات لليهود والنصارى والمسلمين . وقد نقل Meyer (٢٢) في عام ١٩٠٧ هذا التقسيم عن (غات) ، وقبله بدون مناقشة ، حتى بالنسبة لكلمة « التفاح » التي وردت في (غات) على شكل Tufen ، فأبقاها كما هي . وأخطأ (ماير) في كتابة كلمة Al-Fawakhir ، التي ذكرها (غات) بشكل صحيح فجعلها Al-Fawakhin

والملاحظ ان كلا من (غات) و (ماير) ذكر حارات خاصة باليهود والنصارى والمسلمين ، وهو ما لم تذكره وثائق غزة الشرعية في فترة دراستنا ، ولا السجلات العثمانية في القرن السادس عشر(٢٣) . فهل تعرضت غزة الى موجة من هجرة اليهود خاصة ، وربما النصارى ، اليها ، في مدة خمسة وعشرين عاما ، استدعت قيام حارات خاصة بهم ، او ربما غلب وجودهم في هذه الحارات على ما عداهم من السكان ، ام هل اتخذ التقوقع الديني بعداً كبيرا جعل اتباع هذين المذهبين يتجمعون في حارات خاصة بهم . ثم هل تتطابق حارات اليهود والنصارى والمسلمين مع الحارتين ، او المحلتين ، اللتين اندثرت تسميتهما على الاقل في تقسيم (غات) ومن نقل عنه ، وهما محلة الخضر ومحلة البرجلية ، اللتان اشارت اليهما الوثائق الشرعية قبل حوالي ربع قرن . لقد اشارت السجلات العثمانية ، في القرن السادس عشر ، الى وجود النصارى في غزة ، والى تواجد معظمهم في حارة الزيتون ، وكذلك الى وجود اليهود باعداد اقل ، بحيث شكلوا ، وسطيا ، حوالي ثلث عدد النصارى(٢٤) ، وأن حوالي ثلثهم ، في سجل عام ١٥٢٥/٩٣٢ ـ ١٥٢٦ ، كانوا من المغرب ، بنتيجة

هجرة السفارديم(٢٥) من اسبانيا بعد اخراج العرب والساميين منها . ولكن وثائق غزة الشرعية ، في فترة دراستنا ، لم تشر الى محلة خاصة بالنصارى اذ انهم توزعوا في عدد من المحلات اهمها : الزيتون ، والخضر ، والدرج ، وسنتعرض الى ذلك في مكان آخر من هذه الدراسة(٢٦) . كما انها لم تشر الا الى اسمين يهوديين من غير غزة فهل هذا يعني انعدام ، وفي احسن الحالات ، تضاؤل عدد اليهود في غـزة آنـذاك .

وعلى اية حال فقد ذكر D. Sourdel (٢٧) ان عدد سكان غزة في عام ١٨٨٢ كان ١٦,٠٠٠ نسمة ، وبلغ في عام ١٩٠٦ ٤٠,٠٠٠ نسمة ، منهم ٧٥٠ مسيحيا و ١٦٠ يهوديا . ويفترض ان عدد هؤلاء كان اقل من ذلك في عام ١٨٨٢ ، اي قبـل خمس سنوات مـن التاريخ الـذي ذكـر فيه (غـات) وجود حارة للنصارى واخرى لليهـود في غـزة .

اما عارف العارف ، الذي طبـع كتابه عـن تاريخ غـزة في عـام ١٩٤٣ ، فقد ذكر(٢٨) انه وجد في غزة القديمة خمسة احياء هي : الدرج ، الزيتون ، التفاح ، والشجاعية (بقسميها : الجديدة والتركمان) . ولم يذكر العارف الحدود الزمنية لغزة « القديمة » ، ولا في اية فترة وجدت هذه الاحياء . وتقسيم الشجاعية الـى الجديدة والتركمان ربما ينطبق على فترة المؤلف ، ولكنه لا يتفق مع محلات غزة ، في حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، حين كانت الجديـدة والتركمان خطين ، من جملة خطوط في هذه المحلة .

وضمت محلات غزة ، في فترة دراستنا ، عددا كبيرا من الخطوط جاءت على ذكرها وثائق المحكمة الشرعية ، واشتملت محلة السجاعية(٢٩) على الخطوط التالية : خط الجديدة ، خط التركمان(٣٠) ، خط الاسكافية (ورد ايضا باسم خط السكافية)، خط المحكمة القديمة ، خط الحمام (وقف آل رضوان) بزقاق الحزيزاتي ، خط الشيخ الغزالي (ورد ايضا باسم خط الغزالي)(٣١) ، خط مسجد ولي الله تعالى السيد علي المغربي (ورد ايضا باسم خط الشيخ علي المغربي أو خط السيد علـي المغربي)(٣٢) ، خط اولاد عياد ، خط العيايدة (ولعل التسميتين الاخيرتين لخط واحد) ، خط بوابت ابو بكر (ورد ايضا باسم خط بوابت(٣٣) ابو كر) ، خط ولي الله تعالى الشيخ نصر الدين ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ عكري بن مسافر (ورد ايضا باسم خط بن مسافر)(٣٤) ، خـط التفليسي ، خـط سوق الغزل ، خط العابد(٣٥) ، خط زقاق اولاد حتحت ، خط الباسطية(٣٦) ، خط مسجد الشيخ محمد الطيار(٣٧)، خط ساقية خليل(٣٨) ، خط خليل (لعل التسميتين لخط واحد)،

خط المفتي ، خط البازار (ضمن سوق السجاعية) ، خط الباز (قد يكون هو نفسه خط البازار(٣٩) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد الظفر دمري(٤٠) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ سعيد (ورد ايضا باسم خط الشيخ سعيد(٤١) ، خط الشيخ علي ابو الكاس(٤٢) ، خط الواوحد ، خط جامع شهاب الدين بن عثمان(٤٣) ، خط ولي الله تعالى الشيخ المضلع (ورد ايضا باسم خط الشيخ مضلع (٤٤) ، خط الجامع الكبير(٤٥) ، خط حارة حلس ، خط الترجمان ، خط الطواشي ، خط اولاد سهمود (ورد ايضا باسم خط سهمود) ، خط مسجد محمد الهواشي(٤٦) ، خط مسجد الست رقية (٤٧) (ورد ايضا باسم خط الست رقية) .

وضمت محلة البرجلية(٤٨) الخطوط التالية : خط سوق الخضر ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ ظريف(٤٩) (ورد ايضا باسم خط الشيخ ظريف) ، خط زاوية الهنود(٥٠) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ عياد(٥١) ، خط مسجد ولي الله تعالى فرج(٥٢) (ورد ايضا باسم خط الشيخ فرج) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد المغربي(٥٣) ، خط الشيخ محمد العراقي(٥٤) ، خط مسجد ولي الله تعالى محمد الهليس(٥٥) (ورد ايضا باسم خط الشيخ محمد الهليس) خط بني عامر ، خط الخرابة(٥٦) ، خط سوق الفخار(٥٧) ، خط خان الكتان(٥٨) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ علي الاندلسي(٥٩) (ورد ايضا باسم خط مسجد الاندلسي ، وباسم خط الاندلسي) ، خط حمام السوق ، خط القهوة ، خط الشيخ الاوزاعي(٦٠) ، خط مسجد سيدي هاشم(٦١) ، خط مسجد محمد العجمي(٦٢)، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ منصور(٦٣) ، خط جامع البلاطة(٦٤) ، خط الشيخ شرف(٦٥) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد الازبكي(٦٦) ، خط ساقية الدرج(٦٧) ، خط البيطار(٦٨) ، خط زاوية سيدي ابن مدين الغوث(٦٩) ، خط القلعة(٧٠) ، خط الجامع الكبير(٧١) .

وضمت محلة الزيتون الخطوط التالية : خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ عثمان قوشقار(٧٢) (ورد ايضا باسم خط الشيخ عثمان قوشقار) ، خط الكمالية(٧٣) ، خط الخضر ، خط بوابت اولاد شبير(٧٤) ، خط ولي الله تعالى الشيخ عطية(٧٥) ، خط مسجد الشمعة(٧٦) (ورد ايضا باسم خط جامع الشمعة)، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ كاتب الاوليا(٧٧) ، خط مسجدولي الله تعالى الشيخ محمد البطل(٧٨) (ورد ايضا باسم خط البطل) ، خط جامع باب الدروب (ورد ايضا باسم خط باب الداروب) ، خط ساقية القيدة(٧٩) (ورد ايضا باسم خط القيدة) ، خط الشيخ الياس (حيث وجد مقام الشيخ الياس ،

ولا نعلم اذا كان هذا نفسه مسجد الشيخ الياس الذي ذكرت الوثائق انـه في خـط الكمالية(٨٠) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد العجمي (ورد ايضا باسـم خط مسجد الشيخ العجمي)(٨١) ، خط مسـجد ولي الله تعـالى الشيخ ابـي ركاب(٨٢) (ورد ايضا باسم خـط مقـام ابي الركاب) ، خـط مسـجد الشيخ الصيحاني(٨٣) ، خـط آل رضوان ، خط بوابت سليط ، خط دار شرير(٨٤) ، خط مسجد ولي الله تعالى عمر(٨٥) ، خط مسجد الوزيري(٨٦) .

واشتملت محلة الدرج(٨٧) علـى الخطـوط التالية : خـط مسـجد الشيخ ظريف(٨٨) ، خط الشيخذكري(٨٩) ، خطالشيخ خالد(٩٠) ، خط الخرابة(٩١) ، خط مسجد البلاطة(٩٢) ، خط الفواخير(٩٣) ، خط سوق الفخار(٩٤) (ويبدو انهماخطان منفصلان) ، خط بير الدولاب ، خط الشيخ شعبان(٩٥) ، خط البيمارستان(٩٦) ، خط الشيخ محمد الخروبي(٩٧) .

وضمت محلة حكر التفاح (او التفاح) الخطوط التالية : خط جامـع الشيخ عبد الله الايبكي(٩٨) (ورد ايضا باسم خط جامع الشيخ عبد الله) ، خط جامع السكة(٩٩) ، خط ولي الله تعالى الشيخ عبد الرحمن بـن سلطان ، خـط جامـع القهوة(١٠٠) ، خط القهوة(١٠١) (لعلهما خط واحد) ، خط جامع السدرة(١٠٢) ، خط المعصرة ، خط الجماحية ، خط القاعات ، خط زقاق الشرفا(١٠٣) .

واشتملت محلة الخضر على الخطوط التالية : خط حمام السمرة(١٠٤) ، خط مسجد كاتب الاوليا(١٠٥) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ ابي ركاب(١٠٦) ، خط سوق الخضر ، خط معصرة اولاد مكي .

وضمت محلة بني عامر(١٠٧) خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمـد المغربي(١٠٨) (ورد ايضا باسم خط محمد المغربي ، وخط الشيخ المغربي) .

ويلاحظ في خطوط غزة ان عددا منها اجتاز محلتين متجاورتين واحتفظ باسمه في المحلتين ، مثل خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد المغربي ، الـذي اجتاز محلتي البرجلية وبني عامر ، وخط الجامع الكبير ، الذي مر بمحلتي السجاعية والبرجلية ، وخط مسجد الشيخ الظريف الذي امتد في محلتي البرجلية والدرج ، وخط مسجد البلاطة في كل من محلتي البرجلية والدرج ، وخط مسجد كاتب الاوليا الذي مر بمحلتي الزيتون والخضر ، وكذلك خط مسجد الشيخ ابي ركاب الـذي مر بهاتين المحلتين ، مما يـدل على تجاور الاحياء ذات الخطـوط المشتركة وانفتاح المحـلات على بعضها .

ويلاحظ كذلك ان معظم الخطوط تسمى باسم جامع أو مسجد فيها ، مما يدل على كثرة الجوامع والمساجد في غزة عبر العصور . وتعتبر هذه الجوامع والمساجد من السمات العمرانية البارزة في غزة . ولا ندري هل استخدمت كلمتا « جامع » و « مسجد » بمعناهما ، كما في اوج ازدهار الحضارة العربية الاسلامية ، حيث عقدت في الجامع حلقات الدراسة في العلوم الدينية المختلفة في حين غلب على المسجد تدريس الشريعة(١٠٩) ، أم انهما استخدمتا بمعنى آخر ، اي ان الجامع حيث اقيمت صلاة الجمعة والصلوات الخمس ، والمسجد حيث اقيمت الصلوات الخمس فقط ، كما ذكر العارف(١١٠) ، أو انهما استخدمتا بدون تمييز في الوظيفة والمعنى .

ونستدل من كثرة الجوامع والمساجد في غزة على تاريخ حافل لها خلدته هذه المجموعة من الابنية الدينية ، التي حملت في تسمياتها بعض تاريخ المدينة وتاريخ بناتها . ويمكن ايضا ان نستشف من كثرة الجوامع والمساجد ، والمحافظة عليها ، الى حد كبير ، درجة عالية من التدين والتقى عند السكان اكدها لجوؤهم في كل أمر ، مهما صغر ،الى القاضي الشرعي لتحكيم الشريعة ، وكذلك مستوى عال من الالتزام بقواعد الدين ، كما دلت على ذلك عدة امثلة في الوثائق .

ولو احصينا الجوامع والمساجد ، التي ورد ذكرها في مختلف الخطوط في غزة ، لتبين ان عددها ثمانية وثلاثون جامعا ومسجدا . وهناك مسجد آخر لم يسم خط باسمه ، وهو مسجد المحكمة القديمة ، في محلة السجاعية(١١١) ، وكان بخط المحكمة القديمة. وذكرت الوثائق جامع الخضر دون ان تعين مكانه . وهناك مسجد عرف بمسجد الشيخ الياس (ورد ايضا لياس) ، بخط الكمالية ، في محلة الزيتون ، علما بانه وجد خط في هذه المحلة عرف باسم خط الشيخ الياس(١١٢) . ووجد مسجد باسم مسجد الكمالية ، بخط الكمالية ، في محلة الزيتون ، وكذلك وجد مسجد الشيخ محمد العجان(١١٣) ، بمحلة الزيتون . وذكر وقف يخص مسجد جامع الحدره ، ولعل هذا المسجد ، وليس فقط الوقف ، في غزة . ولا نعلم تفاصيل اخرى عنه(١١٤) ، مما يرفع عدد الجوامع والمساجد ، التي ذكرتها الوثائق الشرعية ، في فترة هذه الدراسة ، الى اربعة واربعين . وقد ذكرت الوثائق عددا من الزوايا ، يفترض انها ضمت مساجد اخرى ، ولكن ليس من نص صريح على ذلك في الوثائق ، في حين ذكر العارف(١١٥) ان لكل من الزاوية الاحمدية وزاوية الهنود مسجدا ، مما يرفع عدد جوامع ومساجد غزة الى ستة واربعين . ولا ندري كم من هذه الجوامع والمساجد كان ، في فترةدراستنا ، بحالة تسمح بأن يؤمه المصلون . واستبعدنا خربة مسجد الجاولي ، التي ذكرتها الوثائق ، رغم ان كلمة « خربة » قد تعني مكانا خربا ملحقا بالمسجد ، او ان المسجد قد اصبح خربا ، فاخذنا بالمعنى الثاني بدليل

ما ذكره العارف (ص ٣٥٢) من ان هذا المسجد قد هدم اثناء حملة نابليون بونابرت ، وانه كان مندثرا في زمنه .

واذا اعتبرنا ان عدد سكان غزة ، في تلك الحقبة من الزمن ، وفــق تقديرات عدة ، يساوي تقريبا ١٥ر٠٠٠ نسمة ، وان عدد المسلمين منهم حوالي ١٤ر٠٠٠ نسمة ، فيكون لكل ٣٠٤ اشخاص جامع او مسجد . واذا اخذنا بعين الاعتبار ان حوالي ثلث هؤلاء الاشخاص من الاطفال ، بدليل ما سنلاحظه فيما بعد مــن ان عدد غير البالغين فاق عدد البالغين ، لاصبح لكل ٢٠٣ اشخاص جامع او مسجد ، مما يؤكد شدة التدين عند سكان غزة . ونستدل من ذلك ايضا ان الجوامع صغيرة . ويمكن معرفة ابعادها على اساس ما يحتاج اليه الرجل من مساحة لاداء الصلاة .

والى جانب الجوامع والمساجد ، وجد في غزة عدد من الابنية الدينية الاخرى ، مثل المزارات والزوايا . ولا تزودنا الوثائق الشرعية بمعلومات عن المزارات(١١٦) ، ولكنها ذكرت عددا من الزوايا . فهناك زاوية الهنود ، بمحلة البرجلية ، وقد تسمى خط باسمها(١١٧) . وذكرت زاوية سيدي احمد البدوي بمناسبة الاشارة الى دكان اوقف عليها بسوق الصوافين بمحلة السجاعية(١١٨) ، ولا نستدل من ذلك على انها كانت فعلا في هذه السوق او المحلة . ووجود هذه الزاوية في غــزة دليل على تأثيــر مصري قوي فيها ، لان سيدي احمد البدوي لــه مكانة صوفية مرموقة في مصر ، وخاصة في طنطا ، حيث توفي ودفن فيها في عام ٦٧٥/١٢٧٦ ــ ١٢٧٧ ، واقيم له مقام مشهور(١١٩) . واشارت الوثائق الى الزاوية الاحمدية بمناسبة ذكر دار موقوفة عليها بمحلة الزيتون ، بخط مسجد الشيخ الصيحاني(١٢٠) . وذكر العارف(١٢١) ان مسجد الزاوية الاحمدية يقع في حي الدرج وانه كان عامرا في زمنه ، وان انشاء هذه الزاوية قد تم على يد اتباع الطريقة البدوية ، في اوائل القرن الثامن للهجرة ، انتسابا منهم للسيد احمد البدوي ، فهل يعني هذا ان الزاوية الاحمدية هي نفسها زاوية سيدي احمد البدوي . واذا كان الامر كذلك ، فلماذا اشارت الوثائق ، خلال ست صفحات ، الى الزاوية الاحمدية وزاوية سيدي احمد البدوي . ولهذا نحتاج الى مزيد من الادلة لنتمكن من القول ان الزاويتين مستقلتان عن بعضهما ، او انهما تسميتان لزاوية واحدة .

وذكرت الوثائق زاوية المغاربة ، ولعلهــا بخــط مسجد الشيخ فرج ، بمحلــة البرجلية(١٢٢) . وتسمى احد خطوط محلة البرجلية بخط زاوية سيدي ابن مديــن الغوث(١٢٣) ، مما يدل على وجود هذه الزاوية في ذلك الخط .

ووجد عدد من السبل في غزة ذكرت الوثائق منها سبيلا بسوق الخضر ، ولعله بخط سوق الخضر ، في محلة الخضر ، وسبيلا آخر بخط الاسكافية ، في محلة السجاعية ، بمناسبة وقف دكان صباغة عليه . والمدرسة الوحيدة التي ذكرت في الوثائق هي المدرسة الحسنية ، بمحلة البرجلية ، تجاه الجامع الكبير .

وذكرت الوثائق الشرعية عددا من الحمامات في غزة ، مثل حمام السمرة بمحلة الخضر ، وعرف خط باسمها ، وحمام السوق ، بمحله البرجلية ، حيث عرف خط باسمها ، وحمام السجاعية (الذي شهرته بمحلة تغني عن وصفه) ، وحمام آل رضوان ، بمحلة السجاعية ، بزقاق الحزيزاتي ، الذي تسمى خط باسمه ، ويبدو ان حمام السوق ، الذي اشارت اليه الوثائق ، لم يكن حماما واحدا ، وانما سمي كذلك نسبة الى السوق الذي وجد فيه ، اي انه وجد في معظم الاسواق الرئيسية ، على الاقل ،حمام . فقد ذكر ، مثلا ، السوق الفوقاني، وفيه حمام السوق ، وسوق المسلخ ، وفيه حمام السوق .

وقد ميزت وثائق غزة الشرعية بين انواع من الابنية السكنية ، مثل الحوش والدار والبيت والقاعة . واكثر هذه الانواع تنوعا في اقسام البناء وفي الاستخدام هو الحوش . ووجود الاحواش باعداد كبيرة في غزة يدل على غلبة الطابع الزراعي على سكانها ، لان الاساس في الحوش انه لايواء الحيوانات المستخدمة في الزراعة ، والتي كانت تقيم في البايكة ، ثم استعمل لاقامة اصحابها ايضا . وتطور الحوش ، من الناحية السكنية ، الى درجة الغيت معها البايكة في عدد من الحالات . وقد وصفت بايكة في حوش ، تألفت من ست قناطر ، بانها بايكة كبيرة ، وكانت مسقوفة بالاخشاب . وقد تباع البايكة دون بقية الحوش . وهناك امثلة متعددة على بيعها بمفردها ، وكانت في هذه الحالة اما ذات بناء مستقل في الاساس ، او انها استخرجت من حوش . ومن اجزاء الحوش الاساسية الساحة السماوية . ويلحق الحوش احيانا بالدار ، فيعرف عندئذ بحوش الدار (ولا علاقة لهذا بالتعبير الدارج ان حوش الدار يعني ساحتها السماوية) ، ويشكل ، في هذه الحال ، القسم البراني منها . واذا الحق الحوش بمعصرة سمي بحوش المعصرة . واشتمل الحوش ، مثل الدار ، على عدد من الابار التي استخدمت لتخزين الغلال . واحيانا سمي مكان خزن الغلال بالكورة .

وقد لا يشتمل الحوش على بايكة ، كما في المثال التالي ، الذي كان الحوش فيه ملحقا بحاكورة : « المبيع ستة قراريط في جميع الحوش والحاكورة الكاينين داخل غزة بمحلة البرجلية بخط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد الهليس ... المشتمل

الحوش المذكور على ايوانين وخمسة قاعات معقدات بالحجر والجير وساحة سماوية بها بئرين معــدين لتخزين الاغلال ومحل راحة وممر موصل الى الحاكورة المذكورة » واحاط بالحوش هذا دور سكن . ويلاحظ في هذا الحوش ، رغم ضخامته ، غياب البيوت السكنية فيه ، وكذلك المطبخ ، الذي هو لخدمة الساكنين . وقد وجـد مطبخ ، مثلا ، في حوش اصغر ، بمحلة السجاعية ، بخط مسجد الست رقيـة (المشتمل على بيتين وخزانة ومطبخ مسقفات بالاخشاب وساحة سماوية) ، ممـا يدل على ان المطبخ كان لخدمة ساكني البيتين . ومع ذلك فالمطبخ لم يكن موجودا باستمرار في دور السكن ، ووجوده فيها يدل عادة على مستوى مادي متميز لاصحابها . واصغر حوش ورد ذكره ، في فترة دراستنا ، تألف من بيت واحد ، مســقوف بالخشب ، ولا توجد فيه ساحة سماوية او بايكة .

واطلقت كلمة « دار » على مكان سكن الناس ، وقد تضـم بايكـة ، ولكـن اسمها ، في هذه الحال ، لا يتحول الى حوش ، لان الاساس فيها ســكن الناس ، والبايكة شيء اضافي . وضمت دار كبيرة ، بمحلة البرجلية ، بخط مســجد ولي الله تعالى الشيخ فرج « قاعتين عقد وثلاثة بيـوت مسقفات بالخشـب وثلاثة لواوين مسقفات بالخشب ومحل راحة عقد وساحة سماوية مفروشة بالبلاط بها سلميـن من الحجر احدهما يوصل الى قصر معقد بالحجر والجير وايوان واوضــة مسقفين بالخشب بجانب القصر المذكور ومحل راحة عقد والسلم الثاني موصل الى حضير فقط »(١٢٤) . ويستخدم الحضير عادة لتربية الحمام والدجاج ، ووجـد في معظم دور غزة ، مما اضفى على المدينة صفة ريفية . ولتلك الدار بابان : احدهمـا جواني ، يفتح على زقاق غير نافذ ، ولعله لاستخدام الحريم ، والاخر براني ، يفتـح علـى طريق سالك . ورغم ضخامة هذه الدار يلاحظ عدم وجود المطبخ فيها . وخصت الدار محمد آغـا سليمان الذي باع ستة قراريط منها لابنه خليل آغـا بثمن قدره ٦٠٠٠ قرش اسدي ، مما يجعل سعرها معادلا لـ ٢٤٠٠٠ قرش ، وهذا ثمن من اغلى اثمان الدور في غزة في الفترة التي ندرسها .

ومما يلفت النظر في هذه الدار وجود طابق اعلى فيها ، لان معظم دور غـزة كانت من طابق واحد ارضي. ولهذا الامر دلالته . فلم تكن هناك من حاجة للتوسع عاموديا ، مما يدل على توافر الارض للتوسع افقيا . وربما كان السبب في ذلك ان طبيعة الارض ومواد البناء لم تكن مهيأة لبناء طوابــق عليـا ، كما ان حجـم الاسرة الواحدة ، والازدحام السكاني بصورة عامة ، لم يبلغا درجة كبيرة يتحتم معها بناء طوابق عليا . وبالاضافة الى ذلك فالمجتمعات المحافظة تتحاشى عادة الطوابق العليا خشية اشراف ساكنيها على جيرانهم ، وبالعكس . واقتصار معظـم دور غزة على

طابق ارضي اعطى للمدينة امتدادا افقيا ، مع مراعاة ارتفاعها عن المناطق المحيطة بها بحوالي ثمانين مترا(١٢٥) .

واصغر دار في غزة ، ورد ذكرها في الوثائق ، ضمت بيتا واحدا وساحة سماوية، وكانت بمحلة السجاعية ، بخط المحكمة القديمة ، وبيعت بثمن قدره ٨٠٠ قرش . ولكن هذه لم تكن ارخص دار اذ بيعت دار بمحلة السجاعية ، بخط الشيخ محمد الطيار ، بثمن قدره ٥٥٠ قرشا ، وكانت مستخرجة من دار اخرى . وفي الحالين كانت الدار ، في الاصل، قسما من دار اكبر .

ولبعض الدور دهليز ، أي دخلة طولانية تفصل الباب الخارجي عن ساحة الدار . والى جانب شيوع الايوان أو الليوان ، في الدور الكبيرة ، وجد الرواق ، ولكن بصورة أقل ، وهو ، على الغالب ، مسقوف ، مثل الايوان ، بالخشب ، ويختلف الرواق عن الايوان بطولانيته ، في حين يكون الايوان مربعا ، على الغالب ، أو مستطيلا . ويلاحظ في دور غزة عدم وجود الاقبية أو المغر فيها ، واستخدمت هذه ، عادة ، لايواء الحيوانات ، أو لخزن الحبوب ، وعوضت عنها ، في الحالين ، البايكة والآبار .

ولا توجد اشارة في الوثائق الى أماكن تجمع المياه في الدور . وقد استخدمت كلمة بئر لمكان خزن المؤونة والغلال . وذكرت الوثائق « ماء الاشتية النازل من السما » ، وذلك حين تقسيم دار ما وظهور خلاف حول مساره . ولكن لم يرد ذكر لمكان تجمع المياه،وهل سمي ذلك بالبئر او بغير ذلك . ويبدو ان الدور كانت تشرب من السواقي أو من السبل خارجها . وربما وجد فيها ما يشبه الابار لجمع مياه المطر (الاشتية)، أو للوصول الى نبع ارضي . وكثرت في غزة ومنطقتها المياه الجوفية ، بدليل كثرة السواقي فيها ، والحزام الاخضر من الاشجار الذي احاط بها وتخللها . ونقل المياه من الخارج الى اماكن استخدامها كان يتم بواسطة القرب . وذكر ان شخصا حصل على اذن بنقل الف قربة ماء ، كل سنة ، من احدى السواقي ، الى جامع كاتب الاوليا في غزة ، لاستخدامها في الوضوء . ويبدو ان مياه هذه القرب ،بمعدل ثلاث قرب في اليوم ، دعمت ما يوجد محليا ، في الجامع ، من الماء ، الا اذا كان عدد المصلين في هذا الجامع محدودا لا يحتاج لاكثر من ثلاث قرب يوميا .

وخضعت معظم دور غزة الى التجزئة باستمرار ، سواء من ناحية الملكية ، حين كانت مشاعا ووجب تعيين او فرز حصص الورثة ، أو من ناحية الواقع ، اذا

ما رغب الورثة في اخذ حصصهم ، ومن هنا تقسيم الدور ، وخاصة اذا ما بيع قسم منها الى اناس من خارج الاسرة . واقيمت جدران فاصلة ، في هذه الحالات ، وفتح باب آخر . وتم تقسيم الدور رغم ان الحصص فيها غير متكافئة ، وربما سهل هذا عملية التقسيم ، وفي احدى الحالات كانت نسبة القسم الواحد الى الآخر عشرين قيراطا الى اربعة ، واشتملت حصة صاحب القراريط الاربعة على بيت ومطبخ وساحة سماوية ، مما يدل على كبر العقار . والخلاف الرئيسي الذي أثاره عادة تقسيم العقار ، دار حول صعوبة تقسيم ماء المطر ، وغالبا ما اتفق ان « يمر حسب عادتــه » .

والى جانب الحوش والدار ذكر البيت كعقار قائم بذاته . والبيت ، في الاساس، كان جزءا من الدار ، وعمد الى اخراجه منها ، احيانا ، وبيعه بمفرده . وشاري البيت ، في هذه الحال ، كان ، في الغالب ، صاحب دار مجاورة له رغب في ضمه اليها . اما البيت ، كعقار مستقل ، فغالبا ما كانت له ساحة سماوية ، ويشكل وحدة اصغر من الدار . ونسبة وجوده في غزة لم تكن بقليلة ، ولكنه كان اكثر في الريف منه في غزة ، مما يدل على ان الاوضاع المالية لقطاع من السكان لم تكن جيدة .

اما بالنسبة للقاعة ، فقد اشتملت بعض دور غزة على قاعة واحدة أو أكثر ، ودل وجودها ، عادة ، على اتساع الدار وثراء صاحبها ، لانه غالبا ما استقبل زواره فيها . وعلى غرار البيت ، امكن اخراج القاعة من الدار ، وجعلها عقارا قائما بذاته . وهناك امثلة عن قاعات مستقلة ، وربما بنيت كذلك ، أو استخرجت من دور ، استخدمت للحياكة ، وكانت موزعة في انحاء غزة .

وكانت مواد البناء من الحجر والجير ، المعقودة ببعضها ، بالنسبة للجدران ، ومن الخشب بالنسبة للسقف . اما السلم ، الذي يصعد عليه الى السطح ، فكان ، عادة ، من الحجر . وفي الحالات النادرة التي وجد فيها طابق اعلى فقد بنيت جدرانه هو الاخر من الحجر والجير المعقدين ، وسقف بالخشب . وفي احدى الحالات اشترط بائع الدار على المشتري الا يحدث على سطح الدار اي بناء الا بموافقته ، ولعل سبب هذا الشرط رغبة البائع بتقاضي مبالغ اضافية ، في حال البناء على السطح ، أو ربما لان البائع يسكن ، فعلا ، في دار ، لصيقة بالدار التي باعها ويخشى ان يشرف الطابق الاعلى ، اذا ما بني ، على داره .

ولم تذكر المادة التي بنيت منها ارض الساحة السماوية في الدار الا اذا كانت من البلاط ، وهذا شيء متميز ، لان الغالب ان تبنى الساحة من الحجارة المرصوفة ، وليس في هذا الامر الشائع المألوف من جديد يستدعي ذكره . وزرعت في الساحة السماوية ، أو في جانب منها على الاقل ، اشجار متنوعة ، ذكرت في احدى الحالات بانها شجر نخل ورمان وسدر .

ويلاحظ في عمليات بيع العقارات عدم ورود ذكر لمساحة العقار ككل . وفي بعض الحالات ، عند تقسيم دار ما ، ذكرت مساحة الساحة السماوية بذراع البنا ، أو الذراع الاسلامبولي(١٢٦) .

وتنوعت طرق قبض ثمن العقار المباع ، فاما ان يتم ذلك في المحكمة ، وتستعمل عندئذ عبارة « الثمن مقبوض بالحضرة والمعاينة » ، او عبارة « حالا مقبوضا » بيد البايع من المشتري ، واما ان يعترف البائع ، في المحكمة ، بقبض الثمن ، ويشار عندئذ الى ذلك « مقبوض بالاعتراف » . والبيع اما يكون باتا ، اي نهائيا ، لا رجعة عنه ، وان كان فيه غبن ، او ان يكون بالوعد ، اي ان يتم دفع الثمن بعد فترة معينة ، ويبيح عندئذ البائع للمشتري استخدام العقار قبل الدفع . وحدث ايضا ان البائع قبض ثمن عقاره ، ولكن المشتري وعده برد العقار له ان جاءه بالثمن الذي اخذه بعد فترة ، واباح البائع للمشتري استخدام العقار في هذه الفترة ، وسمي هذا « بيع وعد بالاباحة » . وفي هذا نوع من انواع الفائدة . وذكر(١٢٧) احيانا ، في عملية البيع ان كلا من البائع والشاري ابرأ واحدهما الاخر من دعوى العذر والاغراء والغبن الفاحش والا رد القاضي عملية البيع بسبب ذلك . واستخدمت عملية المقاصصة ، اي اقتطاع مبلغ بذمة البائع ، او بذمة من يقبل به البائع ، للمشتري من اصل ثمن الشراء . وكثرت المقاصصة في المخالعة ، واشير اليها انها مقاصصة شرعية .

وحين شراء عقار ما ، ذكر اذا كان المشتري يشتري العقار بماله لنفسه دون مال غيره ، او انه يقوم بالشراء بالوكالة عن شخص اخر ، او جزئيا بماله وايضا بالوكالة عن غيره . كما ذكر احيانا (في دمشق انذاك ذكر باستمرار) فيما اذا كان البائع قد ال اليه العقار المباع عن طريق الشراء ام الارث ، وفيما اذا كان يقوم بالبيع بطريق الوكالة ، او بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن غيره في آن . وتم ايضا البيع والشراء بطريق الولاية عن قاصر . ولهذه المعلومات اهميتها لانها تدلنا على طرق انتقال الملكية ، بالشراء أم بالارث ، وما يترتب على ذلك من اوضاع اجتماعية واقتصادية .

وذكر في معظم عمليات شراء العقارات التي تمت في عام ١٨٥٦/١٢٧٣ ـ ١٨٥٧ ، ومطلع العام التالي ، العبارة التالية : « بثمن قدره (كذا) وصــرة مجهولة القــدر مستهلكة بالمجلس » . وهذا يعني ان صرة طعام ، احضرها الشاري الــى المجلس (مجلس عقد البيع) في المحكمة ، كما يرجح ، قد استهلكت فيه من قبل الحاضرين ، احتفالا بعملية الشراء . وفي حالات قليلة ، ذكر ان الصرة مقبوضة بالاعتراف ، وقد تعني انها استهلكت في غير ذلك المكان والتاريخ ، او ربما حصل وعد بها . وعدم ذكر الصرة في عقود البيع التي تمت في بقية عام ١٢٧٤ وما بعد، ربما يدل على ان هــذه العادة قد بطلت ، اكثر من انها قد رسخت ولم تعد من ضرورة لذكرها ، لانه لا يعقل ان تكون قد بدأت قبل فترة قصيرة .

وروعيت شفعة الجوار بدقة في عمليات بيع العقارات . والغي البيــع ، لصالح الشفيع ، في عدد من الحالات . وفي حال علم الشفيع بعملية الشراء ، وعدم مطالبته بذلك مباشرة (لم يرد ذكر لطول المهلة المعطاة للشفيع للمطالبة) ، فقد حقه بالمطالبة بالشفعة . وطلب القاضي عادة الى الشهود ، الذين عدلهم (أي زكاهم وشهد بصحة أقوالهم) آخرون ، اثبات حق الشفعة . وحق الشفعة لا يورث . فقد اشترت امراة ، لها ولاختها ، حصة شائعة في كرم ، في اواخر ربيع الثاني ١٢٥٢/ أواسط آب ١٨٣٦ ، وحين احتج على هذا الشراء وارث لكرم مجاور ، بعد اكثر من عشرين سنة ، في ٣ رمضان ٢٧/١٢٧٣ نيسان ١٨٥٧ ، بشفعة الجوار ، رفضت المراة التسليم للوارث بحق الشفعة ، لان والده من قبله لم يطالب بشفعة الجوار ، حين كان حيا ، وان جوار الابن لكرمها قد ورثه عن ابيه . وقضى القاضي بــأن لا شفعة للابن لان الشفعة لا تورث ، ومنعه من معارضة المرأة . والاراضي الموقوفة لا تجري فيها الشفعة بالنسبة للعقارات المبنية عليها ، والتي هي ملك للافراد ، يتصرفون فيها بيعا وشراء ، لان الاساس هو الارض .

واستخدم حق التصرف في العقار ، فترة من الزمن ، تراوحت ، في اربعــة أمثلة من وثائق غزة ، بين ثلاث عشرة سنة ، وما يزيد عن اثنتين وثلاثين سنة ، لمنــع مالك العقار من المطالبة بعقاره من المتصرف به ، واعتبر المتصرف بالعقار بمثابة مالك له ، بعد اثبت تصرفه به ، هدما وبناء وغير ذلك ، وبعد أن ثبت لدى القاضي ، بافادات الشهود ، ان مالك العقار لم يعارض المتصرف بالعقار طيلة تلك الفترة . وتمتع وارث المتصرف بالعقار بحقوق موروثه ، في هذا المجال ، وضمت فترة تصرف المتصرف الى مدة تصرف الوارث ، وذلك لمنع المالك من المطالبة بعقاره ، نظرا لطول

المدة مجتمعة ، لتصرف كل من المورث والوارث ، حتى ولو اثبت المالك انه تغيب عن البلدة في بعض الاوقات ولم يستطع معارضة المتصرف ، فالمهم انه علم بالامر ، ولم يحتج طيلة تلك المدة .

★ ★ ★

٣ ـ مظاهـر اجتماعيـة :

يمكننا التعرف على هوية معظم سكان الخطوط والمحلات المختلفة في غـزة ، ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية ، المتمثلة في حجـم دورهم ، واتساع ملكيتهم ، وعدد افراد أسرهم ، وكذلك التعرف على مدى تجمع ، أو انتشار الاسر المتقاربة في النسب ، أو الاصول ، أو المذهب ، من خلال دراسة بيع الدور وشرائها ، كلها أو اجزاء منها ، وكذلك تقسيمها ، وتعيين حصص الورثة فيها . وطبيعي ان احصـاء كهذا لا يشمل جميع الدور ، ولكن تحديد موقـع الدور المباعة ، والمقسمة ، مـن جهاتها الاربع (لانه غالبا ما كانت الجهة المطلة على طريق سالك ، أو زقاق غـير نافذ ، يتممها عقار آخر ، كما أن اكثر من عقار واحد شكل الحدود في جهـةما) ، كفيل بذكر ثلاث دور ، على الاقل ، واحيانا اربع ، أو أكثر ، بمقابل كل دار خضعت لعملية شراء أو مقاسمة . وبذلك نضمن ذكر معظم دور الخط والحي ، وبالتالي المدينة ككل .

وبالاضافة الى المعلومات ، التي تزودنـا بها الوثائق ، بخصوص التركيب الاجتماعي والاقتصادي لسكان مدينة غزة وريفها ، وللمقيمين والمتوطنين فيها من النزلاء ،وخاصة من المصريين ، الذين كان عددهم كبيرا ، يمكننا معرفة حجم الاسرة ، ونسبة الاناث الى الذكور ، ومستوى الدخل ، وعمليات توظيف رأس المال والربح ، من دراسة ضبوط تركات المتوفين .

ويلاحظ من مواقع الدور واثمانها ان اي خط أو محلة لم يكونا مقتصرين على طبقة اجتماعية أو اقتصادية معينة . ونجد الدور ذات الاثمان العالية تجاور دورا ذات أثمان متدنية . ومع ذلك فهناك خطوط دورها أكثر تواضعا في الثمن ، بصورة عامة ، من دور خطوط أخرى . مثلا ، دور خط مسجد الشيخ عثمان قوشقار ، بمحلة الزيتون ، أكثر ثمنا من دور خط جامع (أو مسجد) الشمعة . ودور الخط الاخير أكثر ثمنا من دور خط البطل ، علما بأن الخطين الاخيرين هما أيضا من خطوط محلة الزيتون .

ويلاحظ في خطوط محلة الزيتون ان بعضها كثرت فيه الحواكير ، مثل خط الكمالية ، مما يدل على وقوعها على اطراف المحلة المتاخمة لحدود المدينة ، وبعضها الآخر كثرت فيه الاحواش والبايكات ، مثل خط ساقية القيدة ، مما يدل على أصول ريفية لساكنيها ، وعلى علاقاتهم الزراعية .

وكثرت الخرائب في انحاء غزة . وهناك خطوط تميزت في هذا المجال ، فعرف واحدها بخط الخرابة ، كما في خط الخرابة بمحلة الدرج ، وخط الخرابة بمحلة البرجلية . ويفترض ان تكون هذه الخطوط اكثر فقرا من غيرها . وكثرة الخرائب ، بالنسبة لدور بكاملها ، او لاجزاء من دور مسكونة ، في مختلف انحاء غزة ، دليل من ناحية ، على ضعف النشاط العمراني ، ومن ناحية اخرى ، على الضيق الاقتصادي ، بالنسبة لبعض قطاعات السكان على الاقل . كما انه دليل على توافر الارض ، وعلى عدم وجود ضرورة لتوسع المساحة المعمورة في غزة ، ربما بسبب عدم ازدياد السكان بشكل كبير ، وبالتالي عدم الحاجة لاشغال جميع مناطق السكن في المدينة .

ولعل شيوع العقارات ، الذي يلاحظ بكثرة في ممتلكات غزة ، دليل على الصعوبات التي واجهت عملية بناء ، أو بيع ، عقار تهدم كله أو جزء منه ، وكثيرا ما قسمت بيوت كبيرة ، وحتى صغيرة ، بين الورثة ، كما سبق القول . وهذا التفتت في الملكية أوجد دورا كبيرة الى جانب الصغيرة ، اذ نتجت عن ذلك محاولات لتجميع الملكية في مكان معين كأن يعمد صاحب دار الى شراء عدد من القراريط في دار مجاورة له ويضمها الى داره ، او يطمح الى شراء بقية الدار ليجعل منها دارا اخرى الى جانب داره . ولم تكن هذه القاعدة مطلقة ، اذ كثيرا ما بيعت حصة من دار مشاع الى اشخاص اغراب عن المنطقة ، واحيانا عن المذهب ، مما يدل على ملكية صغيرة ومتسامحة تحرص على ايجاد مكان للسكن بالدرجة الاولى وقبل اي اعتبار آخر . وهذاالاقبال على ، شراء او بيع ، الدور ، او الحصص الشائعة فيها ، وبما يفسر الغياب الملحوظ لعمليات تأجير الدور او اجزائها ، بشكل فاق معه نسبة الايجارات التي قد لا تسجل في المحكمة الا في حالة خلاف ، وذلك بالمقارنة مع كثرة عقود الايجار في دمشق ، مثلا ، في الفترة ذاتها .

ويلاحظ كذلك ان العادة ، عند بيع عقار او جزء منه ، ان يسجل في المحكمة ، اي في حجة البيع أو الشراء ، نوع ملكية الجزء المباع ، وهل انتقلت ملكيته لبائعه ، في الاصل ، عن طريق الشراء او الارث . ومن دراسة عقود البيع والشراء في سجل غزة الشرعي، في فترة دراستنا ، يتبين لنا ان معظم اجزاء الدور المبيعة قد

استملكت عن طريق الارث ، وان مشتريها كانوا من الورثة . ونتج عن ذلك تجميع الملكية في يد واحدة ، والتخلص قدر الامكان من شيوع العقار . كما بيع عدد من العقارات ، أو اجزاء منها ، بسبب وجود المسوغ الشرعي لبيعها ، وهو احتياج القاصرين ، من الورثة ، للنفقة ، او بسبب غرق التركة بالديون . ولعبت النساء دورا هاما في شراء العقارات ، أو حصص منها ، لانهن تمتعن بثروة مجمدة ، كسبنها عن طريق ارث أو نفقة ، ووظفنها بشراء العقارات او الحلي ، أو في الديون . كماانهن ادخرن المال ، بصورة عامة ، أكثر من الرجال .

ويلاحظ انه لم يكن هناك من محلة او خط خاص بالمسيحيين في غزة في فترة دراستنا . فقد سكن هؤلاء في عدد من خطوط محلة الزيتون ، كما سكنوا في محلات اخرى ، مثل محلة الخضر ومحلة الدرج . وكان المسيحيون أقل سكنا في حي السجاعية والبرجلية مثلا . وتواجد المسيحيين في خطوط ومحلات معينة ، أكثر من تواجدهم في خطوط ومحلات أخرى ، ربما يفسر بقلة نسبتهم العددية الى باقي السكان ، الامر الذي لا يمكنهم من الانتشار بصورة متساوية في مختلف محلات غزة وخطوطها . ولم تكن أمكنة عمل المسيحيين ملاصقة لمناطق سكنهم ، بل نجدهم يشغلون دكاكين في قصبة السوق الرئيسية ، في حي السجاعية مثلا . ولم تكن دور المسيحيين متقوقعة على بعضها ، في الخطوط والمحلات التي تواجدت فيها ، بل جاورت دور المسلمين ، كما في المثال التالي : دار شايعة في خط (مسجد) الشيخ عثمان قوشقار ، بمحلة الزيتون ، اشترت فيها حبيبة بنت ابراهيم الخوري اربعة قراريط ونصف قيراط وربع قيراط ، البايع ولدها عبد النور بن يوسف حديدة ، الثمن ١٥٠٠ قرش صاغ مقبوضة بالاعتراف ، حدها قبلة الزقاق الغير نافذ ، وفيه الباب ، وشرقا دار السيد محمد بن السيد مصطفى العلمي ومن يشركه ، وشمالا حوش الحاج حسن بن الحاج احمد البورنو ، وغربا دار ايوب بن الياس الحداد ، وكان للمشترية ومن يشركها حصة بالدار . ونلاحظ في عمليات بيع وشراء العقارات ، ان ذلك لم يكن ضمن اطار الطائفة الواحدة ، بل شارك فيها ، كما في اية سلعة أخرى ، مسلمون ومسيحيون ، مما يدل على عدم تقوقع الطوائف في أمكنة معينة ، وعلى اختلاط دورهم . وهناك امثلة على اشتراك الفريقين حتى في ملكية عقار واحد ، مثل الدار ، في محلة الزيتون ، بخط مسجد الوزيري ، التي اشترى فيها كل من الشقيقين ، موسى وخليل ، ولدي المعلم ايوب مخايل الرومي ، سوية بينهما ، اثني عشر قيراطا . وكان البايع حمودة بن المرحوم سليمان شبلاق ، الوكيل الشرعي عن الحرمة خديجة بنت المرحوم حسين شبلاق . بثمن قدره ٣٦٠٠ قرش اسدي ، شركة الحرمة زبيدة أخت البائعة بحق الباقي . وحد هذه الدار قبلة دار

ورثة المرحوم محمد أبو عاصي المناخلي ومن يشركهم ، وشرقا دار ورثــة المرحوم مصطفى المجنون ، وشمالا الزقاق الغير نافذ وتمامه دار ورثة المرحوم درويش الســوق ومن يشركهم ، وغربا الطريق السالك وفيها الباب . ثم استأجر يوسف ، أحــد المشترين ، من الحاج احمد شبلاق ، وكيل الحرمة زبيدة بنت المرحوم حسين شبلاق، فأجره الموكل المذكور نصف الدار المرقومة اعلاه ، شركة بها ، مدة خمس سنين ، بأجرة قدرها ٣٠٠ قرش اسدي ، واذن له الوكيل بصرفها في عمارة الحصة المذكورة بمعرفته . ويلاحــظ من المثال السابق ، بالاضافة الى التسامح وانتفاء التكتــل الطائفي ، ان الاجرة السنوية لنصف الدار ، التي عادلت ٦٠ قرشــا ، تشــكل نسبة ضئيلة من ثمن المأجور ، اذ تقدر بـ ١ر٦٦٦٪ من ثمنه البالغ ٣٦٠٠ قرش .

ومما يدل على عدم رغبة المسيحيين في التقوقع أو التكتل انهم لم يحاولوا شراء دور لمسلمين جاورت دورهم ، حين طرحت هذه الدور للبيع ، بل اشتراها مسلمون آخرون ، ولم يستغل المسيحيون شفعة الجوار لتملكها .

وهكذا ، فلم تكن في غزة ، في فترة دراستنا على الاقل ، محلة أو خط خاصين بالمسيحيين ، حرصوا على حصر ملكيتهم فيها ، كما انهم لم يمتنعوا عن بيع العقارات للمسلمين أو شرائها منهم . وما ورد في مقال (غات)، في عام ١٨٨٧، ومن نقل عنه، من ان هناك حارة خاصة بالنصارى ، مما قد ينطبق على الفترة التي كتب عنها ، ليس هناك ما يؤكده في وثائق غزة الشرعية ، في فترة دراستنا .

كما انه ليس من دليل ، في الوثائق الشرعية ، في الفترة التي درسناها ، على وجود حارة خاصة باليهود في غزة ، كما جاء في المقال المشــار اليــه ، ولعل ذلك قــد حدث في فترة لاحقة للوثائق التي ندرسها ، والتي تقف عند عام ١٢٧٧/١٨٦١ . واذا صح ذلك فانه يعني ان هجرة مكثفة لليهود الى غزة قد تمت خلال حوالي خمس وعشرين سنة ، أي بين ١٨٦١ و ١٨٨٧ ، استوجبت فرزا طائفيا بين السكان . وجاء ذكر اليهود مرتين في وثائق غزة الشرعية التي استخدمناها ، وفي المرتين لم يكن هؤلاء اليهود من سكان غزة . ففي المرة الاولى اشارة الى شلوه اليهودي اليافي ، الذي استأجر اوضة (غرفة) بخان الزيت في غزة ، محل الكمرك ، ووضع فيها امتعته ودراهمه ،ثم قفلها وتوجه الى اسكلة يافــا . وعند رجوعه ادعى ان ممتلكاته في الاوضة سرقت ، واتهم اناسا حلفوا ان لا علاقة لهم بذلك . وعجز شلوه عن اثبات التهمة عليهم ، فمنع مــن معارضتهم . والمرة الثانية حين اشترى الخواجه معتوق مسعد ، بطريق الوكالة الشرعية عن الحرمة رحيل بنت ساسون الجوهري البغدادي اليهودي ، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٧٥/٢٧ آب ١٨٥٨ حصة من سبعة قراريط ونصف

قيراط وربع قيراط وثمن قيراط وثلاثة اربا ع ثمن قيراط في الدار الكائنة داخل اسكلة يافا ، المعروفة بدار الكنفاني ، بخط حارة اليهود . ففي الحالة الاولى كان شلوه من يافا ، وفي الحالة الثانية لا نعرف مكان اقامة رحيل بالضبط ، وليست نسبة ابيها بالبغدادي بكافية للاستنتاج على ان مكان اقامتها كان في بغداد أو في غزة ، ولكن شراءها قسما من دار في يافا يدل على علاقتها بذلك البلد ان لم يكن على اقامتها فيه . واجراء البيع والشراء امام قاضي غزة ربما يفسر بأن البائعين اقاموا في غزة ، أو ان وكيلهم ، على الاقل ، الذي اجرى عمية البيع ، كانمن سكان هذه المدينة ومن المقيمين فيها . ولم يكن أمر تسجيل حجج البيع في محكمة غير محكمة المدينة التي يوجد فيها العقار المباع بالامر الممنوع ، بل كان ذلك شائعا آنذاك الى درجة استدعت اصدار امر من والي القدس الى قاضي غزة بتاريخ ٢ جمادى الثاني ٧/١٢٧٥ كانون الثاني ١٨٥٩ ، أي بعد اربعة أشهر ونصف من صدور حجة البيع العائدة لرحيل ، طلب فيه التدقيق في عملية انتقال الاملاك ، وعدم تعاطي بيع اي عقار خارج منطقة القاضي « فبعد الآن اذا تعاطيتم عملا مخلا بهذه النظامات وانوجد حجة بيع وانتقال بعد الاعلان الذي حصل ليس مستوفيا النظام المقرر او حررتم حجة بيع محل واقعا بالقدس او في محل خارج نيابتكم فلا نقدر نصمت عن اجرى التربية اللازمة »(١٢٨) .

ولو نظرنا الى مجموع السكان في غزة لوجدنا انسجاما ومساواة في التعامل ، بين اتباع مختلف المذاهب . مثلا ، اعتمدت شهادات المسيحيين في المحكمة ، بالنسبة للمسلمين ، والعكس بالعكس . كما ان دور السكن ، كما لاحظنا ، اختلطت ببعضها . واستدان اتباع المذاهب المختلفة بعضهم من البعض الآخر ، وتشاركوا في اعمال ومشروعاتتجارية واحدة . ولم يعطل هذا التعايش بعض مظاهر التمييز ، التي كانت شائعة آنذاك في الدولة العثمانية ، كأن يشار الى المسيحي بالذمي ، او النصراني ، وان يلقب بالمدعو ، أو الخواجة ، وان تستخدم كلمة « ولد » حين نسبته ، وليس «ابن» التي كني بها المسلمون . اما كلمة «المعلم» ، التي اشير بها الى عدد من المسيحيين والمسلمين فيبدو انها كانت ذات مدلول حرفي ، تشير الى اتقانهم الحرفة ، وتعادلها كلمة « اوسطة » ، المحرفة من « استاذ » الفارسية الاصل . ولم يكن وجود المسيحيين طارئا في غزة بل كانوا من سكانها الاصليين بدليل اشارة الوثائق لاحدهم بانه من نصارة غزة .

ولم تشر وثائق غزة ، في فترة دراستنا ، الى المذاهب المسيحية المختلفة فيها . وهناك اشارة في احدى الوثائق الى بيع الحرمة مارية بنت روفايل القبطي دارا لها

بمحلة الزيتون بغزة . فاذا كانت كلمة « القبطي » تشير الى مذهبها ، فيعني ذلك ان اقباطا من مصر هاجروا ، مثل المسلمين ، الى غزة . وهناك اشارة الى ان صراف كمرك غزة كان زنون الارمني (وامين الكمرك جناب حمدي افندي) ، ولا نعلم الى اي مذهب مسيحي انتسب زنون . ولكن امرا اصدره والي القدس الى قاضي غزة ، علمي زادة السيد مصطفى افندي ، بتاريخ ٢ جمادى الثاني ١٢٧٥/ (٧ كانون الثاني ١٨٥٩) ، اشار الى وجوب التفحص عن هوية مشتري العقار ، وهل « هو من تبعة الدولة العلية أم لا وكيفية الوقوف على هذه الحقيقة يكون من راس الملة المنسوب اليها اعني ان كان من المسيحيين وورومي المذهب مثلا ام خلافه فيصير الاستعلام من رأس ملته ومتى أخذ الجواب انه من تبعة الدولة العلية وتبين محليا سلامة جميع ذلك المحل من المحذور ملكا وموقعا فعندها يصير الرخصة من الحكومة بتحرير حجة وسند البيع للمشتري كمايوافق اصول الشرع» (١٢٩) . ونلاحظ ان الامر خص المسيحيين من اصحاب الملل ، ربما لعدم وجود غيرهم ، كما انه خص ذكر المذهب الرومي ، اي الارثوذكسي ، المعروف والمعتمد في الدولة العثمانية . واشار ضمنا الى وجود مذاهب اخرى ، ربما كانت هي المعنية بالامر الصادر ، لان طلب التأكد من أن المشتري يجب أن يكون من تبعة الدولة العلية يعني ان اناسا من غير هذه التبعه كانوا يشترون العقارات بشكل مخالف لاصول الشريعة . ولعل في هذا ما يدل على تهافت الاجانب على شراء العقارات في غزة ، وربما في غيرها .

وقد اكدت الدولة العثمانية ، في فترة التنظيمات ، وفي اعقاب صدور خط شريف همايون في عام ١٨٥٦ وقانون العقوبات الجديد في ١٨٥٨ ، على المساواة بين سكان الدولة ، بقطع النظر عن مذهبهم . ففي ٢٥ ذي الحجة ١٢٧٤/ (٦آب ١٨٥٨)، بعث والي القدس بأمر الى قائمقام غزة ، وكبار موظفيها ، يبلغهم بوجوب تطبيق المساواة العادلة بين جميع السكان « من كل صنف وتبعة ومن أي ملة ومذهب » ، عملا بأوامر الدولة العثمانية(١٣٠) .

ولو استعرضنا تركات المتوفين في غزة ، في فترة دراستنا ، لوجدنا معلومات هامة تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها . وهناك بضع ملاحظات ، في هذا المجال ، يجدر ذكرها أولا . فالمعتاد ان تنظم ضبوط التركات ، في المدن الكبيرة ، من قبل قسام عربي ، أو بلدي ، فيما يتعلق بالمدنيين ، ومن قبل قسام عسكري ، فيما يتعلق بالعسكريين . ونظرا لوجود نائب قاض حنفي واحد ، وبالتالي محكمة واحدة في غزة ، فقد نظرت هذه المحكمة في تركات المتوفين بعامة . والمعتاد أيضا ، كما في دمشق مثلا ، ان تذكر تركات كافة المتوفين ، على اختلاف مذاهبهم وثرواتهم

واجناسهم ، في سجلات القسام ، التي اشير اليها بالمخلفات ، وذلك بشكل متتال ، وليس وفق ترتيب معين ، كأن يخصص سجل ، أو جزء منه ، للمتوفين من غير المسلمين ، أو للنساء ، أو للريفيين . ورغم ان سجل الوثائق الشرعية في غزة ، الذي اعتمدناه ،ذكر مخلفات نساء توفين فيها ، فانه لم يذكر المتوفين في الريف التابع لغزة ، باستثناء حالتين ، احداهما لشخص توفي بقرية الدوايمة ، والاخرى لآخر توفي بخان يونس ، وكلاهما من موظفي كرنتينة غزة . اما الذين يحملون ، مثلا ، نسبة « الجبالي » او « الرملي » من المتوفين ، الذين ذكرت ضبوط تركاتهم ،فهم من سكان غزة الذين احتفظوا باصولهم الريفية في اسمائهم . ولم يرد في ضبوط المتوفين في سجل محكمة غزة ذكر للمتوفين من النصارى .

ومن الملاحظات الاخرى على ضبوط التركات ما جاء في المراسلة التي وجهها قاضي القدس « منلا افندي الديار القدسية » ، الى نائب القضاء في غزة ، بمناسبة تعيين هذا الاخير في منصبه ، حين أوكل اليه ، من جملة ما أوكل « تحرير التركات الغير جسيمة وتوزيعها بين مستحقيها بالفريضة الشرعية »(١٣١) . ولا نعلم هل هذا التقييد شيء جديد أم انه تذكير بقاعدة اهملها القاضي . فاذا طبقت هذه المراسلة بحذافيرها فهذا يعني ان قاضي غزة (نائب القضاء فيها) لم ينظر في التركات الكبيرة ، التي يفترض ان امرها قد اوكل الى قاضي القدس . ولا ندري ، في حال تطبيق ذلك ما اذا كان ضبط هذه التركات قد سجلت صورة عنه في سجل محكمة غزة . ولا نعرف ، كذلك ، سقف التركة ، الذي لم يسمح لقاضي غزة بأن يتجاوزه ، أو بمعنى آخر ما هي حدود « التركات الغير جسيمة » ، التي سمح له بالنظر فيها . وبتفحص ضبوط التركات في سجل غزة الذي استخدمناه نجد ان اكبر تركة فيه بلغت ٦٥٠٨٦ قرشا اسديا ، قبل حسم الرسوم والمصاريف المترتبة على التركة .

وبلغ عدد ضبوط التركات ، التي سجلت في سجل غزة الذي اعتمدناه ، ستة وخمسين ضبطا ، تاريخ أقدمها ٢٨ جمادى الاول ١٢٧٣/ (٢٤ كانون الثاني ١٨٥٧) ، وتاريخ احدثها حوالي منتصف جمادى الثاني ١٢٧٧/ (اواخر كانون الاول ١٨٦٠ ، وهي حدود السنوات التي يعالجها السجل . ومن مجموع التركات هذه ، خصت ثمان منها نساء توفين . واذا اعتبرنا ان عدد سكان غزة قدر ، في فترة دراستنا ، بحوالي خمسة عشر الف نسمة ، فان وفاة ستة وخمسين منهم على مدى حوالي اربع سنوات يعتبر نسبة ضئيلة ، رغم ان معظم المتوفين كانوا من اصحاب الاسر . ولم تذكر الوثائق من توفي من القاصرين ، ولا بد ان نسبتهم كانت

كبيرة . واذا صعب اتخاذ ضبوط التركات كمؤشر لمعرفة نسبة الوفيات بين السكان ، فان دراستها ، اذا ما اخذناها كعينة ، توصلنا الى نتائج اجتماعية واقتصادية هامة .

ويلاحظ في تركات الرجال الثمانية والاربعين المتوفين ان أربعة منهم لـم تذكر لهم زوجات ، أو أولاد على قيد الحياة ، حين توفوا . وربما كانوا غير متزوجين ، او متزوجين ماتت زوجاتهم ، وان ستة منهم كانت لكل منهم زوجتان ، مما يدل على تدني نسبة تعدد الزوجات . كما انه لم ترد أية حالة بلغت فيها زوجات شخص واحد ، خلفن له أولادا وكن في عصمته حين وفاته ، أكثر من زوجتين ، وفي حالة واحدة كانت احدى الزوجتين قاصرة . وطبيعي ان الزوجات اللواتي طلقن ، دون أن يخلفن أولادا ، لم يذكرن ، لانهن لا يرثن ، في حين يذكر الاولاد من زوجة سابقة ، لم يشر الى اسمها ، لانها لم تكن في عصمة صاحب التركة حين وفاته .

ونلاحظ ان عدد الابناء البالغين ، مـن الجنسين ، للرجال المتوفين الاربعة والاربعين ، بلغ واحدا وخمسين (منهم ٢٩ من الذكور و ٢٢ من الاناث) ، وعـدد القاصرين بلغ تسعين (منهم ٤٤ ذكرا و ٤٦ انثى) ، أي ان مجموع الابناء ، من بالغين وقاصرين ، كان ١٤١ . وبذلك يكون وسطي ابناء الاسرة ثلاثة ، وهذه نسبة قليلة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة الزراعية لسكان غزة ومنطقتها . ويتبين أيضا ان عدد الاناث بين الابناء الـ ١٤١ ، كان ٦٨ انثى ، اي بنسبة ٤٨٪ ، ولكن نسبة الاناث بين مجموع القاصرين ، وهو ٩٠ ، بلغت حوالي ٥١٪ ، في حين بلغت مـن مجموع البالغين ، وهو ٥١ ، حوالي ٤٣٪ . وربما يفسر هذا التدني في نسبة الاناث بين البالغين بقلة الرعاية التي تمتعت بها الاناث ، حين كن قاصرات ، مما أدى الى ارتفاع نسبة الوفيات بينهن .

ونتج عن كثرة عدد الاناث بين ورثة المتوفين تجزئة الارث الى حصص اكثر مما لو كان العدد الاكبر ، من الورثة ، من البنين . وحدث مثـل ذلك بالنسبة لتعدد الزوجات ، لان الثلث قسم بينهن مهما كان عددهن . واذا اعتبرنا ان المراة عندما تتزوج لا تنفق على نفسها بل ينفق زوجها عليها ، حتى بعد طلاقها ، وذلـك خلال عدتها الشهرية ، كما تشير عشرات الوثائق في غزة ، فانها على قلة حصتها في الميراث ، تدخر كمية لا بأس بها من المال ، وتوظف ذلك في ميادين مختلفة ، مثـل شـراء العقارات ، والحلي ، وعقد الديون ، بالدرجة الاولى لزوجها ، وأولادها ، ثـم للآخرين .

ولعل اهم استنتاج ديموغرافي نصل اليه من دراسة التركات هو النسبة الكبيرة من الابناء القاصرين الذين خلفهم المتوفون ، والتي بلغت ٩٠ من اصل ١٤١ ، اي حوالي ٦٣٪ . ولو اضفنا الى عدد القاصرين في التركات الاربع والاربعين التي درسناها ، أربعة أجنة ، يتوقع ولادتها لدى بعض زوجات المتوفين ، لارتفعت هذه النسبة الى حوالي ٦٤٪ . ونستنتج من ذلك أحد أمرين : اما ان الزواج كان يتم في سن متأخرة نسبيا ، وهذا غير معقول ، بالنسبة للمعطيات الاخرى المعروفة في المجتمع الزراعي ، مثل حرص الاهل على زواج الابناء في سن مبكرة ، لاسباب اجتماعية واقتصادية ، او ان وسطي الاعمار بين الرجال كان متدنيا . ومهما كان السبب ، فان في ذلك دليلا على ان مجتمع غزة كان فتيا نسبيا . وطول اعمار الزوجات ، بالنسبة للازواج ، ربما يفسره صغر سنهن ، بالنسبة للازواج ، عند الزواج ، وقلة الاعمال المرهقة التي يقمن بها . كما ان من بقي منهن على قيد الحياة ، بعد وفاة أزواجهن ، يدل أيضا على مقاومتهن الطبيعية ومناعتهن ، حين كن صغيرات، فبقين عندئذ على قيد الحياة .

ويمكننا أيضا ، من خلال الوثائق الشرعية ، معرفة النسب التقريبية للزواج والطلاق وايجاد خط بياني لها مرتبط بالاوضاع الاقتصادية . فقد اخذنا ، بصورة عشوائية ، عينة تقع ضمن فترة بين ٢٣ ذي الحجة ١٤/١٢٧٤ آب ١٨٥٧ ونهاية رجب ١١/١٢٧٧ شباط ١٨٦١ ، اي في حوالي واحد وثلاثين شهرا ، فوجدنا انه ذكر فيها احدى وخمسون حالة زواج مقابل سبع وثمانين حالة طلاق . ورغم ما قد يكون في هذا من تكرار في الزواج ، أو في الطلاق ، بالنسبة لشخص واحد ، فان النسبة المقارنة تبقى ذاتها . وهذا يدل ، بوجه عام ، على تفكك في الاسرة . وفي حالات الزواج الاحدى والخمسين كانت الزوجة في ثلاث وثلاثين منها بالغة عند الزواج ، وقاصرة في الحالات الاخرى . وأقل مهر بالنسبة للبالغة كان اربعمائة قرش ، وفي هذه الحالة كان الزوجان مصريين ، من نزلاء لواء غزة . واعلى مهر بلغ ١١٠٠٠ قرش ، وكان الزوج ابن أمير بدوي ، وهذا استثناء لان أعلى مهر بالنسبة لسكان غزة ، بلغ ٥٥٠٠ قرش . وبلغ متوسط مهر البالغة ، في العينة التي درسناها ، ١٦١٨ قرشا ، في حين بلغ متوسط مهر القاصرة ١٧٢٥ قرشا . ولم تقل نسبة المهر في الريف عنها في المدينة ، بصورة عامة ، مما يدل على مستويات اقتصادية متشابهة وتقاليد مالية متقاربة في الزواج . وفي مختلف حالات الزواج شكل المقدم ، أو الحال ، من المهر نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٥٪ من مجموع المهر . ويؤكد هذا الفائدة الاقتصادية من الزواج بالنسبة لاهل العروس ، كما انه يفسر سهولة الطلاق وعدم وجود رادع اقتصادي كبير له .

ويلاحظ ، في العينة التي درسناها ، ان الزواج بين الاسر المتباعدة كان هو الغالب في حين كان الزواج بين الاقرباء أقل نسبة . وربما يفسر هذ الامر ، الذي يبدو غريبا ، بالنسبة لتقاليد الزواج ، وخاصة بين الريفيين ، أو بين من هم من اصول ريفية ، ان الزواج بين الاقرباء قد لا يسجل في المحكمة ، لان أي خلاف يحل عائليا . وقلما وردت حالات زواج بين سكان الريف وغزة . وكان الزواج في الريف ، بصورة عامة ، ضمن اطار القرية الواحدة ، وفي حالات أقل بين قريتين . كما ان الزواج بطريق البدل ، كان يزوج رجل ابنته من شخص آخر مقابل زواجه من ابنة هذا الشخص ، كان معروفا ، وخاصة في الريف . أما بالنسبة للنزلاء المصريين ، سواء في غزة أم في الريف ، فغالبا ما تزاوجوا من بعضهم ، ويسهل معرفة ذلك من نسبة « المصري » التي لحقت باسمائهم ، مما ابقاهم كتلة متراصة وغريبة .

اما بالنسبة للطلاق في العينة التي درسناها ، فقد بلغت حالات الطلاق بالثلاثة احدى وثلاثين حالة من اصل سبع وثمانين ، والبقية كانت بالمخالعة . ومبادرة الطلاق بالثلاثة ، كما هو معروف ، تخص الرجل ، اما الطلاق بالمخالعة فأمره بيد الزوجة ، او وكيلها ، الذي قد يكون والدها أو شخصا آخر ، ويتم بموافقة الزوج . وارتفاع نسبة الطلاق بالمخالعة يفسر بسبب اقتصادي ، كأن تحاول الزوجة الحصول على مؤخر مهرها ، ونفقة عدتها ، ونفقة اولادها القاصرين ، ثم تتزوج من جديد في غالب الاحيان . ويستفيد والدها ، ايضا ، مرة ثانية ، من زواجها هذا . ولا يعطي الزوج موافقته ، في الطلاق بالمخالعة ، الا حين يسترد ما بذمة الزوجة أو والدها ، أو وكيلها له . والمثال التالي يوضح ذلك : سألت الحرمة فطومة بنت عمرو أبو عقبة زوجها ، الحاج احمد بن يوسف بلبل ، ان يخالعها من عصمته وعقد نكاحه على ١٢٠٠ قرش بذمتها له ، فاجابها لذلك ، وقال لها خالعتك من عصمتي وعقد نكاحي على ١٢٠٠ قرش بذمتك لي ، ثم دفعت له من ذلك ٥٤٠ قرشا ، وقاصصها بمؤخر صداقها ، وقدره ٢٠٠ قرش ، ونفقة عدتها ، وقدرها ٦٠ قرشا . والباقي لها بعد ذلك ، وهو ٤٠٠ قرش اسدي ، اذن لها ان تصرفه على ولده القاصر منها ، في مدة اربع سنوات ، كل سنة مائة قرش . ولكن ، بعد اقل من شهرين ، تزوج الزوج ، الحاج احمد بن يوسف بلبل ، الحرمة فطومة ، مخلوعته سابقا ، بمهر قدره ٨٤٠ قرشا ، الحال منها ٦٤٠ قرشا ، والباقي ٢٠٠ قرش ، وهي التي زوجت نفسها على ذلك . ولا ندري اذا كان في الامر محاولة لتغطية شيء ما ، او ان اعادة الزواج اقتضتها ضرورات اقتصادية ، وربما شخصية .

وقد تمتعت المرأة ، في غزة وريفها ، بقدر كبير من الاستقلال في العمل . وكثيرا ما ظهرت في المحكمة بنفسها ، فيما يتعلق بزواجها وطلاقها ، وشرائها العقارات ،

او بيعا ، ووقفها الاوقاف ، وعقدها الديون والمطالبة بها . كما انها ظهرت في المحكمة كمدعية ومدعى عليها . ومع ذلك ، لم يرد أسم امراة بين شـهود الحال أو العدول في المحكمة . وطبيعي ان الوكيل ناب عن المراة ، حين لم تخضر بنفسها ، واقتضى ذلك منه ان ياتي بالشهود لتأكيد وكالته عنها . وكان ظهور المراة المسيحية في المحكمة الشرعية اقل من ظهور المراة المسلمة ، نظرا لان زواجها او طلاقها لا يتمان في هـذه المحكمة ، وناب عنها ، في الغالب ، وكيلها في قضايا البيع والشراء . ولم تميز المحكمة بين المراة المسلمة والمسيحية من حيث اللقب والنسبة ، كما فعلت بالنسبة للرجال من الطرفين ، فكلتاهما وصفتا بالحرمة ، اذا كانتا متزوجتين ، واسعملت في نسبتهما لفظة « بنت » فلان .

ووجدت الجواري في غزة ، واختلفت الوانهن واثمانهن . مثلا ، جارية سمراء بيعت في تركة احمد عودة البطل بثمن قدره ٢٥٠٠ قرش ، واخرى سوداء ، اسمها امان ، اعتقها مالكها قبل وفاته . وكان للنساء الثريات جوار او مملوكات اعتقنهن آبان حياتهن ، واوصين لهن بالمال بعد مماتهن . وعرفت الجارية ، قبل عتقها باسمها الأول فقط ، وبلونها ، واسم مالكها . واطلق على الجارية ، التي اعطيت جريتها ، لقب « معتوقة » أو « عتيقة » ، ونسبت الى معتقها ، كأن يقال الحاجة حليمة عتيقة الحرمة السيدة الحاجة زينب .

وكثر النزلاءالاغراب في غزة وريفها . واشير الى زاوية الهنود وخان زاوية الهنود فيغزة ، في محلة البرجلية ، بخط سوق الفخار . وربما دل هذا على تواجد الهنود في غزة وترددهم عليها للتجارة . وليس من دليل ، في الوثائق ، على توطن الهنود فيها ، او في ريفها ، اذ انهم لا يذكرون في عمليات بيع العقارات او شرائها ،ولا في وقائع الطلاقوالزواج والوفيات . ولا ندري اذا كان قدوم الهنود الى غزة قد تم في الماضي البعيد او القريب ، واذا ما كان متصلا . ولكن نسبة الزاوية والخان اليهم ربما يدل على تواجد مستمر ، وان يكن غير مستقر .

وهناك اشارات الى وجود المغاربة في غزة وتوطنهم فيها . فقد ذكر استيفاء الحرمة حفيظة بنت المرحوم محمد آغا البرعصي المغربي مبلغا من المال من زوجها عبد الله بن المرحوم عبد الحفيظ آغا البرعصي المغربي . وذكرت دار الحاج هيبة المغربي بمحلة السجاعية ، بخط الشيخ محمد الطيار . ولا ندري الى اي مدى تواجد المغاربة في غزة وريفها ، وبأية صفة : كمجاورين ، ام كعسكريين ، ام كتجار ،ونستدل من لقب آغا ، بالنسبة للاسمين السابقين ، الصفة العسكرية التي غلبت على المغاربة

المتواجدين بكثرة ، مثلا ، في بلاد الشام ، منذ القرن الثامن عشر ، اذ كانوا فيها جنودا وحراسا . والتواجد المغربي ، في بلاد الشام في العهد العثماني ، بدأ اساسا بهدف المجاورة والعلم ، ثم ازداد في المجال العسكري . وزواج المغاربة ، فيما بينهم ، كما في المثال السابق ، أمر له دلالته ، لان من طبيعة المغاربة ، في بلاد الشام ، الإنطواء على انفسهم والتكتل في طوائف ، يحمل كل منها اسم منطقة في المغرب انتسب افرادها اليها ، مثل طائفة الفاسية ، والمراكشية ، والدراوية ، والتونسية ، والسوسية ، والجزائرية ، والطرابلسية . وتراس كل طائفةشيخ رعى مصالحها . وتراس الجميع شيخ المشايخ .

واشارت الوثائق الى طائفة النور في غزة ، وذلك بمناسبة مخالعة تمت بين امرأة وزوجها من النور . ويدل لجوء النوز الى المحكمة الشرعية على تمسكهم بمباديء الشريعة ، وعلى ترددهم الى غزة ، وربما على استقرارهم الجزئي او الكلي في المنطقة .

اما الفئة التي فاقت ما عداها ، من النزلاء الاغراب ، بعددها ، واستقرارها في غزة وريفها ، واشتراكها في الفعاليات الاقتصادية المختلفة ، ونشرها لكثير من المصطلحات التي اتت بها من بلدها الاصلي ، فهي المصريون . ولا عجب في ذلك نظرا لجوار لواء غزة لاراضي مصر ، وللعلاقة السياسية والاقتصادية والسكانية المستمرة بين المنطقتين . وكانت قلعة العقبة ، في فترة دراستنا ، تابعة « قضا مصر » . وجاء في كتاب (بيديكر) ٤ من حوالي ١٨٩٠ ، ان غزة شبه مصرية ، وان الغطاء الذي استعملته نساؤها كان مشابها لغطاء سكان مصر .

وكثيرا ما استخدم المصريون محكمة غزة لتسجيل عقود بيع العقارات وشرائها في مصر ، بالاضافة ، طبعا ، الى استخدامهم اياها في تسجيل العقود المحلية . واشارت الوثائق الى كل مقيم من اصل مصري بالمصري ، مما سهل تمييز المصريين عن غيرهم . واشير احيانا الى البلد الام للمصري المتوطن في لواء غزة ، كأن يكون من ذار قلعة نخل ٥ من اعمال مصر ، او من قرية الصالحية ، او غيرها . وكان عدد من المصريين القادمين الى لواء غزة من اصول بدوية ، واشير اليهم على انهم من عرب مصر ، وسميت بعض طوائفهم مثل « طايفة السعادين » و « طايفة الحواز » و « طايفة اكباد الفتاورة » .

ولم يحل المصريون في محلة او خط خاص بهم في غزة ، فقد تواجدوا ، مثلا ، في محلات الزيتون ، والبرجلية ، والسجاعية ، وتملكوا فيها . كما تزاوجوا ،

احيانا ، مع السكان المحليين . ويبدو ان الوضع الاقتصادي للمصريين المقيمين في غزة لم يكن متميزاً ، نظرا لشرائهم دورا في غزة باسعار متدنية .

ولا تتوافر معلومات مفصلة حول عمل المصريين المقيمين في لواء غزة . وقد اشير الى احدهم انه جندي ، ولا ندري صفة الجندية آنذاك . فقد اشير ، في احدى الوثائق ، الى شاب في غزة اخذ للنظام ، مما يدل على نوع من الخدمة الاجبارية في الجيش العثماني . ووصف مصري آخر في غزة بانه دقاق البارود . وهذه صفة اطلقت على اصحاب الزنود القوية ، الذين عملوا في دق البارود بمطارق طويلة القبضة تحاشيا لانفجار البارود . واشير الى اخر اقتنى ثلث دار بمحلة الزيتون في غزة بانه الاسطى . واذا كان مفهوم اللقب هنا حرفيا فانه يدل على براعته في المهنة .

وقد عمل بعض المصريين في كرنتينة غزة . وكان لهذه الكرنتينة ، التي اقيمت جنوبي غزة ، في منطقة عرفت باسمها (ضريبة الكرنتينا) ، ناظر ، ومدير ، واون باشي ، اي قائد عشرة . وذكر كتاب (بيديكر) وجود كرنتينة ، بجوار قلعة ، قرب العريش ، في منطقة الحدود مع مصر . ولا ندري ما اذا كانت هي ذاتها الكرنتينة التي اشارت اليها وثائق غزة الشرعية ، حين ذكرت ضريبة الكرنتينا ظاهر غزة . ومما يرجح انها هي نفسها أن المفروض في الكرنتينة ان تكون في منطقة الحدود ، حيث يمكن عزل المصابين . كما ان مصطفى افندي اسطنبلي ، اون باشي كرنتينة غزة ، توفي في خان يونس ، القريبة من الحدود .

وقد تواجد المصريون في ريف غزة . ومن القرى التي سكنوها زرنوقة ، خان يونس ، دير البلح ، يبنا ، وجولس . واشير الى المصريين المقيمين في هذه القرى على انهم من نزالها . وذكرت اسماء عدد منهم بمناسبة خلاف حول ملكية ثور ، او حمار ، او جمل . وبلغ من سماحة صدر قاضي غزة ، واهتمامه بتطبيق القواعد الشرعية في كل كبيرة وصغيرة ، ان احضرت هذه الحيوانات في المجلس ، او اكتفي بايقافها في بابه .

وغالبا ما تزاوج المصريون بين بعضهم ، سواء في ريف غزة ام في قراها ، مما ابقاهم كتلة متميزة لم تندمج كلية مع السكان المحليين الا بمرور الزمن . ولم تكن نسبة الطلاق بينهم باقل من نسبتها بين السكان المحليين . وقلما لجأت المراة المصرية الى تعيين وكيل عنها في القضايا التي رفعتها الى المحكمة ، بل كانت تظهر بنفسها في المحكمة .

والكتلة السكانية الرئيسية في ريـف غــزة ، مــن حيث الاهمية السياسية والاقتصادية ، كانت البدو . وسنستعرض الفعاليات الاقتصادية للبدو في بحث الاقتصاد ، ونكتفي هنا بالتعريف بهم وذكر مظاهر من حياتهم الاجتماعية مستشفة من خلال الوثائق الشرعية . فقد انقسم البدو ، في منطقة غزة ، الـى قسميـن رئيسيين : عربان بلاد غزة الصف القبلي ، او القبالي ، وترأسهم الشيخ عيسـى ابن المرحوم الشيخ عايش الوحيدي الحسيني ، الذي لقب بشيخ مشايخ هـؤلاء العربان ، وعربان بلاد غزة الصف الشمالي ، وتراسهم الشيخ حسين بن المرحـوم الشيخ رباح الوحيدي الحسيني ، الذي لقب بشيخ مشايخ هؤلاء العربان . ويبدو ان الشيخ حسن بن المرحوم الشيخ رباح الوحيدي الحسيني ، الذي كان احيانا الوكيل الشرعي عن اخيه الشيخ حسين ، قد حل مكانه كشيخ مشايخ عربـان الصف الشمالي ، وذلك في الفترة الواقعة بين ٢٥ شوال ١٢٧٥/(٢٨ ايار ١٨٥٩)، حين ورد اسم الشيخ حسين ، شيخ مشايخ عربان بلاد غزة الصف الشمالي ، و ٢٥ شوال ١٢٧٦/(١٦ ايار ١٨٦٠) ، حين ورد اسم الشيخ حسن شيخ مشايخ هؤلاء العربان ، هذا اذا لم يخطىء كاتب الوثائق الشرعية بين اسمي حسين وحسن ، كعادته في كثير من الاحيـان .

ويبدو من تسميات شيوخ عربان الصفين الشمالي والقبالي انهم انتسبوا الى اسرة واحدة ، هي الوحيدي او الوحيدات . ولا نعرف من اي وحيدات كان هؤلاء ، اذ ذكر العارف ان هناك وحيدات الترايين ووحيدات الجبارات ، ونسب الوحيدات اصلهم الى قريش وانتموا الى الحسين بن فاطمة الزهراء .

وورد كذلك ذكر عرب السواركة ، وموقعهـم الى الشرق من غزة ، ربما في منطقة بئر السبع ، وهم غير عرب السويركة الى الجنوب منها . وذكـر شيـخ عرب القديرات ، واسمه الشيخ عوض بن المرحوم الشيخ سلامة ابي رقيـق . ويشتق اسم عرب القديرات مـن قدرتهم « على الطعن والنزال » ، وكانـوا في الجنوب الشرقي من غزة ، الى الشرق من عرب العزازمة . كما ورد ذكر عرب بني ايوب ، وعرب وادي موسى . ولا نعلم اذا كان هؤلاء الاعراب قد شكلوا جزءا مـن عربان الصف القبلي أو الصف الشمالي . والدليل انه وجد مشايخ عربان خارج نطاق نفوذ شيخي مشايخ الصفين القبلي والشمالي ان الاوامر التي ارسلها والي القدس الى المسؤولين في لواء غزة اشارت الى « مفاخر القبايل والعشاير شيوخ مشايخ عربان الصف القبالا والشمالا ومشايخ العربان زيد عشيرتهم » . وقـد اعتمدت الدولة العثمانية على معظم هؤلاء العربان في نقل المؤن ، وعلى الاخص الشعير والحنطة من غزة الى بندر معان لحساب قافلة الحج الشامي .

وقد التزم البدو باصول الشرع الاسلامي فلجأوا الى محكمة غزة لفض المنازعات بينهم وبين غيرهم ، او لابراء ذمتهم تجاه مالية الدولة . كما انهم سجلوا بعض عقود الزواج في محكمة غزة . فقد تزوج ، مثلا ، الشيخ عوض ابن المرحوم الشيخ سلامة ابي رقيق ، شيخ عرب القديرات ، امونة البكر البالغ بنت المرحوم الشيخ احمد الشاعر اللهواني ، بمهر مقداره اربعة آلاف وخمسماية قرش اسدي ، الحال منها اربعة آلاف قرش ، والباقي يؤخر على الزوج لاقرب الاجلين ، زوجها على ذلك وكيلها السيد سلامة الهليس . وقبل الزوج المذكور لنفسه ذلك . ولا نعلم تماما فيما اذا كان الشيخ احمد الشاعر اللهواني غزيا ، ولو ثبت ذلك لتأكد لدينا بعض علاقات الود ، لا العداء ، بين سكان غزة والبدو . ويؤكد هذا التزام مشايخ البدو بالشريعة حين سجلوا عقود زواجهم في محكمة غزة ، وكذلك شراء عدد منهم دورا لهم في غزة . وكان اعلى مهر سجل في محكمة غزة ، في فترة دراستنا ، هو مهر زواج الشيخ عيسى بن المرحوم الشيخ عايش الوحيدي الحسيني ، شيخ مشايخ عربان بلاد غزة الصف القبلي ، من امينة البكر القاصر ابنة جناب عين الاغوات الشيخ عقيلة الحاسي (لعله شيخ بدوي) ، اذ بلغ احد عشر الف قرش ، الحال منها عشرة آلاف ، مقبوض بيد والد الزوجة . وقد زوجها على ذلك الشيخ حمود شقيقها الثابتة وكالته عن والدها عقيلة آغا .

وكان الشيخ عيسى قد اشترى ، قبل زواجه هذا بحوالي ثلاث سنوات ، دارا من اكبر دور غزة ، بمحلة الخضر ، بخط حمام السمرة ، داخل بوابة الكحك ، بأعلى ثمن ذكرته الوثائق لاية دار ، ومقداره ثلاثة وثلاثون الفا وستمائة قرش ، قبضت في المحكمة بيد الشقيقين البايعين ، الشيخ عبد الله والشيخ عبد القادر ، ابني المرحوم الحاج صقر العايدي . وكان هذان قد اشتريا عشرين قيراطا من هذه الدار من الشيخ عايش ، والد الشيخ عيسى ، الاصيل عن نفسه والوكيل عن ابنتي اخته ، كما اشتريا بقية القراريط ، وهي اربعة ، من شركاء الشيخ عايش ، بموجب حجج مؤرخة في رمضان وشوال ١٢٦١/(آب ـ تشرين الاول ١٨٤٥) . والذي يلفت النظر في هذه الدار انها ضمت ما لم تضمه دور غزة الاخرى ، لتتلاءم ، كما يبدو ، مع احتياجات ساكنها البدوي . فقد اشتملت على قاعة كبيرة بخيمتين ، وقاعة بخيمة واحدة ، الى جانب لَواوين ، وبيوت وغيرها . ولم تكن هذه الدار اول تملك للشيخ عيسى في غزة ، فقد امتلك دارا ، بمحلة الزيتون ، بخط الخضر ، باعها بثمن قدره ستة آلاف وثمانية قروش ، قبل اربعة اشهر من شرائه الدار الاخرى .

للبحث صلة

(٤ ـ مظاهر اقتصادية)

الحواشي :

(١) انظر حول حكم افراد هذه الاسرة ومملوكهم الامير فروخ ، كتابنا : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون برنابرت ، ١٥١٦ ــ ١٧٩٨ ، ط ٢ ، دمشق ، ١٩٦٨ ، ص ١٦٤ ، ١٩٩ ــ ٢٠٠ ، ٢٠٨ .

(٢) انظر حول حكم حسين بشا ابن مكي في دمشق ومهاجمة البدو قافلة الحج الشامي ، التي كانت بامرته ، كتابنا :
The Province of Damascus, 1723 - 1783, paperback ed., Khayats , Beirut, 1970, 209 ff.,

(٣) الخوري ميخائيل بريك ، تاريخ الشام (١٧٢٠ــ ١٧٨٢) ، نشره الخوري قسطنطين الباشا ، حريصا ، ١٩٣٠ ، ص ٣٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢ .

(٥) انظر مصور هذا الطريق في كتابنا : بلاد الشام ومصر ، ص ٤٧٣ .

(٦) انظر : مصطفى مراد الدباغ ، بلادنا فلسطين ، دار الطليعة ، ج١ ، ق ٢ ، ص ٩٧ . وانظر حول طريق الحج المصري ، كتابنا : بلاد الشام ومصر ، ص ٤٧٥ .

(٧) سجل غزة ، ص ١٢ مكرر ، صورة امر من اسماعيل كامل باشا ، بتاريخ١٢ جمادي الثاني ١٢٧٣/(٧ شباططط ١٨٥٧) .

(٨) سجل غزة ، ص ٥٩ .

(٩) انظر : K. Baedeker, **Palestine et Syrie, Manuel du Voyageur,** Deuxième édition, Leipzig, 1893, p. 159.

(١٠) سجل غزة ، ص ٨٣ : صورة مراسلة ، ص ٣٥٨ : صورة مراسلة .

(١١) انظر الدراسة المفصلة لهذه القرى التي قام بها الدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ١٨٩ ــ ٣٠٦ .

(١٢) عارف العارف (قائمقام غزة) ، تاريخ غزة ، مطبعة دار الايتام الاسلاميــــة في بيت المقدس ، ١٣٦٢/١٩٤٣ ، ص ١٩٧ .

(١٣) Baedeker, p. 159

(١٤) العارف ، ص ٢٠٩ .

(١٥) الدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ٩٩ .

(١٦) انظر حول المنطار ، العارف ، ص ٣٢٧ ، الدباغ ، ج١ ،ق٢، ص ٩٩ ، وانظر ايضا :
Baedeker, p. 159; Martin M. Meyer, **History of the City of Gaza,** 1st ed. Columbia University Press, 1907, reprinted by AMS Press, N. Y. 1966, pp. 109- 111.

(١٧) انظر :
André Raymond, **Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe Siècle,** 2 tomes, Damas, 1973, 1974, II, p. 855.

(١٨) Reconnaissance of Gaza, of the villages of Harrat IT TE Fear and Sajaeah, by Lt Aldrihc RI Engrs, June, 1841.

(١٩) انظر :
Amnon Cohen and Bernard Lewis, **Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century,** Princeton University Press, 1978, pp. 117 - 677.

(٢٠) Baedeker, p. 159

(٢١) G. Gatt, « Legende zum Plane von Gaza », ZDVP (**Zeitschrift des deutschen Palestina Vereins),** XI (1888), pp. 149-159.

(٢٢) Meyer, p. 108

(٢٣) انظر بصورة خاصة Cohen and Lewis, p. 127 :

(٢٤) **Ibid.,** p. 128

(٢٥) **Ibid.,** p. 120, n. 15

(٢٦) انظر ما يلي ، ص ٢٩ .

(٢٧) **Encyclopaedia of Islam,** 2nd ed., s, v. Ghazza, pp. 1080-1081.

(٢٨) ص ٢٥٥ .

(٢٩) ذكر العارف ، ص ٢٥٥ ، ان تسميتها تعود الى شجاع الدين عثمان الكردي الذي استشهد في غزة سنة ٦٣٧/ (١٢٣٩ ــ ١٢٤٠) ، ابان الحروب الصليبية . وذكر الدباغ ، ج١ ، ق٢،ص٥٣، احتمال نسبة الشجاعية الى شجاع الدين عثمان الكردي الذي استشهد بغزة، ولكنه،فيهامش ٢ ، رجح ان الاسم نسبة الى « السجاعية » ، وهيبلدة من اعمال «المحلة الكبرى» ، في مصر ، وان جماعة منها نزلت غزة وسميت البقعة التي استقرت فيها باسم وطنهاالاول.

(٣٠) ذكر العارف ، ص ٢٥٦ ، ان التسمية نسبة الى القبائل التركمانية التي سكنت غزة ، في القرن الثالث عشر ،في عهد السلطنة المملوكية . ولا ندري اذا كان للتسمية من علاقة بمسجد ركن الدين التركماني الذي بناه ركن الدين عمر بن خليل التركماني الغزي في ٧٨٢/(١٣٨٠ ــ ١٣٨١) ،والذي ذكر العارف ، ص ٣٥٣ ، انه اندثر في عهده .

(٣١) ذكر العارف ، ص٣٤٩ ، ان كثيرين يظنون ان الذي بنى هذا الجامع هو جان بردي الغزالي والي الشام (ومن ضمنها غزة) في مطلع الحكم العثماني .

(٣٢) هناك مسجد اخر باسم محمد المغربي تسمىبه خط في محلة البرجلية . وقد اشار العارف ، ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، الى مسجد المغربي ، المسمى ايضا بمسجد الشيخ المغربي ، وانه في حي الدرج. والمعروف لدينا ، من خلال الوثائق الشرعية، انخط مسجد الشيخ محمد المغربي وجد فيمحلةالبرجلية التي اندمجت ، في زمن العارف ، وما قبله بحارة الدرج . لذا فمسجد المغربي الذي اشار اليه العارف هو مسجد محمد المغربي . ويبقىمسجد علي المغربي دون تعريف .

(٣٣) هكذا وردت كتابتها في الوثائق الشرعية ، وستبقىكتابة الاسماء كما وردت .

(٣٤) ذكر العارف ، ص ٣٥٣ ، ان مسجد الشيخ مسافر ، في حي السجاعية ، كان مندثرا في زمنه. وذكر ان الذي انشاه هـو الحاج سعد الدينمسافر بن قتبغلي احد المماليك السلطانية ، فيعام ٧٠٦/(١٣٠٦ – ١٣٠٧) .

(٣٥) لعله اشارة الى مسجد العابد ، الذي ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، انه كان مهجورا في زمنه ، وانظر ايضا ، العارف ص ٣٥٤ .

(٣٦) نسبة الى جامع الباسطية . وجاء في الوثائق تعبير « خربة جامع الباسطية » ، سجل غزة ، ص ١٨،٩٩جا٧٤٤/(٤ كانونالثاني ٥٨) ، ولا ندريهل الجـامع كان خربة ام أن خربة وجـدت قـرب الجامع فعرف بها . وذكر العارف ، ص ٣٥٣،ان هذا المسجد كان مندثرا في زمنه ، وقامت في مكانه مطحنة زمو .

(٣٧) ذكر العارف ، ص ٣٥٣ ، ان هذا المسجد كانمندثرا في زمنه .

(٣٨) اشار اليها Gatt, p. 157 في عام ١٨٨٧ انها ساقية اخليل .

(٣٩) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، مسجد الشيخ الباز في حي التفاح بغزة ، وانه كان مندثرا بكامله في زمنه . وقد يكون ان الشيخ الباز هذا تسمى خط الباز باسمه في محلة البرجلية او ان مسجد الشيخ الباز كان في محلة البرجلية ، وسمي الخط ، بالنسبة اليه ، اختصارا بخط الباز .

(٤٠) ذكر العارف ص ٣٥٠ ان هذا المسجد انشىء من قبل شهاب الدين احمد ازفير بن الظفر دمري في سنة ٧٦٢/(١٣٦٠ – ١٣٦١) ، وينسبالى ظفر دمر من بلاد المغرب ، وانه عامر الى يومه .

(٤١) لم يرد ذكره في كتاب العارف ، سواء بين اسماء المساجد القائمة او المهجورة او المندثرة ، او بين المزارات .

(٤٢) لا نعلم فيما اذا كان للشيخ علي ابو الكاس مقام او مسجد اندثر (لم يشر اليه ، على اية حال ، العارف) في هذا الخط واشار Gatt, p. 151 الى مقبرة ابو الكاس في غزة .

(٤٣) ذكر العارف ، ص ٣٤٢ ،، والدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ١٢٦ ، ان هذا الجامع من الجوامـع الكبيرة في غزة ، ويأتي بعد الجامع العمري الكبير من حيث الحجم ومتانة البناء ، والذي بناه هو احمد ابن عثمان من رجال القرن الثامن الهجري .

(٤٤) لا نعرف الاسم الكامل لهذا الشيخ ولا لماذا نسب الخط اليه .

(٤٥) اشار العارف ، ص ٣٣٠ – ٣٣٧ ، والدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ١٢٤–١٢٦ ، الى الجامع العمري الكبير وانه قائم في محلة الدرج ، وانه بني في مكانه ، في الاصل ، معبد وثني ، ثم كنيسة بيزنطية . ولكن الوثائق الشرعية في فترتنا ذكرت خط الجامع الكبير في محلة الشجاعية وكذلك في محلة البرجلية ، وربما ان الخط استمر في المحلتين نظرا لان الجامع واحد . وبما ان العارف ، ص ٢٥٥ ، حين تعداد احياء غزة ، لم يشر الى محلة البرجلية ، التي يعتقد انها دمجت بحي الدرج ، فان هذا يفسر ورود الجامع الكبير في حي الدرج في تصنيفه . انظر وصف الجامع الكبير حوالي عام ١٨٩٠ في كتاب Baedeker, p. 159

(٤٦) ذكر العارف ، ص ٣٥٠ ، ان هذا الجامع واقع في حي الشجاعية ، ولا يعرف عن ماضيه شيئا .

(٤٧) ذكر العارف ، ص ٣٥٠ ، ان التسمية نسبة الى اسم زوجة احد حكام غزة العثمانيين .

(٤٨) التسمية ، حسب الرواية المحلية ، بالنسبة الى جزء من سور غزة القديم ، الذي كثرت فيه الابراج ، انظر Cohen and Lewis, p. 117 n. 6

(٤٩) اشار العارف ، ص ٣٥١ ، الى ان هذا الجامع ، الذي اضحى في عهده في حي الدرج ، هجره الناس ، مع جوامع اخرى ، لقلة استعمالها ، او لعدم تصليح الخراب فيها . وورد هذا الخط ايضا في محلة الدرج ، انظر فيما يلي ، ص ١٨ .

(٥٠) ذكر العارف ، ص ٣٤٨ ، وجود مسجد زاوية الهنود . وحول هذه الزاوية ، انظر فيما يلي ، ص ٢٠ .

(٥١) لم يرد في كتاب العارف مسجد بهذا الاسم . ولاندري اذا كان لهذه التسمية من علاقة باسم الشيخ عياد بن الشيخ عبد الله الايبكي ، الذي ذكر العارف ، ص ٣٤٠ ، انه مدفون بالقرب من السيد هاشم .

(٥٢) ذكر العارف ، ص ٣٤٧ ، ان هذا المسجد كان صغيرا ، وانه ينسب الى فرج ، عبد السيد محمد خطاب ، من اواخر القرن العاشر (اواخر القرن السادس عشر)، وانه دفن في ذلك الموقع وبني مسجد عنده .

(٥٣) انظر فيما سبق ، ص ١٦ ، حاشية ٣٢ . لعل هذا المسجد هو الذي اشار اليه العارف ، ص ٣٤٦، ٣٤٧، وانه كتب على مدخله ان الذي أمر بانشائه هو شاهين بن عبد الله الكجكلي، واوقف الاوقاف عليه في ٨٧٦/١٣٨٤ – ١٣٨٥ .

(٥٤) لا تتوافر معلومات حوله .

(٥٥) ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، ان مسجد الهليس كان مهجورا في زمنه .

(٥٦) انظر فيما يلي ، ص ١٨ .

(٥٧) انظر فيما يلي : مظاهر اقتصادية .

(٥٨) انظر فيما يلي : مظاهر اقتصادية .

(٥٩) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، ان هذا المسجد ، الذي كان مندثرا في عهده ، بني في القرن الثامن الهجري ، وسمي كذلك لان فيه قبر الشيخ عليالاندلسي المتوفي رجب ٧٥٩/(حزيران ١٣٥٨) .

(٦٠) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، انه من الساجد المندثرة في زمنه وان مقبرة حلت مكانه .

(٦١) ذكر العارف ، ص ٣٣٧ ، ان هذا الجامع ، في حي الدرج ، من اكبر جوامع غزة واتقنها بناء ، وانه يعتقد ان السيد هاشم جد الرسول الكريم مدفون فيه ، وقيل انه بني في ١٢٦٨/(١٨٥١ – ١٨٥٢) من قبل السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١) . ولكن مما يشكك في هذا الكلام ما جاء في وصف هذا الجامع في كتاب Baedeker, p. 159 ، في حوالي عام ١٨٩٠ من ان هذا الجامع assez vielle ، وانه رمم في ذلك القرن ، أي التاسع عشر .

(٦٢) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، مسجد العجمي بانهمن المساجد التي اندثرت في زمنه ، ولكنه ذكر ان موقعه في حي الزيتون ، ونظرا لان الوثائق الشرعية ذكرت خط مسجد العجمي في حي البرجليــة ومسجد محمد العجمي في حي الزيتون ، ولعل الاسمين للشخص نفسه وان خط مسجد العجمي، امتد في الحيين ، أو ان خط مسجد العجمي في البرجلية هو غير خط مسجد محمد العجمي في محلة الزيتون .

(٦٣) ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، ان جامع الشيخ منصور ، في حي الدرج ، بجوار خان الكتان ، كان مهجورا في عهده .

(٦٤) وجد خط في محلة الدرج يحمل اسم مسجد البلاطة ، انظر فيما يلي ، ص ١٨ ، والتشابه في التسمية ربما يفسره ان الخط امتد في المحلتين باسم واحد تقريبا (مع اختلاف بين جامع ومسجد). ولا نعرف دلالة « البلاطة » .

(٦٥) لا تتوافر معلومات حول هوية الشيخ شرف .

(٦٦) لم يشر اليه العارف بين المساجد القائمة ، او المهجورة ، أو المندثرة . واذا لم يكن له من اسم اخر فلعله يندرج تحت جملة « جوامع سمعت بها ولكني لم اعثر لها على أثر » ، كما ذكر العارف ، ص ٣٥٣ .

(٦٧) ذكر Gatt, p. 157 ساقية الدرجية في غزة عام ١٨٨٧ ولعلها ساقية الدرج .

(٦٨) لا نعلم دلالة الكلمة .

(٦٩) يبدو ان جامعا كان مندثرا في زمن العارف ، ص ٣٥٢ ، قد اقترن بالزاوية .

(٧٠) ذكر اوليا جلبي ، الذي زار غزة في عام ١٦٤٩(انظر العارف ، ص ١٧٩) ، ان في غزة قلعة تبعد ساعة عن البحر الى الشرق . ولم ترد في الوثائق الشرعية ، في فترة الدراسة ، معلومات عن القلعة . وقد اشار الى هذه القلعة الياس ديب مطر في كتابه المطبوع عام ١٨٧٤ ، وعنوانه : العصور الدرية في المملكة السورية ، وذكره الدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ٩٨ .

(٧١) انظر فيما سبق ، ص ١٧ .

(٧٢) يظن ان عثمان قوشقار الباني الاصل ، انظر العارف ، ص ٣١٩ .

(٧٣) لم يتبين لنا وجه التسمية .

(٧٤) وجد في هذا الخط دار اولاد شبير (سجل غزة ، ص ١٨٠ ، ١٧ر٧٥/ (٢٤ تشرين الثاني ٥٨) ويبدو انه سمي نسبة اليها .

(٧٥) ذكر العارف ، ص ٣٥٤ ، مزار الشيخ عطية ، الذي كان مسجدا ، وهو في زمنه مزار فيه قبر بنت الامام الشافعي ، وخادمه الشيخعطية ، واضاف، ص ٣٥١، ان المسجد اصبح مهجورا في عهده .

(٧٦) ذكر العارف ، ص ٣٤٠ ، انـه من الجوامع الشهيرة بغزة في زمنه ، وانه نقش على بابه الخارجي ان سنجر بن عبد الله الجاولي ، نائب غزة في ٧١١ – ٧٢٠/(١٣١١ – ١٣٢٠) وفي ٧٤٠/ (١٣٣٩ – ١٣٤٠) امر ببنائه .

(٧٧) عرف ايضا بجامع كاتب الولاية ، كما يقول العارف ، ص ٣٣٨ ، والدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ١٢٧ واضاف العارف انه بالقرب من كنيسة الروم الارثوذكس ، وانه نقش على بابه ان احمد بك كاتب الولاية امر ببناء هذا الجامع في اوائل ذي القعدة ٩٩٥/ (اوائل تشرين الاول ١٥٨٧) . وقد اشار اليه Gatt, p. 152 باسم جامع كاتب ولايات .

(٧٨) من الجوامع التي اندثرت تماما في عهد العارف ، انظر ص ٣٥٢ .

(٧٩) ذكرهاGatt, p. 152، من جملة سوافي غزة . يبدو انه وجد عندها مسجد عرف بمسجد الفيدة، انظر العارف ، ص ٣٥٢ .

(٨٠) ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، ان مسجد الشيخ الياس يقع ، في زمنه ،امام مقبرة ال الشوا ،بالقرب من زاوية الشيخ عابد (انظر فيما سبق ، ص١٦) ، وانه كان مهجورا انذاك .

(٨١) اشار العارف ، ص ٣٤٩ ، الى مسجد العجمي ، في حي الزيتون ، والى قيام الصلوات الخمس فيه. وذكر ان هناك مسجدين بهذا الاسم واحد في حي العجمي واخر في حي المباشر لكنهما في حالـة من الخراب شديدة . ثم ذكر ص ٣٥٢ ،انمسجد العجمي ، في محلة الزيتون ، كان مندثرا في زمنه ، ولا نعلم أي مسجد يتفق مع المسجد الذي ذكرته وثائق غزة الشرعية. وذكر Gatt, p. 152 جامع العجمي . انظر فيما سبق ، ص ١٧ .

(٨٢) ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، ان هذا المسجد كان مهجورا في زمنه .

(٨٣) لا تتوافر معلومات عنه .

(٨٤) كانت اسرة شرير من الاسر الكبيرة في غزة في فترة دراستنا .

(٨٥) لا تتوافر معلومات عنه .

(٨٦) من المساجد التي ذكرها العارف ، ص ٣٥١ ، بانها مجهورة في زمانه ، واطلق عليه لقب جامع .

(٨٧) سمي بذلك لانه اعلى من المناطق المجاورة ويشعر المرء وكأنه يرتقي درجا للوصول اليه ، انظر العارف ، ص ٢٥٥، و Gatt, p. 142

(٨٨) ذكره العارف ، ص ٣٥١ ، باسم جامع الشيخ ظريف ، وانه في حي الدرج ، وكان مهجورا في زمنه

(٨٩) لعل التسمية مشتقة من جامع الشيخ ذكري ،الذي ذكر Gatt, p. 142 وجوده في غزة في ١٨٨٧ .

(٩٠) لعل التسمية نسبة لمسجد خالد ، الذي يحمل كتابة تذكر انه جدد في أوائل جمادي الاول ٩٥٥/ (أواسط حزيران ١٥٤٨) ، وانه يضم ضريح الشيخ خالد المتوفي سنة ١٣٤٨/٧٤٩ – ١٣٤٩ ، انظر ، العارف ، ص ٣٤٧ .

(٩١) هناك خط اخر باسم الخراية ورد في محلة البرجلية (انظر فيما سبق ، ص ١٧) ، والتسميات تشير الى كثرة الخرائب في هذين الخطين .

(٩٢) انظر فيما سبق ، ص ١٧ .

(٩٣) انظر فيما يلي ، مظاهر اقتصادية .

(٩٤) انظر فيما يلي ، مظاهراقتصادية .

(٩٥) يبدو ان التسمية لمزار الشيخ شعبان ، الذيكان من أولياء غزة ، او ربما لمقبرة الشيخ شعبان ، انظر Gatt, p. 152, Baedeker, p. 159 اذا كان الشيخ شعبان هذا هو الذي ذكره العارف ، ص٣٥١،حين اورد اسم مسجد الشيخ شعبان ابي القرون ووصفه بانه مهجور فربما تكون التسمية مشتقة ايضا من هذا المسجد .

(٩٦) لعل التسمية نسبة الى جامع البيمارستان الذي ذكره العارف ، ص ٣٥٢ ، بانه من الجوامع التي اندثرت في زمنه ، وان به رباطا انشاه الملك الناصر محمد بن الملك المنصور قلاوون سنة ٧٣٠/ ١٣٢٩ – ١٣٣٠ ، وانه بقى عامرا حتى عام ١٨٠٠/١٢١٥ ، اذ تهدم ابان هجوم نابليون بونابرت .

(٩٧) لعل التسمية بالنسبة الى مقبرة الخروبي التي ذكرها Gatt,p.151

(٩٨) كان هذا الجامع عامرا في زمن العارف ، انظر، ص ٣٤٠ ، وتسميته بالنسبة الى الشيخ عبد الله الايبكي من مماليك عز الدين ايبك المدفون بجانبه .

(٩٩) لا تتوافر معلومات حول هذا الجامع .

(١٠٠) لم يرد في كتاب العارف مسجد بهذا الاسم ، لعله اتخذ تسمية اخرى .

(١٠١) انظر فيما يلي ، مظاهر اقتصادية .

(١٠٢) ذكره العارف ، ص ٣٤٩ ، بانه يقع الى جانب بئر الاجمقية ، انه سمي كذلك لوجود سدره بالقرب منه .

(١٠٣) لعل التسمية نسبة الى اسرة الشرفا التي ذكرتها وثائق غزة الشرعية في فترة دراستنا.

(١٠٤) ذكرها Gatt, p. 154. في ١٨٨٧ ، وذكر العارف ، ص ١٧٧ ، انها بنيت في عهد حكام غزة من ال رضوان في القرن السادس عشر ،

(١٠٥) هناك خط مسجد كاتب بمحلة الزيتون – انظر فيما سبق ص ١٧ – مما يدل على ان هذا الخط مر بمحلتي الزيتون والخضر .

(١٠٦) انظر فيما سبق ، ص ١٧، حاشية ٨٢ ، ويبدو ان هذا الخط مر بمحلتي الزيتون والخضر .

(١٠٧) لعلها سميت كذلك لكون سكانها ، كما قيل (العارف ، ٢٥٥) ينتسبون الى عامر بن لؤي .

(١٠٨) انظر فيما سبق ، ص ١٦،حاشية ٣٢.

(١٠٩) George Makdisi, « Muslim institutions of learning in eleventh-century Baghdad», **Bulletin of the School of Oriental and African Studies,** London, XXIV (1961), pp. 1 - 56.

(١١٠) ص ٣٣٠ ، ٣٣٦.

(١١١) ذكره العارف ، ص ٣٣٠ ، باسم جامع المحكمة ، سجل غزة ، ص ١٣٣ ، ٧ ذا ٧٤/ (١٩ حزيران ٨ ٥) .

(١١٢) انظر فيما سبق ، ص ١٧ .

(١١٣) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، انه كان مندثرا فيزمنه .

(١١٤) سجل غزة ، ص ٢٧٨ ، ٥جا ٧٦/ (٣٠ تشرين الثاني ٩ ٥) .

(١١٥) ص ٣٤٨ .

(١٢٦) ذكر العارف ، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٥ ، عشرة من هذه المزارات في غزة .

(١١٧) انظر فيما سبق ص ١٧ ، وانظر : سجل غزة، ص ١٢٣ ، ٧ ن ٧٤/ (٢١ نيسان ٨ ٥) .

(١١٨) سجل غزة ، ص ٣٧١ ، ٧ م ٧٧/(٢٦ تموز٦٠) .

(١١٩) انظر كتابنا : العرب والعثمانيون ، ١٥١٦ ـ١٩١٦ ، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص ١٣١.

(١٢٠) سجل غزة ، ص ٢٧٥ ، ختام د ٧٦ / (٢٥ تشرين الثاني ٥٩).

(١٢١) ص ٣٤٨

(١٢٢) يبدو ان هذه الزاوية ضمت جامعا ، عرف بجامع ابي مدين الغوث . وقد ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، انه كان مندثرا في زمنه ، ووصفه انه في حي الدرج ، الذي اندمج في حي البرجلية .

(١٢٤) سجل غزة ، ص ٦٠ ، ١١ ص ٧٤/(١ تشرينالاول ٥٧) .

(١٢٥) Baedeker, p. 158.

(١٢٦) انظر فيما سبق ، مظاهر اقتصادية .

(١٢٧) انظر فيما يلي ، مظاهر اقتصادية .

(١٢٨) سجل غزة ، ص ١٩٠ ، صورة امر من واليالقدس الى نائب الشريعة بغزة ، بتاريخ ٢ ج ٧٥/(٧ كانون الثاني ٥٩) .

(١٢٩) سجل غزة،ص ١٩٠ ، صورة امر من والي القدس الى نائب الشريعة بغزة ، بتاريخ ٢ ج ٧٥/(٧ كانون الثاني ٥٩).

(١٣٠) سجل غزة ، ص ١٤٥ ، ٢٥ذ٧٤/ (٦ اب ٥٨) .

(١٣١) سجل غزة ، ص ٨٣ ، صورة مراسلة ،بتاريخ غرة ربيع الاول ٧٤/(٢٠ تشرن الاول ٥٧) ، ص ٣٥٨ ، صورة مراسلة ، غرة ذي الحجة ٧٦/(٢٠ حزيران ٦٠).

D. Sourde

جوانب من التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي في غزة ١٢٧٣ ـ ١٢٧٧ / ١٨٥٧ ـ ١٨٦١ من خلال الوثائق الشرعية

د. عبدالكريم رافق

كلية الاداب ـ جامعة دمشق

٤ ـ مظاهر اقتصادية :

سنستعرض ، في هذا المجال ، من خلال ما ورد في الوثائق الشرعية ، مراكز الفعاليات الاقتصادية في غزة ، ونماذج من النشاطات الاقتصادية ، مثل مقومات الثروة والدخل ، وعمليات البيع والشراء ، والديون ، واسعار السلع والعقارات والمقارنة بينها ، وكذلك الاقتصاد في الريف ، والعلاقة بينه وبين المدينة . وننهي البحث بدراسة عن المقاييس ، والمكاييل ، والاوزان ، والنقود في لواء غزة .

وقد حفلت غزة ، بدليل اسماء الخانات والاسواق فيها ، بفعاليات اقتصادية مختلفة ، على مر العصور ، ولا عجب في ذلك ، لانها كانت على الطريق التجاري البري

---

* هذه الدراسة مبنية على سجل وحيد يعود لمحكمة غزة في الفترة موضوع البحث ، محفوظ في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق ، ويتالف من ٤٥٩ صفحة من القطع الكبير ، ويضم حوالي ٣٧٤٥ وثيقة. وتسهيلا للبحث فقد اشرنا ، حيث دعت الحاجة الى الرموز المتعارف عليها للاشهر القمرية في التاريخ الهجري ، وما يقابلها في التاريخ الميلادي .

* اعد البحث للمؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام ، الذي انعقد في الجامعة الاردنية في الفترة مابين ٤ ـ ٩ جمادي الثانية ١٤٠٠هـ / ١٩ ـ ٢٤ نيسان ١٩٨٠ م ، وتركزت ابحاثه على فلسطين عبر التاريخ .

وقد نشر القسم الاول من البحث (المظاهر العمرانية والاجتماعية) في العدد الثامن من هذه المجلة (رجب ١٤٠٢ هـ / نيسان ١٨٢ م) ، وهذا هو القسم الثاني منه .

الوحيد الذي يربط بين بلاد الشام ، وما اتصل بها من تجارة الاناضول والعراق وفارس وما وراءها ، ومصر ، كما ان قافلة الحج الشامي ، وهي بالضرورة قافلة تجارة ايضا ، كثيرا ما سلكت الطريق الغزاوي ، في طريق عودتها ، حين كانتمحملة بالبضائع من الحجاز . وأم غزة ، كذلك ، عدد من الحجاج ، قاصدين العقبة ، للالتحاق بقافلة الحج المصري . يضاف الى ذلك موقع غزة ، في وسط منطقة زراعية غنية ، قريبة من البحر ومن البادية ، مما يجعلها سوقا لمنطقة واسعة تحيط بها . وكان لهذا الموقع التجاري الهام ، وتنوع الفعاليات الاقتصادية ،المحلية والدولية ، في غزة ، اثره الكبير في اشتهارها عبر العصور .

وقد ذكرت وثائق غزة الشرعية عددا من الخانات فيها تدل اسماؤها على انواع السلع التي تعاطتها . واشهر هذه الخانات ، بدليل ان جميع من زار غزة ذكره أول ما ذكر ، خان الزيت ،الواقع داخل غزة ، بمحلة الخضر ، بخط حمام السمرة . وكان من اوقاف آل رضوان ، الذين اشتهروا في حكم غزة ، في النصف الثاني من القرن السادس عشر . وجاء في كتاب (بيديكر) ان خان الزيت يقع الى الجنوب الغربي من الجامع الكبير ، وان حارة الزيتون تقع الى الجنوب الغربي من هذا الخان . ولا أدل على اشتهار الزيت والزيتون في منطقة غزة من تسمية خان الزيت ومحلة الزيتون باسميهما . وهناك خان الكتان ، ويقع داخل المدينة بمحلة البرجلية. وتسمى الخط ، حيث وجد ، باسمه (خط خان الكتان) ، نظرا لاهميته في تلك المنطقة . وذكر خان زاوية الهنود ، داخل غزة ، بسوق الفخار . ويقع هذا السوق بمحلة ألبرجلية ، وتسمى خط باسمه (خط سوق الفخار) . ويبدو أن هذا الخان كان لصيقا بزاوية الهنود ، مما جعله يعرف بها ، وقد ذكر (غات) زاوية الهنودضمن قائمة الخانات ، مما يعني انها استخدمت خانا ، ولا ندري ما اذا كانت الزاوية قد استخدمت خانا في الفترة التي كتب فيها (غات) ، في عام ١٨٨٧ ، ام أن الخان الملاصق للزاوية الحق بها وتسمى باسمها ، أم ان (غات) قد اشار خطأ الى الزاوية على انها الخان . وقدميزت الوثائق الشرعية ، في فترة دراستنا ، بين زاوية الهنود وخان زاوية الهنود .

ووجد في غزة خان الجمالي ، نسبة الى الحاج علي الجمالي ، بمحلة الزيتون ، بخط الخضر . وقد اشار اليه (غات)(1) باسم خان الجمالة . واذا كانت نسبة الجمالي تدل على تعاطي امور الجمال فربما استخدم الخان لايواء الجمال ، التي نقلت عليها البضائع من غزة واليها . ونظرا لكثرة الجمالة ، فقد عرفت حارة باسمهم، وهي حارة الجمالة ، بمحلة التفاح . ومن خانات غزة خان القهوة بمحلة السجاعية ، في سوقها . والجدير بالذكر ان قافلة الحج الشامي حملت القهوة (البن) من

الحجاز ، التي اتاها من اليمن وغيرها ، الى الشام . ويبدو ان خان القهوة هذا كان لخزن القهوة وبيعها ، لا استهلاكها . ووجدت في غزه مقاه (قهوات) تقدم القهوة للجالسين . وهناك خط في غزة عرف بخط القهوة ، في محلة حكر التفاح . كما وجد جامع ، ولعله في محلة حكر التفاح ، عرف بجامع القهوة ، مما يدل على اشتهار القهوة التي عرف الجامع بها . وهناك خط آخر ، يدعى خط القهوة ، بمحلة البرجلية ، وربما كانا خطا واحدا مر بمحلتي حكر التفاح والبرجلية .

وذكر (غات)(٢) خان الغلة ، وخان المعارف ، ووكالات ابو شعبان ، وابو خضرة ، وعلي ساق الله في غزة . واستخدام التعبير المصري « وكالة » للاشارة الى الخان دليل على الاثر المصري في المفردات السائدة في غزة . ولم تشر الوثائق الشرعية، في فترة دراستنا ، الى هذه الاماكن ، اما لانه لم تعرض في محكمة غزة قضايا تستدعي ذكرها ، او لانها ، كلها أو بعضها ، وجدت في فترة الخمس والعشرين سنة التي فصلت بين فترة دراستنا والفترة التي كتب فيها (غات) وربما كانت تسميات قديمة لبعض الاماكن وقد تبدلت آنذاك .

ووجدت في غزة أسواق متخصصة ببيع منتجات معينة ، بعضها من الانتاج المحلي والبعض مستورد من ريف غزة أو من الخارج . وكان للسوق قصبة ، اي ساحة ، تطل عليها الدكاكين . ومن هذه الاسواق سوق الفخار ، بخط الفخار ، بمحلة البرجلية . واشير اليه احيانا باسم سوق الفواخرية . وبيعت في هذا السوق المنتجات الفخارية ، التي صنعت في غزة في أمكنة سميت بالفواخير . وذكرت الوثائق وجود خط ، بمحلة البرجلية ، عرف بخط الفواخير . حيث تواجدت الفواخير بكثرة ، بعضها بجانب البعض ، كما في المثال التالي : « المشتري الحاج سلمان بن المرحوم اسماعيل الرايع البايع علي بن خليل القعوة المبيع ١٢ قيراط من أصل كامل في جميع الفاخورة الكاينة بمدينة غزة بمحلة البرجلية بخط الفواخير التي حدها قبلة فاخورة احمد عطا الله وتمامه فاخورة ابراهيم الشويكي ومن يشركه وتمامه حاكورة ابراهيم العيد وشرقا المسطاح التابع لها الداخل في المبيع ومنه التوصل وشمالا المشتري ومن يشركه وغربا كذلك المشتري الثمن ١٠٨٠ قرشا»(٣).

ولا نعلم اذا كان خط الفخار ، بمحلة البرجلية ، هو نفسه خط الفواخير ، ولكن مما لا شك فيه أن سوق الفخار ضم دكاكين بيع الفخار ، في حين صنع الفخار في الفواخير التي تجمعت في محلتين : فيمحلة البرجلية ، بخط الفواخير ، الذي يبدو انه امتد داخل غزة وظاهرها ، وفي محلة الدرج ، بخط مسجد الشيخظريف ، وكذلك في ظاهر هذه المحلة . واشتملت الفاخورة على دواليب خشبية ، لصنع

الفخار ، ومسطاح ، وهو عبارة عن ساحة واسعة مكشوفة لتجفيف الفخار فيها بعد صنعه . ويبدو ان غزة اشتهرت بصناعة الفخار نظرا لكثرة الفواخير فيها ، وتخصيص سوق لبيع منتجاتها . كما انها صدرت الفخار الى مناطق اخرى . وذكر ، مثلا ، تحميل الفخار على جمال ، ونقله الى القدس . واستمرت صناعة الفخار فيها رائجة ، كما يبدو ، الى درجة ان مصطفى الدباغ ذكر ان أحد أحياء غزة عرف بالفواخير ، ولكنه لم يعين تاريخ ذلك .

ونظرا للحاجة الى الخبرة في صناعة الفخار ، وربما حرص اصحاب هذه الصناعة على حصرها باسرهم ، فاننا نلاحظ تخصص اسر معينة بها . ومن الاسر التي ذكرتها الوثائق في هذا المجال اسرة قعوة ، التي امتلك عدد من افرادها الفواخير، ومنهم خليل بن قعوة ، واحمد قعوة ، وعلي بن خليل قعوة ، وموسى بن خليل قعوة. ومن الذين امتلكوا الفواخير ، او اجزاء منها ، من غير هؤلاء ، ابراهيم الشويكي . خلف الاقرع ، محمد فلفل ، عبد ربه بن الحاج محمد الغداوي ، الحاج عبد الفتاح ابن مصطفى المشهراوي ، الحاج سلمان بن المرحوم اسماعيل الرايع ، ابراهيم بن أحمد الزنوتي ، أبو عبيد الازعر ، والحرمة امون بنت صالح دغمش . ولا نعلم اذا كانت الحرمة امون مجرد مالكة ، بطريقة الشراء أو الارث ، لفاخورة كاملة ، أو جزء منها ، أم انها عملت فيها أيضا . وتدل كثرة المتعاملين بالفواخير ، ملكا أو صناعة أو تسويقا ، على أن هذه الصناعة كانت رائجة .

ووجد في غزة سوق الإسكافية (الذين يعملون بصنع الاحذية) ، بمحلة السجاعية ، وتسمى الخط ، حيث موقع هذا السوق ، بخط الاسكافية (أو السكافية) . وليس من الضروري ان يقتصر أي سوق حصرا على مهنة معينة ، وان يكن اتخذ اسمها . ففي خط الاسكافية ، مثلا ، ذكر لدكان صباغة . وفي غزة سوق الصوافين ، بمحلة السجاعية ، وسوق الغزل ، بمحلة السجاعية أيضا ، حيث تسمى خط باسمه (خط سوق الغزل) ، وسوق العطارين داخل غزة . ولم يعين مكان وجود السوق الاخير بالضبط ، ولكن ذكر ان ظهر هذا السوق كان مواجه الصبانة (ولعلها الصبانة ، أي المصبنة ، الرضوانية ، التي ذكرت بكثرة في الوثائق) . ولم يذكر (غات) ، في قائمة الاسواق التي ذكرها في عام ١٨٨٧ ، الاسواق المذكورة سابقا . ولا يعني هذا انها لم تعد موجودة في زمنه . وربما لم تثر اهتمامه ، أو ان اسمها تبدل ، أو ادمج بغيره ، أو انها لم تعد مشهورة بالنسبة لاسواق اخرى .

وذكرت الوثائق ، سوق السراجين ، بمحلة الزيتون ، وسوق الخضر ، داخل غزة . ولم يعين مكان وجوده بالتفصيل ، ولعله كان بمحلة الخضر . والملاحظ

انه حين يشتهر سوق ما فان الوثائق لا تشير الى موقعه بالتفصيل ، مثل سوق السجاعية ، الذي غالبا ما أشارت اليه بالسوق داخل غزة . ووجد سوق للحمير ، وسمي خط باسمه (خط سوق الحمير) ، وكان بظاهر غزة ، الى الجنوب الغربي منها . وهناك سوق المسلخ ، داخل غزة ، بمحلة البرجلية ، كما يعتقد ، وربما بيعت في هذا السوق ذبائح المسلخ ، او انه سمي بذلك لوقوعه قرب المسلخ . اما المسلخ نفسه فكان بظاهر غزة ، بضريبة المسيل ، ويؤدي اليه زقاق عرف بزقاق المسلخ . وذكرت الوثائق خط النحاسين ، داخل غزة ، دون ان تذكر المحلة التي وجد فيها ، ولعل التسمية جاءت من كثرة النحاسين في هذا الخط .

ويبدو ان السوق الرئيسي في غزة ، الذي لم يتخصص بسلعة معينة ، ولم يحدد بخط معين ، كان سوق السجاعية . واشتهرت ساحته ، المعروفة بالقصبة ، التي تطل عليها الدكاكين . والى جانب القصبة وجد ، بسوق السجاعية ، خط عرف بخط البازار ، مما يعني ان هذا السوق كان متشعبا . واشارت الوثائق الى السوق الفوقاني بمدينة غزة ، وكانت له قصبة . ولا نعلم سبب تسميته بالفوقاني ، وبالنسبة لاي موقع سمي بذلك . ولعله تسمى بذلك لكونه يقع شمالي سوق السجاعية ، او ربما كان جزءا من سوق كبير اطلق على قسمه الاعلى تعبير السوق الفوقاني .

وكثرت في غزة أماكن الصباغة ، وتوزعت في انحاء متعددة من المدينة لتلبية حاجات المواطنين . واشير الى هذه الاماكن أحيانا ، بالمصبغة ، واحيانا اخرى بدكان الصباغة ، وتصعب معرفة وجه الاختلاف بين التعبيرين . ويبدو ان لا فرق بينهما لانهما استخدما بمعنى واحد . ووجدت مصبغة في خط الاسكافية ، بمحلة السجاعية ، واخرى في خط جامع ابن عثمان ، بالمحلة ذاتها . وقد اوقف المصبغة الاولى صاحبها ، احمد بن علي المشهرواي ، على سبيل الى جانبها ، وكانت المصبغة الثانية وقفا على جامع ابن عثمان . وذكرت مصبغتان اخريان بمحلة السجاعية : تملك احداهما عبد الرحمن زموا ومن يشركه ، وملك الاخرى عبد الرحمن زموا أيضا ، ونازعه في ملكية جزء منها السيدان يوسف السقا واخاه علي .

وذكرت صبانتان (مصبنتان) في غزة : الصبانة الرضوانية داخل غزة ، وصبانة بمحلة البرجلية ، بخط بني عامر . ولا يوجد دليل قاطع على ان الصبانة الثانية كانت غير الاولى . ووجدت مشعرة في غزة ، ويبدو انها مكان لغزل شعر الماعز . واشارت الوثائق الى عدد من المعاصر في غزة ، ولكنها لم تذكر تخصص كل منها ، باستثناء واحدة بمحلة البرجلية ، بخط مسجد الشيخ عياد . وقد اشتملت

على حاملين وفرن ومعجن واحواض وشمعة لتثبيت الاحجار ، وهي معــدة لطحن السمسم ، وقد اشترى ثلثيها في ٢٥ جمادى الثاني ١٢٧٣/٢٠ شباط ١٨٥٧ ، السيد خليل بن المرحوم السيد محمد ابي خضرة من صاحبيها بالتساوي الحاج احمد بن المرحوم الحاج خليل العشي والخواجة نقولا ولد جبران الطويل النصراني . واذا صح القول ان معصرة الزيت عرفت باستمرار « بالبد » ، الذي اشارت اليه الوثائق في أماكن كثيرة ، فان المعاصر ، التي ورد ذكرها في الوثائق ، ولـم تعيـن هويتها ، كانت اما لطحن السمسم ، الـذي استخرج منه زيـت السيرج ، كما في المثال السابق ، أو لعصر العنب لاستخراج الدبس . والمعاصر التي اشارت اليها الوثائق هي التالية : معصرةاولاد الغزالي بمحلة السجاعية ، ومعصرة بدوي حتحت بمحلة السجاعية ، بخط الست رقية ، ومعصرة اولاد حتحت بمحلة السجاعية ،بخط جامع ابن عثمان ، ومعصرة اولاد مكي بمحلة الخضر ، بخط معصرة اولاد مكي ، ومعصرة اولاد القهوجي بمحلة البرجلية ، بخــط سوق الحمام ، ومعصرة الحاج حسن بن المرحوم الحاج احمد البورنة (كتبت احيانا البورنو أو البورنوا) ، بمحلة الزيتون ، بخط الشيخ عطيــة .

وقد ذكر عدد من البدود التي يعتقد انها اختصت بعضر الزيت . وضــم البد المسطاح ، وهي الارض المكشوفة ، حيث يجمع الزيتون قبل عصره ، وحيث رصت وجففت بقايا الزيتون المعصور لتستخدم كوقود . وهناك بد لاولاد شريــر بمحلة الزيتون ، وبد آخر بمحلة الزيتون ، بخط البطل ، امتلك بعضه ، أو كله ، آل مرتجا . واشير الى خربة البد بمحلة الزيتون ، بخط ساقية القيــدة ، والــى خربة بد آخر بمحلة الزيتون عرف ببد زايد ، والى خربة بد ثالثة بمحلة الزيتون ، بخط البطل . وليس غريبا ان جميع هذه البدود قد وجدت بمحلة الزيتون التي اقترن اسمها بهذا الانتاج . وهناك بد بنزلة المشاهرة بظاهر غزة ، وبد آخر ،بظاهر غزة أيضا ، من الجهة القبلية ، بجانب « حارت الزيتون » ، بخط البطل .

واشارت الوثائق الى خربة طاحون بمحلة الزيتون ، اشترى حوالي ثلثيهــا نصار بن الحاج سليمان يسين من اولاد الطحان . وهناك اشارة الى فرن بمحلــة البرجلية ، بخط مسجد الشيخ عياد ، وكان في وقف الشيخ ذكري .

ولم تشر الوثائق الشرعية الى طوائف حرفية في غزة ، في فتــرة دراستنا . وليس ذلك بسبب عدم وجود هذه الطوائف ، بل ربما لان المحكمة الشرعية لم تعد آنذاك المرجع المسؤول عن النظر فيها ، بدليل ان واجبات قاضي غزة التي ذكّر بها عند تعيينه لم تنص على النظر في قضايا الطوائف . والجدير بالذكر ان قضاة دمشق ،

في الفترة ذاتها ، لم ينظروا في قضايا الطوائف الحرفية ، خلافا لما كان عليه الامر في القرون السابقة ، ابان الحكم العثماني ، وعهد الى مجالس اخرى بالنظر فيها . ومع ذلك وجدت اشارات الى وجود حرفيين في غزة ، مثل محمد بن قبيل ، دقاق البارود المصري ، وخليل بن ابراهيم البلعاوي الحداد ، الذي ذكر بمناسبة بيع دكانه المعدة للحدادة بمحلة الخضر ، بسوق الخضر . كما جاء ذكر داود ولد مسعود النحاس الذمي ، ورمضان البيطار ، الذي اشترى من الخواجه سالم البصالة خمسة عشر الف مسمار . وورد اسم الحاج مصطفى قصاب باشي الحج الشريف . وذكر الصوافون بغزة ، وانهم ارباب خبرة ودراية بصناعة الصوف وشرائه .

وهناك قاعات اعدت للحياكة في غزة ، منها واحدة بمحلة السجاعية ، بخط مسجد علي المغربي ، واخرى امتلكها محمد الاقرع ومن يشركه بمحلة البرجلية ،بخط بني عامر . وذكرت « القاعة المعدة للحياكة سابقا » ، بمحلة السجاعية ، بخط الحمام .

* * *

وفي اطار علاقات غزة التجارية مع العالم الخارجي ذكر استيراد الذرة من الاسكندرية اليها ، عن طريق البحر . وكانت الذرة معبأة بأكياس ، داخل كل كيس ٢٣ ربعا . وكان لتجار غزة وكلاء في الاسكندرية . كما انه تم استيراد الصوف من جدة الى غزة ، بواسطة امين التجار في السويس ، واسمه جريس الظهر . وكان مصدر الصوف في جدة السيد يوسف بناجه ، وله أمين ، أي وكيل ، في غزة ، اسمه السيد احمد يوسف السقا . وكان السيد احمد هذا امينا ، في الوقت ذاته ، لتجار آخرين . وكان الصوف موجها ، في الاصل ، الى الحاج عمر زعيتر بنابلس . ولكن هذا اذن لوكيله ، السيد احمد يوسف السقا ، ببيعه في غزة . وورد ذكر شراء خيول وبواريد من مصر وجلبها الى غزة . وبالمقابل ، صدر الفخار من غزة الى القدس .

* * *

ويلاحظ في العمليات التجارية في غزة انتشار الديون بشكل كبير ، ودراسة هذه الظاهرة تلقي ضوءا هاما على البنية الاجتماعية والاقتصادية في غزة وريفها ، اذ يقتضي ذلك معرفة هوية المدينين والدائنين ومهنتهم ، على حد سواء ، ومقدار مداخيلهم . ويقودنا ذلك الى معرفة انواع الثروة ، وتوزعها بين الناس ، وكيفية توظيف الرساميل ، والعقلية التجارية التي حركت ذلك . واهم مصدر لمعرفة هذه

التفاصيل هو ضبوط تركات ، اي مخلفات ، المتوفين . ولابد من الاشارة هنا الى انه ليس من الضروري ان تسجل كل تركة في سجل الوثائق الشرعية ، اي ان عددا من التركات لم يسجل بسبب عدم وجود خلاف حولها يستدعي عرضها على القاضي. كما أن ضبط التركة لا يجري مباشرة بعد وفاة صاحبها بدليل ان حسين بن حمودة الدباغة توفي في شهر ذي القعدة ١٢٧٣/حزيران – تموز ١٨٥٧ ، في حين ان تاريخ ضبط متروكاته وبيعها ، كان في ٥ ربيع الاول ١٢٧٤/٢٤ تشرين الاول ١٨٥٧ . ويبدو ان هذا التأخير كان بسبب ثروته الكبيرة ، وضرورة حصرها ، وجمع ما أمكن من الديون التي كانت له بذمة الناس . ونجد ، بالمقابل ، ان التركة البسيطة ، التي لا مشكلة تقتضي تأخير ضبطها ، سجلت بعد وفاة صاحبها بوقت قصير ، مثل تركة مصطفى افندي اسطنبلي ، اون باشي كرنتينة غزة ، المتوفى بخان يونس في ١٠ رجب ١٢٧٦/٢ شباط ١٨٦٠ ، والتي سجلت في سجل محكمةغزةبتاريخ ٢٣ رجب ١٢٧٦/١٥ شباط ١٨٦٠ . ولم يشر ضبط التركة في الغالب ، الى تاريخ الوفاة ، او الى مكان سكن المتوفى ، أوعمله . ويمكن استنتاج مهنته من تفاصيل الادوات التي وجدت في دكانه ، ومن طبيعة الاعمال التي قام بها .

ونعرض فيما يلي نموذجا لهذه التركات يتمثل في ضبط تركة ابراهيم ابو ريالة الحداد : « بيان ضبط تركه ابراهيم ابو ريالة الحداد المنحصر ارثه في اولاده عبد القادر واحمد وعزيزة وشنن القاصرين عن درجة البلوغ ومحمد وعبد ربه وخديجة البالغين وفي زوجتيه هما الحرمة زينب بنت خليل ابو حمار وفاطمة البكرالقاصرة بنت محمد كشكوا وذلك بحضور ومعرفة كل واحد من محمد البالغ المذكور الاصيل عن نفسه والمنصوب الان من قبل مولانا الحاكم الشرعي على اخوته القاصرين المذكورين وبحضور عبد ربه ومحمد بن خليل ابو حمار الوكيل الشرعي عن اخته الحرمة زينب الزوجة المذكورة بشهادة وتعريف كل واحد من عبد الهادي الحداد وعبد ربه المذكور وبحضور محمد كشكوا ولي الزوجة الثانية وبحضور محمد الوصي وكيل خديجة البالغة بشهادة وتعريف كل واحد من محمد بن شاهين الخزامي وحسين بن نصار أبو تريا التعريف الشرعي وهو هذا كما يأتي بيانه بالمفردات .

ثمن عدة الدكان على عبد ربه ابن المتوفى ، ٧٠٠ (قرش) ، دين ثابت قبل جبر العقاد الخاني بموجب سند ، ١٣٠٠ ، دين قبل سعودي واخيه طالب العقاد بموجب سند ، ٩٨٠ ، دين قبل ابراهيم عبد الدايم الخاني بموجب سند ، ٥٢٠ ، دين قبل الحاج حسن الراعي بموجب سند ، ١٣٥ ، دين قبل سعد الدين مرتجا بموجب (فراغ) ، ١٣٥ ، المجموع ٣٧٧٠ .

مصارف نافذة : تجهيز وتكفين ومصارف ، ١٥٠ ، مؤخر الزوجة ، ٢٠٠ ، رسم التركة ، ١٠٠ ، كتاب ، ٣٠ ، رسلية ، ٦ ، المجموع ٤٨٦ . الباقي ٣٢٨٤ .
خص الزوجة الحرمة زينب بحق قيراط ونصف قيراط ، ٢٠٥ر٥ (٥ تساوي نصف قرش أي ٢٠ مصرية) ، خص الزوجة الشابة فاطمة القاصرة بحق قيراط ونصف قيراط ، ٢٠٥ر٥ ، خص ولده عبد ربه البالغ استحقاقه ، ٥٢٢ر١٥ ، (١٥ مصرية من اربعين مصرية) ، خص ولده محمد البالغ بحق استحقاقه ، ٥٢٢ر١٥ ، خص عبد القادر القاصر بحق حصته ، ٥٢٢ر١٥ ، خص احمد القاصر بحق حصته ، ٥٢٢ر١٥ ، خص عزيزة القاصرة ، ٢٦١ر٧ (اي سبع مصريات) ، خص شنن القاصرة ، ٢٦١ر٧ ، خص خديجة البالغة ، ٢٦١ر٧ ، (المجموع) ٣٢٨٤ تحريرا في غرة رجب ١٢٧٣/ (٢٥ شباط ١٨٥٧) .

ثم قضى مولانا الحاكم الشرعي لرسم طعام وشراب واكسوة عزيزة وشنن في كل يوم عشرة قروش فضة واذن لوصيها المذكور في انفاق ذلك عليهما مياومة وقبل منه ذلك غرة رجب ٧٣ .

الشهود : عبد الهادي الحداد ، محمد شاهين الخزامي ، حسين نصار ابو تريا ، نصر الله محمد المغير ، محمد ابو حمار ، السيد حسين ابو سيدو ، يوسف الكاتب ، الفقير علي م (اي علي الجاعوني كاتب المحكمة الذي انتدب من قبل القاضي لضبط التركة وتوزيعها) » .

ولم تتعرض التركة الى العقارات التي خلفها المتوفى ابراهيم ابو ريالة الحداد. ونستدل عليها(٤) من بيع الزوجة فاطمة القاصرة الى بقية الورثة حصتها ومقدراها قيراط ونصف قيراط مما يلي : جميع الدكان بخط النحاسين ، جميع الدار ،بمحلة الزيتون ، بخط مسجد الشمعة ، جميع الحاكورة ، بمدينة غزة ، بخط الكمالية . وقبضت عن حصتها هذه ٥٠٠ قرش . وهذا يعني ان ثمن كامل عقارات ابراهيم ابو ريالة الحداد يعادل ٧٩٢٨ قرشا . وبذلك يكون مجمل ثروته ، المنقولة وغير المنقولة ، ١١٢١٢ قرشا .

ومما يسترعي الانتباه ، اول شيء ، في تركة ابراهيم ابو ريالة الحداد ، وفي ضبوط التركات بصورة عامة ، ان الدولة لم تتقاض ضريبة على التركات . اما رسم التركة ، الذي اشير اليه احيانا برسم جناب الافندي (اي القاضي) ، فكان اجر القاضي . وهذا الرسم زهيد القيمة ، بلغ في ضبط تركة ابراهيم ابو ريالة ، الذي بلغت ثروته المنقولة ٣٧٧٠ قرشا ، مائة قرش ، اي بنسبة ٢٦ بالالف منها . ومن

دراسة رسوم التركات الاخرى يتبين ان نسبة الرسم تراوحت بين ١٠ و ٢٦ بالانف. ولـم تتبين لنـا قاعـدة ثابتة لحساب نسبة الرسم ، الذي اختلفت من تركـة الـى اخـرى .

ونلاحظ كذلك في ضبط تركة ابراهيم ابو ريالة ان ضبط التركة وتوزيعهاتناول فقط الثروة المنقولة ، ولم يتطرق ، في هذه الثروة ، الى محتويات الدار التي كانت تباع في العادة في تصفية التركات . أما الثروة غير المنقولة فلم يتعرض لها ضبط التركة ، وبقيت مشاعا الى ان رغب احد الورثة بالحصول على حصته منها . والغالب في ضبوط التركات عدم ذكر الثروة غير المنقولة التي خلفها المتوفى الا في الحالات التي فاقت فيها قيمة ديونه مجموع ثروته فيعمد عندئذ الى بيع العقارات لتغطيـة كامل الديون ، او جزء منها ، اذا لم يف ثمنها بمبالغ الديون المترتبة على المتوفى . ومما يجدر ذكره ان وثائق غزة الشرعية اشارت الى متروكات المتوفى ، التي توزعها ورثته ، بالمنقول ، وهذا لا يشمل الممتلكات غير المنقولة « ما عدا العقار والجدار فانه باق بينهما على حاله وكل منهما له ان يتصرف فيه بقدر استحقاقه »(٥) .

ويلاحظ أيضا في تركة ابراهيم ابو ريالة ان نسبة الاموال المنقولة الى غيـر المنقولة (٣٢٨٤ قرشا الى ٧٩٢٨ قرشا) بلغت ٤١٫٤ بالمئة ، وهي نسبة من السيولة المادية لابأس بها من مجموع الثروة . واذا صح ان ابراهيم أبو ريالة كان حـدادا ، بدليل أن كلمة « الحداد » ، كما يبدو ، لقب مهنته ، وليست نسبته ، وكذلك بدليل أنواع الادوات المتعلقة بمهنة الحدادة التي وجدت في دكانه ، فان رأسمال هـذا الحداد ، البالغ ٧٠٠ قرش ، وهو ثمن عدة الدكان ، والذي يمكن اعتباره نـواة الثروة ، يشكل توظيفا ضئيلا ، ولكن مربحا جدا ، للمال ، بالنسبة لكامل الثروة التي بلغ مجموعها ١١٢١٢ قرشا ، أي ان نسبة الربح بلغت حوالي ١٥٠١٫٧ بالمئة ، دون ان تدخل فيها نفقات معيشته واسرته . ومما يدل على ان ثروة ابراهيم ابو ريالة غير المنقولة كانت بكاملها من املاكه الخاصة ، ولم تكن جزءا من مشاع ، ان زوجته فاطمة القاصرة حين اخذت حصتها البالغة قيراطا ونصف القيراط احتسبت على اساس كامل العقارات التي ملكها زوجها ، وكان من الممكن الوصول الى قناعة اضافية بأن هذه الثروة غير المنقولة جناها ابراهيم ابو ريالة بنفسه ولم يرثها عـن أحد ، فيما لو كانت وثائق غزة الشرعية اكثر تفصيلا ، اي ان تذكر ، كما فعلـت وثائق دمشق مثلا في الفترة ذاتها ، ان العقارات حصـل عليها صاحبها بطريق الشراء لا الارث .

ان الثروة التي جمعها ابراهيم ابو ريالة الحداد ليست معيارا لحجم ثروات الحرفيين الاخرين . فثروات هؤلاء كما تظهر ضبوط تركات الحرفيين ، لم تبلغ حدود

ثروة الحداد أبو ريالة . مثلا ، ثروة مصطفى المناخلي ، الذي كانت حرفته صنع المناخل وما يتعلق بها ، بلغت ٦٩٧ قرشا . وترتب على التركة ١٣٤,٥ قرشا من المصاريف ، فيكون باقي الثروة ٥٦٢,٥ قرشا(٦) . أما اسعد الخاني الاسكافي فلم يخلف سوى داره التي بيعت بـ ١٢٠٠ قرش ، في حين بلغت ديونه ٢٤٦٢ قرشا . وقد وزع ثمن الدار ، بعداقتطاع مبلغ ٤٧,٥ قرشا مقابل رسوم ومصاريف المتوفى، على أصحاب الديون . والذي حصل من هؤلاء على كامل حصته من الدين كان السيد خليل الشوى ، لان الدار كانت مرهونة لديه ، بطريق بيع الوعد ، لقاء مبلغ قدره ٤٥٧,٥ قرشا(٧) . وقدرت ثروة سالم الطحان بـ ١٧٠٦ قروش ، وبلغت ديونه ٥٤٠ قرشا . فوزعت الثروة على أصحاب الديون بنسب متفاوتة(٨) .

ويمكن تفسير ثروة ابراهيم ابو ريالة بالديون التي عقدها ، والتي لم تبرز في تركات الحرفيين الاخرين ، بل على العكس كانوا ضحيتها لانهم اغرقوا بالديون ، وما تضمنته من نسبة مرتفعة من الفائدة ، التي يبدو أن الدائنين تقاضوها ، مما ضاعفها عدة مرات . ولم تشر الوثائق الشرعية بالنص الى الفائدة أو نسبتها ، في قضايا الدين ، لانها غير مقبولة شرعا ، ولكن اشير اليها احيانا ، بصورةغيرمباشرة، باصطلاح « مرابحة المال بالفائدة » ، كما في المثال التالي :بيانالذيقبضته الحرمة فاطمة بنت محمد الادهم من تركة ولديها عبد الخالق واحمد من يد شعبان بنالحاج أحمد بسيسه ٢٠٠٠ درهم بالاضافة الى ١٠٠٠ مرابحة المال بالمعاملة وذلك عما خص عبد الخالق واخيه ، فاصبح المجموع ٤٠٠٠ . ومات عبد الخالق عن القدر المذكور وعنه ورثته والدته واخته شقيقته واخته لابيه واخوته لامه (٩) . ولا نعلم مقدار الفترة التي تمت فيها المرابحة ، ولكن نسبة المرابحة التي بلغت الثلث ، تعتبر فائدة كبيرة . مهما كانت الظروف . وهناك مثال آخر يؤكد الفائدة ونسبتها المرتفعة ورد في ضبط عبد الله بن علي الجبالي(١٠) . فقد ذكر ان له جملة من الديون بلغت ٢٠٢٨٦ قرشا (من أصل ثروته البالغة ٢٢٢٦٣ قرشا) . وأحد هذه الديون ، بذمة علي ابن بدر شعث ، بلغ مقداره ٣٢٥٠ قرشا . وحين حساب ما تبقى من الثروة للورثة نقص مبلغ الدين هذا ، الذي بذمة علي بن بدر شعث ، من ٣٢٥٠ الى ٥٥٣ قرشا ، لانه « صار دفعه قبل وفا الاجل وقطع زيادة الربح على قدر المدة » . ولا توجد هنا ايضا اشارة الى نسبة الفائدة ، او مدة وفاء الدين ، سواء الفعلية منها ،التي دفع مبلغ الـ ٥٥٣ قرشا على اساسها ، أو النظرية ، التي توقع ان يصل اجمالي المبلغ فيها الى ٣٢٥٠ قرشا . ولكن يلاحظ ان مبلغ الـ ٥٥٣ قرشا ، الذي دفعه علي ابن بدر شعث ، لا بد وانه اكثر من اساس المبلغ الذي استدانه ، لانه يتضمن بعض الفائدة عن الفترة منذ استلامه المبلغ من الدائن وحتى وفاء الدين . وعلى هذا ، فان مقدار الدين ، الذي كان أقل من ٥٥٣ قرشا ، كان

مقدرا له ان يبلغ ٣٢٥٠ قرشا ، فيما لو استكمل كامل مدة اجل الدين ، وهذا دليل على فائدة مرتفعة جدا ،اي ان المبلغ الاساسي كان مقدرا له ان يتضاعف ست مرات تقريبا .

ومن ثلاث واربعين تركة لرجال ، وردت تفاصيلها تامة في سجل وثائق غزة الشرعية (توجد ضبوط تركات أخرى لم تستكمل في السجل) ، نجد أن خمس تركات بلغت النفقات المترتبة على اصحابها أكثر من الثروة التي جمعوها ، من أموال منقولة وغير منقولة ، لذا اعتبرت هذه التركات مثقلة بالديون . ودفعت نسبة معينة من الديون لاصحابها ، في هذه الحالات ، بقدر ما سمحت به الثروة . وقد بلغت هذه النسبة ، مثلا ، في تركة صالح الدويري ، خمسين قرشا لكل مائة قرش من الديون . وفي حال عجز التركة عن مبلغ معين ، واقتدار الورثة على دفعه ، قسط المبلغ على الورثة ، كل على قدر حصته ، لصالح ارباب الديون .
وادنى ثروة وردت في ضبوط التركات كانت لمحمد المصري ، سواق ساقية حمام السمرة بغزة (لعله كان يعنى بدفع المواد المتراكمة في ساقيتها ، وبالتالي تنظيفها) ، اذ بلغت ٥١ قرشا . وقد استهلكت بكاملها في مصاريف الوفاة ، وكان اولاد محمد المصري غائبين في مصر .

ويلاحظ في التركات ان الثروات الكبيرة جمعت عادة من التجارة والزراعة وتوظيف المال في الديون ، وحتى من الاستدانة وتوظيف المال المستدان في أعمال رابحة . وسنستعرض أكبر ثلاث ثروات بين التركات . وكان أقلها ثروة درويش السيروان ، الذي تعاطى تجارة الاقمشة ، وعمل بالزراعة . وبلغ مجموع ثروته المنقولة ٣٦٣٥٨ قرشا ، منها ٧٢٨٦ قيمة موجودات دكانه ، و ٢٥٨٤ مجموع النقود المختلفة ، التي وجدت بالدكان ، و ٢٦٤٨٨ ثمن حبوب وحيوانات مختلفة .. وبلغت مصاريفه ٢٤٨٥١ قرشا ، منها ٢١٧٨١ قيمة ديون ترتبت عليه . وبذلك بقي من ثروته ١١٥٠٧ قروش . ولم يتعرض ضبط التركة الى الممتلكات غير المنقولة . ومما يلفت الانتباه ان نسبة الديون الى مقدار الثروة (٢١٧٨١ الى ٣٦٣٥٨) بلغت حوالي ٦٠ بالمئة ، مما يدل على أهمية السيولة المالية وعدم اللجوء الى تخبئة المال على مقياس كبير ، وتعطيل الفعاليات الاقتصادية بالتالي . كما انه يدل على عقلية تجارية ناشطة عمدت الى الاستدانة وتوظيف المال بشكل مربح . ونستدل من ذلك ايضا أن الربح من المتاجرة فاق الربح الناتج عن فائدة الديون ، على كبر هذه الفائدة .

وفاقت ثروة درويش السيروان في الاهمية ثروة السيد عبد القادر بن صالح الشوى ، اذ بلغت ٤٨٣٥٨ قرشا ، منها ١٩٠٠٧ وجدت نقدا بصندوقه ، و ١٢٣٠٠

قيمة ديون (منها ٦٩٩٤ بذمة أهالي قرية حتا) و٨٦٥٠ ثمن حنطة وذرة وشعير . وبلغت مصاريفه ١١٩٦٤ قرشا ، منها ٧٠٨٥ ديون عليه للافراد ، و ٢٥٣١ قرشا مطلوبة منه للميري ، بمقابل زراعته في قريتي بيت طيما وبرير . وبلغ باقي ثروته ٣٦٣٩٣ قرشا(١١) ومن جديد ، نلاحظ أن الديون كونت نسبة كبيرة من توظيف المال ، بلغت ٢٥٫٤ بالمئة من أصل الثروة . ويمكن القول أن ثروة عبد القادر الشوى بنيت بمعظمها على سيولة نقدية بلغ مجموعها ٤٠٩٢٣ قرشا ، منها ١٢٣٠٠ ديون عقدها، و ١٩٠٠٧ وجدت نقدافي صندوقه ، و ٧٠٨٥ ديون استدانها ، و ٢٥٣١بذمته للميري ، وجميع ذلك من أصل ثروته البالغة ٤٨٣٥٨ ، أي بنسبة ٨٤٫٦ بالمئة . في حين ان الواردات الزراعية بلغت حوالي سدس ثروته فقط .

وأكبر ثروة بين التركات في سجل غزة خصت السيد حسين بن السيد حمودة الدباغة . وكان تاجر أقمشة في الاساس ، ووظف بعض أمواله في الريف . وقد بلغت ثروته ٦٥٠٨٦ قرشا ، منها ٣٦٠٨١٫٥ قيمة موجوداته (بما فيها ١٤٠٥٠ ثمن بقر في قرية دير سنيد وغيرها) ، والباقي ، وبلغ ٢٩٠٠٤٫٥ ديون بذمة الناس . وكانت مصاريفه ٣٧٨٠ قرشا ، فيكون باقي التركة ٦١٣٠٦ قروش وزعت على الورثة(١٢) .

ويلاحظ أن نسبة الديون التي كانت للسيد حسين الدباغة بذمة الآخرين بلغت ٤٤٫٥ بالمئة من ثروته . واذا ما قارنا ذلك مع نسبة الديون التي عقدها كل من درويش السيروان وعبد القادر الشوى ، وعدد كبير اخر من أصحاب التركات في غزة ، تبين لنا الطابع الرأسمالي لثروة معظم الاغنياء في غزة ، ممن ذكرت اسماؤهم في الوثائق الشرعية . ولكثرة ماشاع أمر الدين بين الناس غصت صفحات الوثائق الشرعية بتعابير « دين » و « ديون » و « ديانة » . وشاع كذلك استخدام تعبير « ان بذمته مبلغ كذا » بطريق الدين الشرعي .

ويلاحظ على الديون ، في غزة ، انها فردية ، بمعنى أن الدائن فرد ، وليس مجموعة افراد أو شركاء . ومعظم الذين استدانوا كانوا أفرادا في الغالب . واختلف أمر ذلك في الريف ، حيث اعطيت الديون ، من قبل أفراد في غزة ، الى بعض سكان قرية ما ،أو كلهم ، بصورة جماعية . وكانت مسؤولية هؤلاء في وفاء الدين جماعية أيضا ، مما يدل على حاجة سكان الريف الجماعية للاستدانة ، وعلى اعمالهم الزراعية المشتركة ، ربما لانهم عملوا في الارض ولم يملكوها ، وعلى عدم ملاءة احدهم للاستدانة بمفرده . ولم نعثر على أمثلة على استدانةالمال من الدولة . وقد عمد بعض

الاغنياء ، كما في مثال عبد القادر الشوى ، الى تأخير دفع مال الميري للدولة ، وتوظيف ذلك في أعمالهم ،وكأنه دين ، رغما عن الدولة ، ولكن بدون فائدة . وهناك أمثلة عن ديون بذمة الافراد لجوامع غزة ، مثلا ، ورد في تركة عبد القادر الشوى دين بذمته الى مسجد السيد هاشم ، وقدره ٨٧ر٥ قرشا(١٣) . وورد في تركة حسن دلول وجود دين مقداره ٢٧٩ر٥ قرشا ، ثابت عليه لجهة جامع الخضر بشهادة محمد درويش وسلامة الهليس(١٤) . والسؤال الهام الذي يطرح هنا : هل هذا الدين استدانة من مال الوقف ولفائدته ، أم أن الدين الذي كان بذمة هؤلاء الافراد للجوامع هو لقاء مال الحكر المترتب على بعض ممتلكاتهم لفائدة هذه الجوامع .

وعمد معظم الناس الى الاستدانة والادانة في آن معا . وغالبا ماكانت الديون زهيدة جدا ، اذ بلغت قرشا في أكثر من حالة . وهذا يدل على القيمة الشرائية للقرش ، وفي الوقت نفسه على قلة الدخل ، مما يعزز أهمية المبالغ الصغيرة ، وعلى اهتمام المحكمة بالنظر في أقل الديون . ونستشف من ذلك أيضا درجة عالية من الالتزام بالحقوق المالية مهما صغرت . وكثرة المداينة دليل على حاجة الناس اليها ، وعلى أن الدين كان أمرا عاديا ولا غضاضة اجتماعية فيه ، كما انه كان وسيلة من وسائل توظيف المال والربح بأقل جهد . وتقيد الناس بوفاء الديون ، الا في الحالات التي ثبت فيها الافلاس (وفي هذه الحالات كان مجموع الثروة يقسط على الدائنين ويلتزم الورثة بوفاء الدين) ، يدل على مستوى متميز في العلاقات العامة ، وعلى احترام الالتزامات المالية ، وعلى فعالية القضاء في جعل الناس يحترمون عقود الدين، لذلك قلما لجأ أصحاب الديون الى القضاء لاستيفائهم ديونهم الا في حالات قليلة ، مثل حل تركة أو افلاس صاحبها .

ونلاحظ من ضبوط التركات ان اسماء الدائنين لم تقتصر على افراد معينين ، أي أن الدائنين لم يكونوا قلة من المحترفين ، كما انهم لم يقتصروا على أسر معينة . وشيوع الدين دليل على أن عددا كبيرا من الناس قد تعاطوه . ولم تكن للديون حدود مذهبية ، فقد استدان المسيحيون من المسلمين ، كما استدان هؤلاء من أولئك . ولجأ المسيحيون ، في الديون التي عقدوها فيما بينهم ، الى المحكمة الشرعة للفصل في الخلافات التي وقعت بينهم . ولكن المبالغ التي التزم بها المسيحيون ، كدائنين ومدينين ، اذا ماقيست بالديون بين المسلمين ، بدليل ماورد في ضبوط التركات التي درسناها ، كانت متواضعة الى حد كبير . وربما دل ذلك على عدم ثرائهم ، أو عدم رغبتهم بالمغامرة بالمال ، واكتفائهم بما هم عليه . وحضر المسيحيون البيع العلني لتركات المسلمين ، واشتروا منها .

واشتهرت النساء كدائنات ، وقلما ذكرن كمستدينات من الرجال ، اذ كن يستدن من بعضهن . ومن دراسة ضبوط التركات نجد أن الرجل استدان ، أول الامر ، من زوجته ، أو زوجاته ، ومن بناته ، مثلما استدان من أبنائه ، كما انه استدان من نساء اخريات . وتألفت ثروة النساء ، في الغالب ، من حلي متنوعة ، بالدرجة الاولى ، ومن نقود ، على اختلاف انواعها . ومصادر ثرائهن ، في الغالب ، كان ارثا ، أو وصية ، أو مؤخر مهر . ولابد انهن عملن في بعض الاعمال ، مثل الزراعة ، وصناعة الالبان ، وقطف القطن وغزل خيوطه . ووظفت النساء المال في الديون ، وشراء العقارات ، وأحيانا شراء الماشية .

ومن دراسة ثمانية ضبوط كاملة لتركات نساء توفين في غزة ، يتبين لنا ان ثروة اغناهن ، وهي زينب الرملي ، ويبدو أنها لم تكن متزوجة ، قد بلغت ٣٣٢٦٧ قرشا ، من ذلك ٩٣٥٢ قيمة حليها وانواع النقود التي وجدت لديها ، و ١٦٠٠٠ قرش دين عقدته لشخص واحد ، و ٥٠٠٠ قيمة حصص في عقارات ، ويعادل ذلك ٣٠٣٥٢ قرشا . والمبلغ المتبقي من مجموع الثروة هو ثمن امتعة وممتلكات شخصية . والشخص المدين للسيدة زينب كان السيد احمد عودة ، ولا نعرف اكثر من ذلك عنه . وكان للسيدة زينب معتوقتان أوصت لهما ببعض المال ، وهما الحاجة حليمة ومحبوبة .

وتجاوز سكان غزة نطاق مدينتهم في عقد الديون ، فاستدان منهم الريفيون ، وقلما حدث العكس . ويدل هذا على تدفق رأس المال من المدينة الى الريف ، وتبعية الريف المالية للمدينة ، وعلى نمو الثروة في غزة عن طريق استثمار الريف . واعطي الدين لقرية بكاملها أو لجماعة منها . والى جانب الديون ، وظف سكان غزة جانبا من مالهم في الزراعة ، أو في تربية الحيوانات في الريف .

ووصف الدين في الوثائق الشرعية بانه دين شرعي . وتم بموجب سند . واذا ما دعت الحاجة فان صحة السند او عدمها يثبتها الشهود ، وتدعم باليمين . واقتضى الامر ، في بعض الاحيان ، ايداع رهن لقاء الدين ، كأن ترهن حلي أو عقار مثلا . ولجيء احيانا الى كفالة شخص لاخر لتأمين وفاء الدين . ولم يكن الدين باستمرار نقدا ، اي مالا يقدم للغير ، بل احيانا ، ثمن محاصيل ، او حيوانات ، او غيرها ترتبت بذمة شخص ، أو مجموعة أشخاص ، وخاصة في الريف ، واعتبر هذا الثمن دينا شرعيا . وكثيرا ماذكر أن فلانا بذمته مبلغ من المال الى شخص آخر . وكلمة « بذمته » لاتشير دائما الى الدين الا اذا اقترنت بالعبارة التالية « بطريق الدين الشرعي » . وقد تعني ، بمفردها ، ان اصل مال الذمة ارث ، أو

مهر ، أوقرض . ووصف القرض ، أحيانا ، بانه قرض شرعي . ولاندري اذا كان القرض الشرعي تضمن فائدة . واستخدمت كلمة « القرض » مرادفة لكلمة « القرضة » ، كان يقال ان فلانا له بذمة فلان قرضة شرعية ، أو ان يذكر انه وجدت في دكانه دراهم قرضة .

وحدد لوفاء الدين موعداول، او مؤجل ، فيتاريخ معين ،كغرة شهر ، أو يوم في شهر ، حدد على أساس رؤية هلال الشهر الذي يستحق فيه وفاء الدين . ويقتضي ذلك شهود اثبات لرؤية الهلال . وحين عجز شخص عن الوفاء بالدين ، وثبت انه معسر ، قسط المبلغ ، أو الغي جزء منه . وطبيعي انه اذا كان للمدين عقار بيع لوفاء الدين . ولجيء في وفاء الدين الى نوع من بيع العقار ، تضمن مايشبه الرهن والفائدة ، كان يعد مشتري العقار بائعه ، الذي قبض الثمن ، انه ان جاءه خلال مدة معينة بنظير الثمن رد له المبيع . واباح البائع للمشتري ، في هذه الحال ، الانتفاع بالعقار ، سكنا أو تأجيرا ، أو ثمرا ، مادام الثمن باق بذمته . وطبيعي ان هذا الانتفاع هو نوع من أنواع الفائدة . وسمي هذا النوع من البيع « بيع وعد بالاباحة »(١٥) .



ومنمظاهر الحياة الاقتصادية الاوقاف ، من حيث ان مواردها استخدمت لاعاشة عدد كبير من السكان ، ارتبطوا اما بخدمتها ، او باقتسام مواردها ، حسب نوعية الوقف ، خيريا كان أم أهليا (ذريا) . كما ان الفائض من واردات الاوقاف الخيرية وظف ، عادة ، في شراء عقارات باسم الوقف . ونظرا لكثرة الجوامع ، والاماكن العامة الخيرية الاخرى ، مثل الزوايا والسبل والحمامات ، في غزة ، والعقارات التي اوقفت عليها ، والموارد التي اغدقت عليها ، فقد شغلت الاوقاف حيزا كبيرا من الثروة الاقتصادية .

واستخدمت كلمة « الحكر » للدلالة على اجرة الاراضي الموقوفة والمؤجرة ، والفعل منها « استحكر » ، أي استأجر ارض الوقف . وعرف ناظر الوقف ، الذي اجر الوقف « بالمحكر » . كما عرف مستأجر الوقف « بالمستحكر » . والشرط في الحكر « ان يكون فيه الحظ والمصلحة لجهة الوقف » ، وان يكون مساويا لحكر مثل الوقف ، أي ليس فيه غبن للوقف . واستدعي ، عادة ، الشهود لاثبات ذلك .

واشـهر وقف اهلي في غزة ، في فترة داسـتنا ، هو الوقف الرضواني ، نسبـة الى الامير رضوان بن الامير مصطفى ابي شاهين ، الذي اشـتهر في غزة في النصف الثاني من القرن السادس عشر . وكانت لهـذا الوقف مقاطعات حتى داخل مدينـة حلـب الشهباء وفي ضواحيها . وعيـن افراد آل رضوان ، وآل وفـا العلمي ، وآل رباح الحسيني ، ابـان فترة دراسـتنا ، نظارا على وقف آل رضوان . ويلي هـذا الوقف في الاهمية وقف حسين باشا ابن مكي ، الذي كان حاكما على غزة ، ثم نقل منها واليا على دمشـق في عـام ١٧٥٧ . وعين أفـراد من أسرة مكي نظـارا على هـذا الوقف . وكثيـرا ما كان الناظر هـو نفسـه المتكلم ، أو المتولي ، علـى الوقف . وذكرت الوثائـق وظيفتي مشارف اول ومشارف ثـان على الوقف ، الى جانب الناظر . وعينت المرأة ناظرة ومتولية على الوقف .

وكانت عمليات الايقاف ناشـطة في غزة ، في فترة دراستنا ، من قبـل الرجـال والنساء على حد سواء ، ومالت كفتها لصالـح الاوقاف الاهلية او الذرية . ولهـذا الامر دلالته لانه يضمن بقاء الثروة في عقب الواقف ، واستفادة هذا العقب منها ما دام قائما . والمعروف في العهد العثماني ، وخاصة منذ القرن الثـامن عشر ، حين كثرت مصادرة الدولة للاغنياء ، ان عمد هؤلاء الى تحويل ممتلكاتهم الى وقف اهلي ، خشية مصادرة الدولة لها . وهكذا اوقف السيد حسين بن حمودة الدباغة ، صاحب اكبر ثروة منقولة ، كما رأينا ، ما ملكه من العقارات على ذريته ، وذلك قبل شهرين مـن وفاته . وجاز ان يوقف شخص بالوكالـة عن آخر ، وبالاشتراك معه كما اوقفـت الحصص الشائعة وقفا اهليا .

والملاحظ في الاوقاف الاهلية في غزة ان النسـاء اوقفنها مثلما فعل الرجـال ، ولكن اختلفت هوية المستفيدين منها ، بالنسبة للذكور والاناث من الذرية ، من وقف الى آخر . وقد حصرت الاستفادة ، في الوقف الاهلي ، أولا بالواقف وحده ، طيلة حياته . ثم توزع وارد الوقف بين ورثة الواقف ، بعد وفاته ، وفق ترتيب معين اختـاره الواقف واثبته في شرط الوقف . ففي احدى الحالات ، نـص الواقف ان يوقف الوقف ، بعد مماته ، على اولاده واولاد اولاده (الخ) وذريتهم ، للذكر مثـل حظ الانثيين . وفي حالات اخرى ، نص على ان يوقف الوقف ، بعد وفاة صاحبه ، على أولاده ذكورا واناثا ، بالفريضة الشرعية بينهم . وافـادت الانثى منهم ، مـدة حياتها ، فاذا ماتت انتقل نصيبها لاختها الثانية ، وهكذا كـل واحدة منهن ترث الاخرى الى ان يتوفين ، ثم من بعد ذلك على اولاد اولاده الذكور دون الانـاث . وفي حالة اخرى ، اوقف الوقف على اولاد الظهور دون البطون ، واذا ماتت الانثى عـن

اولاد من ذرية احد الواقفيــن الذكور انتقل نصيبها لهم ، واذا ماتت عن اولاد من غير اولاد الواقف رجع نصيبها للوقف . ولكن اذا انقرض اولاد الظهور انتقل الوقف الى اولاد البطون . واذا انقرضت ذرية الواقف ، مــن اولاد الذكور ثم اولاد الاناث ، تحول الوقف الى الحرمين المكي والمدني . واذا تعذر ذلك تحــول للفقراء والمساكين من أهالي غزة . وفي حالات اخرى ، اعطيت الاولوية ، بعد انقراض ذرية الواقف ، الى مسجد عمرو هاشم في غزة ، أو الى فقراء غزة . ولم تتمتع ذرية الواقف ، عادة ، بكامل واردات الوقف ، لان جانبا منها رصد ، في الغالب ، على ، عمارة الوقف ، او على قراءات دينية في امكنة معينة. واشير الى حصص الورثة بالسهم وليس بالقيراط.



ويمكننا التعرف على جوانب متعددة من مستوى المعيشة في غزة ، في فترة دراستنا ، بعقد مقارنة بين وسطي اسعار العقارات ، واسعار الحاجيات ، واثمان الحبوب والحيوانات ، ومقادير الثروات ، بصورة عامة .

ولا نجــد في الوثائق معلومات كثيرة عن ايجار العقارات ، ربما لان الاتجاه الغالب كان نحو ملكية العقار من قبل شاغله ، او ان عقود الايجار لم تثر خلافات حولها استدعت عرضها على القاضي . وفي احدى الحالات اجر نصف دار ، ثمنــه ٣٦٠٠ قرش ، بستين قرشا في السنة ، اي ان نسبة الاجرة الى ثمن المأجور كانت بحدود ١٫٦٦ بالمئة . وبلغت اجرة دكان ٧٥ قرشا في السنة ، ولكن ثمن الدكان غير معروف ، ولا يمكن اجراء مقارنة بينها وبين الدار السابقة .

وقد لاحظنا سابقا ان اسعار الدور في غزة تراوحت بين ٥٥٠ و ٢٤٠٠٠ قرش. ولم ندخل هنا أعلى سعر لدار ورد ذكره في الوثائق والبالغ ٣٣٦٠٠ قرش لانه كان استثناء ، ولم ترد اسعار بينه وبين الرقم السابق . ولو اخذنا عينة من عشر دور ، ذات مواصفات مختلفة ،ولكنها تمثل نماذج شائعة ، وتقع في خطــوط ومحلات مختلفة في غزة ، لوجدنا أن وسطي ثمن الدار هو ٣١٠٠ قرش . واذا اجرينا دراسة مماثلة بالنسبة للدكاكين لوجدنا ان وسطي ثمن الدكان حوالي ٢٢٥٠ قرشا . وعلى هذا ، فان الغزي المتوسط الحال بحاجة الى ٥٣٥٠ قرشا لشراء دار ودكان . ولم تكن ادوات العمل في الدكان مرتفعة الاسعار ، مثلا ، بلغ ثمن عدة دكان ابراهيم ابو ريالة الحداد ٧٠٠ قرش ، وبلغ ثمن عدة نول للحياكة ٢٤٠ قرشا . وليتزوج الغزي متوسط الحال كان بحاجة الى مهر يبلغ وسطيه ١٤٩٠ قرشا ، وذلك بالاستناد الى عينة من عشرة عقود زواج ، خمسة منها بامراة بالغ ، وخمسة بقاصر .

واذا ما درسنا عينة من عشر تركات لغزيين توفوا ، في فترة دراستنا ، وحسبنا ما بقي من تركتهم بعد اقتطاع ما ترتب عليهم من مصاريف ، لوجدنا ان وسطي باقي التركة هو ٧٢٥٣ قرشا . ونستنتج من ذلك ان الفائض بين ما جناه الغزي المتوسط في حياته وما انفقه على المتطلبات الاساسية في حياته ، من دار ودكان وزواج ، هو ٤١٣ قرشا . ويصعب ان نستشف الربح أو الخسارة في هذا المبلغ ، اذ يجب ان نأخذ بعين الاعتبار الجهد الذي بذله أثناء حياته وطبيعة عمله ، وكذلك الاسرة التي بناها. ولو استعرضنا قائمة تركات الرجال المتوفين في غزة ، على مدى اربع سنوات (١٢٧٣ – ١٢٧٧ هـ) ، لوجدنا ان سبعة متوفين من اصل ثلاثة واربعين فاقت ديونهم ثرواتهم ، وربما امكننا الاستنتاج ان حوالي سدس السكان كانوا معسرين . لـذا ، فالغزي المتوسط الذي وفر مبلغا قدره ٤١٣ قرشا كان من ضمن خمسة الاسداس من السكان غير المعسرين .

واذا اخذنا عينة من اسعار السلع المختلفة في غزة لامكننا التعرف على قيمة الانتاج ومعرفة تكاليف المعيشة بالنسبة لغيرها . ففي مجال المواد الغذائية كان وسطي سعر ربع (١٦) الحنطة اربعة قروش ، وربع الشعير ثلاثة ، وربع العدس اربعة وربع الذرة اربعة ، ورطل السمنة خمسة وعشرين ، ورطل الزبيب ثمانية ، ورطل اللوز الناشف خمسة ، ورطل العسل ثلاثة وعشرين ، ورطل الفول خمسة ، ورطل الدخان عشرة . وثمن جرة البرغل عشرة ، وجرة الشعيرية ثمانية عشر ، وجرة السيرج سبعين ، وجرة الزيت خمسين . وفي مجال الادوات المنزلية والملابس ، وهي مستعملة في الغالب ، لان اسعارها مبنية على بيع التركات ، فقد بلغ متوسط سعر الفراش خمسة وستين قرشا ، واللحاف الاطلس سبعين والمخدة ثمانية ، والطراحة خمسة وستين ، ومنقل الحديد ستة عشر ، والطنجرة النحاس المتوسطة اربعة وخمسين ، والصحن النحاس المتوسط خمسة عشر ، والصحن الرملي ، الذي غلب فيه الرمل على النحاس ، ثمانية ونصف ، والعباية الغزاوية ستين ، والفروة ستة عشر ، والجبة الجوخ ، وهي مستوردة المادة وربما الصنع ، مائة وثمانين والقنباز الابيض ثلاثين ، وكمر الصوف خمسة وعشرين ، والطربوش (وهو مستورد) اربعين ، والطربوش المغربي ستين . وبالنسبة للمواد النسيجية كان سعر رطل الغزل الابيض اثنين واربعين ، والاسود ستة وثلاثين ، والصوف سبعة ونصف ، وذراع الشيت قرشا ونصف ، وذراع الخام قرشا وربع . وبيعت جارية سمراء بـ ٢٥٠٠ قرش .

وكان متوسط ثمن عجل البقر خمسمائة قرش ، والبقرة ثلاثمائة ، والجمل ستمائة ، والحمار مائتين ، والثور مائة وخمسين . وبلغ وسطي ثمن الفرد الطبنجة ثلاثين قرشا ، والبارودة خمسين قرشا ، والسيف عشرين .

ويصعب الحكم على هذه الاسعار كما هي . ولو قارناها باسعار السلع ذاتها في فترات سابقة او لاحقة ، واخذنا بعين الاعتبار التبدلات في سعر القرش وقوته الشرائية لامكننا معرفة نسبة الغلاء او الرخص في فترة معينة . ومع ذلك يبدو ، من مقارنة اسعار هذه السلع واسعار العقارات ، ان تكاليف الحياة الاساسية ، من سكن وشراء مكان عمل ، او استئجارهما ، وكذلك الزواج ، كانت متدنية بالنسبة لاسعار السلع . فاجرة نصف الدار ، التي سبق ذكرها ، والتي بلغت ستين قرشا في السنة ، في حين كان ثمن هذا النصف ٣٦٠٠ قرش ، واجرة الدكان التي بلغت خمسة وسبعين قرشا تبدو بخسة جدا اذا ما قورنت بسعر جرة زيت بيعت بخمسين قرشا ، رغم اشتهار الزيت وكثرته في منطقة غزة . ونستدل من ذلك على أن الذين تعاطوا الزراعة ، وهم الجزء الاكبر من سكان غزة ، كانوا في وضع احسن من غيرهم ، مثل أصحاب العقارات . وارتفاع أسعار الحيوانات المستخدمة في الزراعة والنقل (مثلا ، سعر جمل فاق سعر دار صغيرة) ، دليل على اهمية هذه الحيوانات بالنسبة للعاملين في الزراعة ، سواء في المدينة أم الريف ، ومن هنا الحرص عليها ، وكذلك سرقتها باستمرار ، ورفع الدعاوى الى المحكمة للنظر في ذلك . وارتفاع سعر الجمال يفسر الحالة المادية الحسنة للبدو ، والتي تمثلت بشراء احد امرائهم لاغلى دار في غزة ودفعه اعلى مهر على الاطلاق عند زواجه .

★ ★ ★

وتميز الريف التابع لغزة بحياة اقتصادية غلبت عليها الزراعة المتنوعة تبعا لتنوع الاراضي . فهناك البساتين والحواكير ، وتقع اما في المدينة او القرية ، او بجوارها المباشر . وتكثر فيها عادة السواقي لتزويدها بالمياه . وفي حين كان البستان متنوع الاشجار المثمرة والازهار ، ضمت الحاكورة اشجارا مثمرة متنوعة ، وخص فيها الصبر ، كما في العبارة التالية : « جميع صبر واشجار الحاكورة » . وقد تكون الحاكورة مقتصرة على أشجار التين او الصبر . وكثرت الكروم خارج غزة والقرى ، وزاد عددها على عدد الحواكير ، وتداخلت معها في احيان كثيرة . واذا لم يشر صراحة الى ان الكرم هو كرم زيتون ، فانه يضم اشجارا اقل تنوعا من الحاكورة ، يغلب عليها شجر التين والكرمة والزيتون مجتمعين . واختلط بالكروم نوع آخر من الاراضي عرف بالمارس (جمعها موارس) ، وتعني الارض المعدة للحرث والزرع ، واشير اليها انها ارض كشف ، اي بدون أشجار . والمتعارف عليه ، كما ذكر لي ، ان المارس يمثل مساحة ارض مزروعة يحرثها زوج بقر في مدة تتراوح بين خمسة وعشرة ايام . واطلق ، احيانا ، تعبير « مارس » على الكرم ، كما في

العبارة التالية : « الكـرم الكائن بأرض غـزة المعروف بالمارس الشمالي بضريبة الرنجس .. والكرم المعروف بمارس جنيد الشمالي » .

وجزئت اراضي الريف ، على انواعها ، اصطلاحا ، الى مناطق عرفت واحدتها بالضريبة . وحددت الاراضي بالنسبة اليها ، ولا نعلم معنى الضريبة بالضبط ، ولعلها وحدة ضريبية لتسهيل جباية الضرائب عنها . وكان لكل ضريبة اسم خـاص بها ، تماما كما كان للبستان او الحاكورة ، او الكرم ، او الساقية ، اسم خاص به ، كما في المثال التالي : « جميع الكرم الكاين بأرض بيت لاهيا بضريبة عياضة المعروف بكرم مهابة » . وذكر كرم الدخاخين وكرم الدلقوم بارض القرية ذاتها ولكن بضريبة اخرى .

وتخللت الاراضي الزراعية ، وخاصة منها البساتين والحواكير ، داخـل غزة والقرى ، وفي اطرافها ، السواقي لريها . ووصفت احدى السواقي ، الموجودة بمحلة السجاعية ، بخط بوابت ابي بكر ، المعروفة بساقية البهجة ، بانها اشتملت على « بير ماء وبركة معدة لجمع المـاء ودولاب واخشاب وبايكة بثلاثة قناطر من الحجر وبيت مسقفين بالخشب وساحة سماوية ومن داخلها حوش مغروس بـه شجر نخل » . وخص شجر النخل بوجوده في السـواقي . وبيعت السـاقية كأية سلعة اخرى ، ولم تشر الوثائق فيما اذا كانت الساقية تسقي الارض القائمة عليها فقط أم تباع مياهها للاراضي الاخرى .

واحـاطت بهذه الاراضي الزراعية ، وتخللتها احيانا ، اراض رملية ، اشـير اليها بغليظ الرمل ، كما في المثال التالي : « الكرم بارض بيت لاهيا بضريبة الاجاير الذي حـده قبلة غليظ الرمل » ، او المثـال الآخر : « الكرم الكاين بارض غـزة بضريبة البصاصي المعروف بكرم الخاني .. حده شرقا كرم ورثة حمد العكة وتمامه غليظ الرمل .. وغربا غليظ الرمل ». وامتدت الكروم ، في الواقع حتى ساحل البحر .

وتنوعت ملكية الاراضي وطرق التصرف بها ، فقد يباع كرم بكامله ، اي بارضه وشجره ، او قراريط منه ، او يباع شجره فقط ، كليا او جزئيا ، وينطبق ذلك على الحاكورة وغيرها من الاراضي المشـجرة . وبيعت السـاقية ايضا ، كليـا او جزئيا . ويلاحظ ان السواقي كانت تكثر في مناطق معينة ، قرب بعضها البعض ، نظرا لتوافر الماء في تلك المنطقة ، كما في المثال التالي : « المبيع اربعة قراريط ونصف القيراط في جميع الساقية الكاينة داخل قرية دير البلح المعروفة بساقية القاعود

التي حدها قبلة الطريق السالك وفيها الباب وشرقا حاكورة ورثة المرحوم ابو سمرة وشمالا ساقية الفاخورة بيد ابو بشير وغربا ساقية خبيزة بيد ابن جمعان البدوي ومن يشركه بثمن قدره ٤٠٠٠ قرش » .

ويلاحظ ان معظم البساتين والحواكير والكروم والسواقي ، التي ورد ذكرها في الوثائق الشرعية ، تملكها أفراد ، مسلمون ومسيحيون ، اقاموا في غزة او في القرى التابعة لها . وكان بعضها وقفا خيريا او اهليا . ولم يرد ما يفيد بتملك الدولة لهذه الاراضي الزراعية ، أي ما يثبت ان بعضها على الاقل كان ارضا اميرية (ميرية). وذكر أن مشايخ قرية سمسم الاربعة تسلم كل منهم الربع في ارض البلد وتعهد بادراتها بالحرث والزرع وبدفع ما عليها لجهة مال الميري من مال وغلال وغيره ما عدا الزيتية فانها تخرج من ريع زيتون البلد عن الجميع منهم . ويبدو ان اراضي هذه القرية كانت من املاك الدولة . وجاء في ضبط تركة عبد القادر الشوى ان بذمته الى جهة الميري على شده (ذكرتها الوثيقة « شدده ») بقرية بيت طيما وقرية برير ، بالاشتراك مع آخرين ، مبلغا قدره ٢٥٣١ قرشا ، مقدرة على الواردات من الحنطة والشعير والذرة . ولم تشر الوثيقة فيما اذا كانت الاراضي التي استغلوها هي أراضي الدولة ام أنه ترتب على ارداتهم منها هذا المقدار من الضرائب للدولة . والشداد ، في الشام ؛ هو الذي يستغل الارض ، ولا يملكها ، ويستخدم فيها اناسا بالاجرة ، كما انه يدفع ربع الغلال للمرابعين الذين يعملون معه . وعرف الذي حرث وزرع الارض في منطقة غزة بالحراث . وفي احدى الحالات اتفق صاحب ارض مع آخر ان يرسل هذا جماله واربعة حراثين ، ويقدم صاحب الارض حراثين اثنين والبذار من الشعير ، ويكون الزرع بينهما مناصفة . وفي وقت الحصاد يأخذ صاحب الارض البذار الذي وضعه من أصل المحصول ، ثم يقسم الباقي مناصفة .

وقد استدان القرويون المال من سكان غزة لتمويل اعمالهم . كما وظف سكان غزة اموالهم في الريف ، سواء في الزراعة ام شراء الحيوانات . ونظرا لاهمية الحيوانات في الزراعة فقد كانت مثار خلافات وتقاض ، كما سبق ، وعرفت بصفات خاصة ، مثل الجمل الاشقع الاصفر ، والثور الاسود المكوي .

وتملك القرويون في مناطق غير مناطقهم بواسطة الشراء أو الارث ، واكثر ما تملكوا في غزة ، حيث عرفوا بنسبتهم القروية ، مثل الجبالي (نسبة الى جباليا) ، والحانوني (نسبة الى بيت حانون) ، والمجدلي او المجدلاوي (نسبة الى المجدل) ، العبساني (نسبة الى عبسان) ، والسنيداوي (نسبة الى دير سنيد) . وتشير هذه النسبة الى اقامة اصحابها في غزة ، أي الى هجرة من الريف الى المدينة . وليس

من دليل ، من خلال الوثائق ، على حجم هذه الهجرة ، او اسبابها ، او الفترات التي نشطت فيها او تضاءلت . ورغم ان نسبة الغزاويين الذين تملكوا في الريف ، او وظفوا اموالهم فيه ، كانت كبيرة ، فلم يترتب على ذلك هجرة الغزاويين الى الريف . ووجدت في الريف اراض موقوفة على اماكن في غزة ، بنوعيهـا الخيري والاهلي ، وقلما حدث العكس ، اي ان توقف الاراضـي والعقارات في غزة على أماكن فـي الريـف .

وقد اسهم البدو ، في ريف غـزة ، بدور اقتصادي متنوع وهام . واشـارت الوثائق الى نقلهم المؤن ، من شعير وحنطة ، من اشوان (جمع شونة) الميري في غزة الى بندر معان ، لتمويل قافلة الحج الشامي . وكان شيخ مشايخ عربان بلاد غزة الصف القبلي والصف الشمالي مسؤولا امام الدولة ، ممثلة بشخص ناظر اشوان الميري بغزة ، رستم آغا ، ومن بعده محمد آغا البربار ، في فترة دراستنا ، وكذلك بشخص مأمور حملة الحج الشريف (لعله الموظف الذي يرافق المؤن ، او ربما أمير الحج الشامي الذي تسلمها) ، عن نقل المؤن الى بندر معان لاحتياجات قافلة الحج . وعهد شيخ المشايخ الى العربان التابعين له بنقل هذه المؤن ، التي بلغت كل سنة عدة آلاف من الكيلات من الشعير ، بصورة خاصة ، الذي وصف بأنـه نظيف وخال من التراب والحصا ، واقل من ذلك من الحنطة . وعبئت هذه الحبوب داخل خيش ذي عرى ، ونقلت على ظهور الجمال . وجرى اقرار شيخ مشايخ العربان ، أو شيخ عربان آخر من غير هؤلاء ، بتسلم ذلك في محكمة غزة الشرعية . ونقل الشعير والحنطة بكميات كبيرة من لواء غزة لسد احتياجات قافلة الحج الشامي دليل على توافر وجودة هذه الاصناف فيها .

وباستثناء ما يمكن ان يستنتج من معلومات حول الزراعة في لواء غزة ، من خلال ما زرع في البساتين والحواكير والكروم والموارس ، فلم ترد معلومات في الوثائق عن نوعية المنتجات الزراعية وكمياتها السنوية . واقتصرت المعلومات على ذكر كميات محددة منها ، وجدت في تركات المتوفين ، وعلى اسعارها .

★ ★ ★

وفيما يتعلق بالمقاييس ، والمكاييل ، والاوزان ، والنقود ، في لواء غزة ، فقد وجدت عدة انواع من كل منها . فبالنسبة للمقاييس استخدم ما سمى « ذراع البنا » (البناء) ، لقياس الاراضي داخل المدينة ، وكذلك ساحات الدور والاحواش. ويلاحظ ان المساحة الفارغة هي التي قيست ، وليس القسم المبنى . وقسم الذراع

الى اربعة وعشرين قيراطا ، وذكر من اقسامه النصف والربع ، وما عداها ذكر بالقراريط ، كما في الامثلة التالية : « قطعة ارض . . مساحتها شرقا بغرب ثلاثة اذرع وثلاثة قراريط من ذراع البنا كل ذلك فارغا بذراع البنا » (١٧) . وايضا « ساحة سماوية (في دار) بها بئر معد لخزين الاغلال التي ذرعها من الجهة القبلية شرقا بغرب اربعة اذرع وربع ومن الجهة الشرقية قبلة بشمال خمسة اذرع وعشرين قيراط من ذراع ومن الجهة الغربية قبلة بشمال خمسة اذرع كل ذلك فارغا بذارع البنا » (١٨). وذكر استخدام الذراع الاسلامبولي ، في غزة ، في الفترة نفسها ، لقياس مساحة الساحة السماوية في احدى الدور (١٩) . ولا ندري اذا كان الذراع الاسلامبولي هو نفسه ذراع البنـــا . ويلاحظ في الامثلة التي استخدم فيها ذراع البنا ان اطول جهة فيها لم تتجاوز احد عشر ذراعا واجزاء الذراع ، في حين ان الذراع الاسلامبولي ، في المثال السابق ، استخدم في قياس ساحة سماوية بلغ طول جهتها الشرقيـــة ، قبلة بشمال ، ستة وعشرين ذراعا ونصف ذراع وربعذراع وبلغ وسطها عشرة أذرع ، كل ذلك فارغا بالذراع الاسلامبولي . والذي يثير الاهتمام ويطرح امكانية التمييز بين الذراعين انهما استخدما في الوثائق في حوالي الوقت نفســـه ، وفي صفحتين متعاقبتين (٤٣ و ٤٤) .

ولم يرد من ذكر لذراع البنا في كتاب « المكاييل والاوزان الاسلامية » لمؤلفـــه فالتر هنتس (٢٠) . وقد ذكر هنتس (ص ٨٩) ذراع المساحة ، التي كانت تساوي ٦٦ر٥ سم ، والذراع المعمارية (ص ٩٠) ، المعادلة لذراع النجار ، والتي عادلت ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في مصر ٧٥ سم . اما الذراع الاستانبولية ، فقد ذكر هنتس (ص ٨٤) ، انها استخدمت في مصر لقياس الاقمشة ، وان طولها ، في القرن التاسع عشر ، كان ٦٨ر٥٧٩ سم . ولا يمكن الاخذ بأي من هذه التفسيرات، بالنسبة لغزة ، الا بحذر شديد ، لانها تأثرت بمصر كما بالمناطق المجاورة من بلاد الشام . والجدير بالذكر ان الذراع النجاري استخدم في دمشق ، في الفترة نفسها تقريبا ، لقياس قطعة ارض خالية من البناء داخل دمشق(٢١) . وجاء في كتـــاب (بيديكر) (٢٢) ان الذراع المستخدمة ، ويقصـــد في سورية وفلسطين ، في حوالي ١٨٩٠ ، اكان طولها ٦٧ر٧٥ سم .

واستخدمت القصبة في غزة ، في فترة دراستنا ، لقياس الاراضي ، ســـواء اكانت حواكير أم أراضي زراعية . وذكرت اجزاء القصبة بأنهـا النصف والثلث والربـــع ، وكان نـــوع القصب المستخدم هو القصب الحاكمي . واستخـــدم ، في الوثائق ، تعبير « تقصيب الارض » ، نسبة لاستخدام القصب في قياسها ، وحين

تقاس قطعة ارض ، أو ساحة دار ، أو أي عقار ، سواء بالذراع أو القصبة ، يبدأ القياس من الجهة القبلية ، مثلما يبدأ تحديد العقار من الجهة القبلية . وذلك ، كما يبدو ، للتبرك ، نظرا للاهمية الدينية للقبلة في التوجه نحو الاماكن المقدسة .

واستخدمت كلمتا « الذراع » و « القصبة » ، في غزة ، في مجالات ومعاني اخرى . فالذراع ، أو الدراع ، أو الدرع ، كما ورد احيانا ، قيس به القماش على أنواعه . والذراع المستخدمة كانت من الحديد ، ولا نعلم طولها . ووجد في تركة بائع اقمشة ذراعان من الحديد قدر ثمنهما بثلاثة قروش ، وفي مناسبة اخرى بأربعة قروش . ولا نعلم اذا كان ذراع البنا أو الذراع الاسلامبولي من الحديد أيضا . واستخدمت كلمة « قصبة » أيضا للتدليل على اداة التدخين ، كأن يقال « قصبة دخان » .

واستخدم القيراط لتقسيم الكل الى أجزاء بلغت أربعة وعشرين قيراطا . ومثلما قسم الذراع ، مثلا ، الى قراريط قسم العقار كذلك . وجزىء القيراط الى نصف وثلث وربع ، والى اجزاء اصغر من ذلك ، مثل ، الثمن والسدس والخمس ، وقسمت هذه بدورها الى اجزاء اصغر منها . واستخدم السهم للدلالة ، عادة ، على حصة في ارث اهلي ، كما في المثال التالي : « السيدة الحاجة عالمة بنت المرحوم بهرام بيك آل رضوان لها في جميع ريع الوقف الرضواني سهما كاملا من تسعة اسهم ونصف كونها من الذرية »(٢٣) . ولا نعلم بدقة مجموع الاسهم ، الذي شكل السهم جزءا منه ، وهل هو بعدد مجموع الورثة في مثال الارث .

وفي التعامل الزراعي في دمشق ، مثلا ، اعتبر السهم جزءا من مائة سهم ، وفي بعض مناطق الشام حاليا يقسم العقار الى ٢٤٠٠ سهم . ورغم ان وثائق غزةاشارت الى حدود كل عقار ، حين بيعه او وقفه ، وذكرت حصصه بالقراريط ، واحيانا قاست بعضه أو كله بالذراع ، فانها لم تذكر كلمة « فدان » في قياس الاراضي . وشاع في دمشق ، مثلا ، نوعان من الفدان : الروماني والخطاط .

وتنوعت المكاييل ، في غزة ومنطقتها ، في فترة دراستنا . فمنها الكيلة ، التي كيلت بها الحنطة والشعير . فقد نقل ، مثلا ، من شونة غزة في شوال ١٢٧٣/حزيران ١٨٥٧ ، الى بندر معان ، لتموين الحج الشامي ، ١٨٦٤٠ كيلة شعير بالكيل المجيدي . ونقل من شونة غزة ، في جمادى الاول ١٢٧٦/كانون الاول ١٨٥٩ ، ١٠٩٩١ كيلة حنطة ، و ٢٢٩٩٢٫٢٥ كيلة شعير ، الى بندر معان للغرض نفسه ، مما يدل على ان الكميات الكبيرة كانت تقاس بالكيلة . وفي وثيقة اخرى وصفت

الكيلة بانها مجيدي . ويبدو ان التسمية نسبة الى السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) ، وهذا يعني ان الكيلة المجيدية ، أو الكيل المجيدي ، استخدما في عهده . ولا ندري ماذا كان وزن الكيلة أو الكيل المجيدي ، فيما اذا عبئت قمحا ، أو شعيرا ، أو بمادة اخرى ، لان هذه المواد يختلف وزنها من مادة الى اخرى . وذكر هنتس (ص ٧٣) انه اصبح للكيلة في تركيا ، بعد عام ١٨٤١ ، قيمة موحدة تساوي ٣٥ر٢٧ لترا ،وهذا ما يعادل ٦٥٦ر٢٥ كغ من الحنطة . اما كيلة الشعير ، فيعتقد هنتس (ص ٧٢) انها وزنت ٢٥ر٢٢ كغ . وقد جاء في كتاب (بيديكر)(٢٤) ، في حوالي ١٨٩٠ ، ان الكيلة في سورية عادلت مدين ، اي ٣٦ لترا ، وهذا ما يعادل ١٨٧ر٢٦ كـغ .

وذكرت الوثائق نصف كيلة ، ولكننا لم نجد اشارة الى ربع كيلة . وهناك اشارة الى ان الكيلة قسمت الى أربع وعشرين وحدة ، كما ورد ، مثلا ، حين تقدير ضرائب الميري في غلال الحنطة والشعير والذرة ، وقد اشارت الوثيقة الى هذه الوحدة بحرف (ط) ، وهذا الحرف يشار به ، عادة ، الى كل من القيراط والرطل . ومن جمع اعداد هذه الوحدات من الحبوب ، نلاحظ ان كل اربع وعشرين وحدة ، اي (ط) ، اعتبرت كيلة ، اضيف عددها الى عدد الكيلات بجانبها . وهكذا ، فمن الممكن ان الكيلة قسمت الى اربعة وعشرين قيراطا ، او انها قسمت الىاربعة وعشرين رطلا . ونحتاج الى امثلة اخرى لنتمكن من الاخذ بتفسير او آخر .

ان حصر الكيلة بالكيل المجيدي يعني ان هناك انواعا اخرى من الكيل ، يفترض ان تختلف احجامها ، وبالتالي اوزانها ، لذا فالكيلة حجم نسبي ، والكيل متعدد الحجوم . ووجدت اختلافات في المقادير ، وبالتالي في الـوزن ، حتى ضمن الكيل من نوع معين . مثلا ، هناك كيل مجيدي مسح ، أي علـى مستوى الاطـراف . وهناك كيل عرم من غير هز ولا لبد . ونتسـاءل فيما اذا كان الكيل العرم من غير هز يضم اكبر كمية ممكنة ، والمفترض ان الكيل العرم بعد الهز يستوعب كمية اكبر .

وذكر المد كمكيال في غزة ومنطقتها ، وقدر بأنه يساوي نصف كيلة . وكان المد في غزة ، مثل الكيلة ، مجيديا ، كما ورد ذلك في المثالين التاليين : « قبضوتسلم ووصله . . من محمد آغا الحلبي مأمور حملة الحاج الشريف الشامي ثمانية وعشرون الف مد وستماية مد شعير بالمد المجيدي كيل عرم من غير هز ولا لبد عنها اربعة عشر الف كيلة شعير وثلاثماية كيلة مجيدي داخل الف وماية وثمانية وثلاثون زوج خيش أسود ونصف زوج خيش » . و « قبض وتسلم ووصله من شونة زخاير الميري

بمدينة غزة تسعة وثلاثون الف واثنتين وسبعون مد شعير مجيدي عنها تسعة عشر الف وخمسماية وستة وثلاثون كيل شعير بالمد المجيدي » . ويلاحظ من المثال الاول ان زوج الخيش الاسود استوعب ١٢٫٥٦ كيلة مجيدية من الشعير ، أو ٢٥٫١٢ مدا مجيديا من الشعير ، وهو ما يفترض ان يكون قد حمل على ظهر جمل واحد ، واذا كان المد المجيدي في غزة معادلا للمد المصري ، الذي قدر في عام ١٢٥٦/١٨٤٠ — ١٨٤١ ، بانه يعادل رطلا وسبع وثلث سبع رطل ، فان زوج الخيش الاسود استوعب ٣٩٫٤٦ رطلا من الشعير بالرطل المصري . والى جانب الخيش الاسود استخدم الخيش الاسمر . ويبدو انه كان اكثر استيعابا من الخيش الاسود . فقد وضعت ٥١٧٠ كيلة مجيدي من الشعير داخل ٣٦٩ زوج اسمر جديد بعراها وخوايطها ، اي ان الزوج من هذا الخيش استوعب ١٤٫٠١ كيلة مجيدي من الشعير . ومع ذلك ، فلم يستخدم الخيش ، سواء منه الاسود أم الاسمر ، كمكيال بحد ذاته .

وعملية الكيل لم تكن منحصرة بالكيلة ، لان أي مكيال آخر وجب كيل محتواه ، فالحنطة ، مثلا ، كيلت ، الى جانب الكيلة ، بالصاع ، أو بالربع ، ولكل منهما حجم معين يكال بكيل معين ، كأن يقال « صاع بكيل قرية المغار » ، أو ربع « بكيل السوق » . وهذا يعني ان هناك صاعا يكال بغير كيل قرية المغار ، وربما يكال بغير كيل السوق ، مثلما كيلت الكيلة بغير الكيل المجيدي .

وقد استخدم الصاع في منطقة غزة كمكيال ، وكانت تكال به أنواع الحبوب ، وحتى الزيتون . وذكر هنتس (ص ٦٣) ، ان الصاع عادل ٣٫٢٤ كغ . ولكنه لم يعين المكان والزمان حيث بلغ وزنه ذلك المقدار .

وكان الربع اكثر شيوعا من الصاع في كيل الحبوب في منطقة غزة . والتسمية نسبة الى ربع المد(٢٥) ، اي أن وزن الربع ، الذي ساوى ٤٫٥ لترا ، عادل ٣٫٢٧٣كغ ويجب ان نأخذ هذا بتحفظ بالنسبة لانواع الحبوب ، التي اختلفت احجامها ، وبالتالي أوزانها . واذا ما قارنا بين سعر ربع من الحنطة وسعر صاع منها ، في فترة واحدة ، لوجدنا ان سعر ربع الحنطة راوح بين ثلاثة وخمسة قروش ، حسب نوع الحنطة ونظافتها (مقدار الحصا والتراب فيها) ، والسعر الوسطي اربعة قروش ، في حين ان سعر صاع الحنطة كان حوالي عشرة قروش ، مما يدل على ان الصاع اكبر من الربع ، وربما بلغ ضعفه او اكثر . وطبيعي ان المقارنة بين اسعار الربع والصاع والمكاييل الاخرى ، للتوصل الى مقارنة بين احجام هذه

المكاييل ، يجب ان تتم بحذر وبدقة كبيرة ، نظرا لاختلاف نوعية كل سلعة ،ونظافتها، ومواصفاتها الاخرى ، كأن يكون العدس ، مثلا ، صحيحا أو مجروشا ، وان تكون الحنطة معروقه او عادية . وكذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار ان تكون المقارنة في الاسعار في موسم واحد يتساوى فيه العرض والطلب ، بالنسبة لمختلف انواع الحبوب المراد مقارنة اسعارها .

وكان هناك كيالة محترفون يتقاضون اجورا على كيل الحبوب . وتقاضى كيال الشعير ، مثلا ، خمسة وعشرين قرشا على كيل الف ربع من الشعير ، علما بأن وسطي ثمن ربع الشعير كان ثلاثة قروش . ولا نعلم ان كان هناك كيالون لكل مادة ، كما قد توحي بهعبارة « كيال الشعير » .

ومن المكاييل الاخرى « الحمل » ، وهو ما يحمل على ظهر حيوان النقل . ولم ترد معلومات كثيرة حول الحيوان ، الذي حملت عليه الاحمال عادة . فقد عهد الى مشايخ البدو بنقل كميات كبيرة من كيلات الشعير والحنطة من شونة غزة الى بندر معان ، والمفهوم انها نقلت على الجمال ، وان الخيش الاسود او الاسمر استخدم لنقلها . وكانت الاشارة الى « زوج الخيش » ، مما يعني ان كل زوج وضع على ظهر جمل ، ولكن « الحمل » كمكيال أمر آخر . فقد اشارت الوثائق ، مثلا ، الى حملين من الحنطة ، يضمان اربعة وستين ربعا ، سعرهما ٣٢٠ قرشا ، بذمة مصطفى سلمان للمتوفى عبد القادر بن صالح الشوى(٢٦) . وهذا يعني ان حمل الحنطةتألف من اثنين وثلاثين ربعا ، وان سعر الربع خمسة قروش . واشير في تركة اخرى ، بعد عام من تركة الشوى، الى حملين من الحنطة ضما اربعة وستين ربعا ، بسعر ستة قروش للربع . واذا اعتبرنا ان الربع وزن ٣ر٢٧٣ كغ ، فان وزن حمل الحنطة عادل ١٠٤ر٧٣٦ كغ . ونظرا لان حمل الجمل قد قدره (هنتس ، ص ٢٧) ب ٢٥٠ كغ ، فان هذا الحمل الذي عادل ٣٢ ربعا ، يبدو انه حمل على حيوان اضعف من الجمل ، مثل البغل أو الحمار .

واستخدم الحمل كمكيال بالنسبة لغير الحبوب ، مثلا ، جاء ذكر حمل ملح بيع بخمسين قرشا ، واحمال صوف استوردت من جدة ، بطريق السويس ، الى غزة . وبلغ عدد هذه الاحمال ٢٢ حملا ، وزنها ٢٢٧ رطلا ، اي ما يعادل ٣١٨ر١٠ رطلا للحمل الواحد ، وبيع الرطل منها في غزة بسعر ٥ر٧ قرشا . وذكر الكيس كمكيال ، بمناسبة استيراد عدد من أكياس الذرة من الاسكندرية الى غزة ، وداخل كل كيس ١٣ ربعا من الذرة ، أي ما يعادل ٥٤٩ر٤٢ كغ .

وذكرت الطبة كمكيال ، بالنسبة للحبوب ، واختلف مقدارها حسب الكيل الذي كيلت به ، مثلا ، تواسط الحاضرون الصلح على أن يدفع المدعى عليه محمد ابن الحاج عودة الله ، من اهل قرية تل الترمس ، الى المدعي خليل بن علي القاطوع ، من أهالي قرية الشيخ مونس ، ثماني طبات ذرة بكيل قرية تل الترمس . ومعنى ذلك ان الطبة يمكن ان تقاس بكيل آخر . ولم نجد ما يساعد على التعريف بالطبة ونسبتها الى الكيلة ، أو الصاع ، أو الربع . ولكنها تدل ، من معناها ، على ان الكيل الذي كيلت به كان يفرغ على الارض ، أي « يطب » على وجهه ، لافراغ محتوياته ، والكمية تكون « طبة » . وتصف الطبة الى جانب اختها ، ثم تعد فرادى ، ويكون مجموعها ، مثلا ، ثماني طبات .

واستخدمت الجرة كمكيال ، بالنسبة لعدد من الحبوب والسوائل . وكان سعر جرة الشعيرية ، مثلا ، في حوالي رجب ١٢٧٥/شباط ١٨٥٩ ، ٥ر١٧ قرشا ، وجرة البرغل ١٠ ، وجرة المفتول (برغل مفتول مع طحين) ٢٥ر١٦ . وكانت قيمة جرة السيرج ، في غرة جمادى الثانية ١٢٧٦/٢٦ كانون الاول ١٨٥٩ ، ٧٠ قرشا . وبلغت قيمة جرة الزيت ، في التاريخ السابق ، ٦٣ قرشا ، وبيعت جرة زيت ونصف رطل زيت ، في التاريخ نفسه (وفي التركة نفسها) بسعر ٥ر٦٦ قرشا ، مما يعني ان سعر رطل الزيت بلغ سبعة قروش ، وان جرة الزيت وسعت تسعة أرطال .

وذكرت الوثائق عددا من الاوزان استخدمت في غزة ومنطقتها ، وكان ابرزها ، واكثرها استخداما ، الرطل . وورد ذكر نصف الرطل ، وتلته الاوقية (جمعت اواق) ، ثم الدرهم . وذكرت احدى الوثائق « درهمين حرير » ، في تركة احد المتوفين ، مما يدل على أهمية هذه الكمية الصغيرة . ووجد ميزان خاص لوزن الحرير ، عرف بميزان الحرير . ولم يرد في الوثائق ما يفيد عدد الاواق في الرطل ، او عدد الدراهم في الاوقية . والمعروف آنذاك في مصر(٢٧) ان كل ١٢ اوقية عادلت رطلا ، وان الاوقية تألفت من ١٢ درهما . ونظرا لاختلاف هذه القيم ، في الزمان والمكان ، يصعب علينا معرفة ماذا كانت تعادل في غزة في فترة دراستنا .

واستخدم المثقال ، عادة ، لوزن الذهب واللؤلؤ . وبلغ وزنه في مصر ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، درهما ونصف . وفي عام ١٢٥٦/١٨٤٠ ـ ١٨٤١ قدر بدرهم وثلاثة اسباع الدرهم ، وبذلك يساوي الدرهم سبعة اعشار المثقال ، أي ان كل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل . وقسم المثقال ، في مصر ،

الى عدد من الحبات بلغ عددها ستة آلاف حبــة . واستخدم الدرهم ، عادة ، لــوزن الفضة .

وذكرت الوثائق انواعا كثيرة من النقود الفضية والذهبية ، وغيرها ، المتداولة في غزة ، واسعارها ، في فترة دراستنا . واستخدم تعبير « دراهم » للدلالة علــى النقود بصورة عامة ، كمانقول « بها امتعته ودراهمــه » . وقصــد بالدراهم ، أحيانا ، القروش ، كما في التعبير التالي ، الــذي ورد في ضبط احدى التركات : « دراهم نقدي بيد السيد محمد عابدين ، ٩٫٥ قرشا » .

وكانت الوحدة النقدية الاكثر تداولا هي القرش (كتب أحيانا الغرش) الفضة الاسدي . أما انواع العملات الاخرى ، من محلية واجنبية ، فضية وذهبية ، قديمة وحديثة ، فكانت موجودة بوفرة ، ولكنها كانت أقل تداولا ، وعمد الى تخزينها ، واكثر ما ورد ذكرها في التركات . وتسمية القرش بالاسدي مشتقة من اصــل هولاندي ، حيث ظهرت صورة الاسد على العملة الهولاندية(٣٠) وقد استخدم نوعان من القرش في غزة ومنطقتها : قرش اسدي صاغ وقرش جرك ، وكلاهما من الفضة . وجاء في كتاب (بيديكر)(٣١) ان القرش الصاغ تعاملت به خزينة الدولة ، في حين استخدم القرش الجرك في التجارة والشؤون العامة ، وان الفــرق بينهما بنسبة ٢٠ الى ١٨ . وقد اشارت وثائق دمشق الشرعية ، في فترة دراستنا ، وفي معاملات البيع والشراء بين الافراد ، الى « قرش فضة صاغ ميرية » ، مما يدل على القيمة الرسمية لهذا القرش . وبالنسبة للوثائق الشرعية في غــزة فالتعبير الذي شاع استخدامه فيها ، في قضايا البيع والشراء ، هو قرش اسدي ، أو قرش . ولا ندري هل الاشارة هنا الى القرش الصاغ الرسمي (الميري) أو الى القرش الشائعالجرك . ومما يجعلنا نميل الى الاخذ بالمعنى الثاني ما ورد في احدى القضايا ، في سجلمحكمة غزة ، من ان امرأة قبضت، من زوجها مبلغا قدره من المعاملة الجرك أو الجارية تسعة آلاف قرش وستماية قرش يعدل كل قرش اربعين فضة مصرية . وجاء في وثيقة اخرى ان الثمن بلغ ١٥٠٠ غرش اسدي عملة جرك ، وفي مناسبــة ثانيــة ان الثمن بلغ ٨٥٠ غرش جرك مقبوضــة بالحضرة . ونستشف من هــذا ان القرش الجرك كان شائع الاستخدام في غزة .

وتقسيم القرش الى اربعين (قطعة) فضية مصرية (اختصرت احيانا الى فضة أو مصرية) سهل امور التعامل النقدي كثيرا . واشير الى قطعة الفضة ، فيغيرغزة، باسم « بارة » احيانا . ففي قضايا الطلاق ونفقة العدة ، والحضانة ، وفرضرسوم

الطعام والشراب للمطلقة ، أو للقاصرين ، استخدمت قطع الفضة المصرية لتحديد المبلغ الذي تراوح بين ٣٠ و ٨٠ قطعة فضة مصرية يوميا . ولم تكن هذه القطع من الفضة الصرف اذ خلطت بالنحاس . واطلق على قطعة الفضة المصرية ، في الاصل ، اصطلاح « نصف فضة » . ونظرا لتدني قيمتها وجد منها قطع بخمسة ، وعشرة ، وعشرين فضة . واشير ، في كتابة الارقام ، الى اجزاء القرش باشارات متعارف عليها ، فالنصف علامته (ب) ، والثلث (ر) ، والربع (/) ، والنصف والربع معا (ب) . واشير الى عدد قطع الفضة المصرية ، خارج هذه النسب ، كما يلي : (٥) ، أي خمس قطع فضة مصرية . مثلا ، عشرة قروش ، ونصف قرش ، وخمس قطع فضة مصرية (مصاري) ، تكتب كالتالي (٥ ب ١٠) .

ومن قطع النقود الفضية التي ورد ذكرها في وثائق غزة الشرعية الريال المجيدي ، الذي اختصر احيانا الى المجيدي ، والتسمية نسبة الى السلطان العثماني عبد المجيد . ومن اقسام الريال المجيدي نصف المجيدي وربع المجيدي وكلمة « ريال » مشتقة ، في الاساس ، من الريال الاسباني . وقدر الكرملي(٣٢) الريال المجيدي على انه يساوي ٨٠٠ بارة ، أو عشرين غرشا تركيا صاغا ، او ثلاثة وعشرين غرشا تركيا شركا (أي جرك) . وذكر ايضا ان وزن الريال المجيدي ١٢٥ قيراطا (٥) . و كان سعره في دمشق ، في فترة دراستنا ، ٢٢ر٥ قرشا (٦) .

واشارت وثائق غزة الى نقد عرف بالفرنك ، وجاء في كتاب (بيديكر) انه من الفضة ، وكان سعره في دمشق ، في فترة دراستنا ، اربعة قروش وخمسة مصاري . واستخدمت العملة المصرية الفضية من القروش في غزة في فترة دراستنا . فقد شريت دار في غزة بهذا النوع من القروش المصرية . وذكر الكرملي ان القرش المصري عملة فضية ، وان وزنه هو ٧ر٥ من القراريط .

وشاع في غزة استخدام ريال فرانسة عامود . وكان سعره ٣٢ قرشا . واذا كان مخزوقا فسعره ٣١ر٥ قرشا . وهذا الريال هو ، في الاساس ، ريال ماريا تيريز . واشير اليه بلقب ابو مدفع ، في غير غزة . اما في دمشق فأشير اليه بغامود ، وكان سعره فيها ، في فترة دراستنا ، ٢٧ر٧٥ قرشا . ووجد ريال فرانسة شوشه . واشارت وثائق دمشق المعاصرة اليه باسم ريال شوشه او شوشه ، واختلف سعره ، في دمشق ، بين عامي ١٢٧٤ و ١٢٧٦ هجرية ، اذ هبط من ٢٦ر٥ قرشا الى ٢٥ر٧٥ قرشا .

واستخدم في غزة ريال سينكو (وذكر ايضا باسم سينكوا ، وسنكو ، وشنكو) ؛ والكلمة مشتقة من الكلمة الايطالية خمسة . وكان سعره في غزة ٢٦ قرشا . وسعره في دمشق في ١٢٧٤ هـ ٢٥ر٢٤ قرشا ، وفي ١٢٧٦ هـ ٥٠ر٢٤ قرشا . وفي غزة ايضا ريال منون ، وسعره ٢١ قرشا ، ومنه نصف منون ، وسعره ٥ر١٠ قرشا . ولا نعلم وجه التسمية . وفيها كذلك نقد من نوع ناقشلي ، والتسمية لنقش عليه وربما هو نفسه منقشلي ، الذي كان سعره ٤ قروش . ووجد نقد مفرد ، وسعره ٥ر٣ قروش ، ونقد بوزلي ، اشار اليه الكرملي باسم بوزلك . ووجد نقد من نوع نصف وزري ، وسعره ٣ قروش ، ونقد نافلي ، وسعره ٧٥ر٤ قروش ، وربع زريفة ، استخدمت لتحميل الحلق بها ، ولعلها من الذهب (٣٣) ؛ ونقد حميدي ؛ وغازي قديم ، وسعره ٥ر٤ قروش . ويبدو ان هذا الغازي كان من الفضة لان الغازي القديم الوازن من الذهب كان سعره في دمشق ، آنذاك ، ٣٧ قرشا .

ووجد في غزة ، في فترة دراستنا ، نقد نحاسي عرف بالفنس ، وقد ذكره (بيديكر) (٣٤) في كتابه . وعرف هذا النقد في دمشق وكان سعره فيها ، في عامي ١٢٧٤ ، و ١٢٧٦ هـ ، ٥ر١٩ قرشا . ووجد نقد نحاسي آخر في غزة ، اعتبر قديما ، في الوثائق ، وهو الزلطة . والتسمية من السلافية Zoloto, Zolata وكانت تساوي ثلاثين بارة ، أو ثلاثة ارباع القرش .

وكثرت انواع النقود الذهبية ، العثمانية والاوربية ، في غزة في فترة دراستنا ، ومن هذه النقود العثمانية الجهادي ، ومن انواعه جهادي قديم ، وسعره ١٠٥ قروش ، وجهادي به نقص ، وسعره حوالي ١٠٩ قروش . ولا ندري ماذا كان الجهادي ، الذي به نقص ، نوعا من العملة ، أم ان الجهادي ، في هذا المثال بالذات ، كان ناقصا قليلا . ووجد جهادي يابس ، وكذلك نصف جهادي جديد ، سعره ٤٠ قرشا . وقد ذكر الكرملي (٣٥) أن تسمية هذا النقد بالجهادي ، نسبة الى الجهاد، واشار الى وجود جهادي من الفضة ، وكان سعر الجهادي الصحيح الوازن في دمشق ، في عام ١٢٧٦ هـ ، ١١٢ قرشا ، ونصف جهادي طري ٥٠ قرشا ، ونصف جهادي يابس ٣٩ قرشا . واختلفت تسميات الجهادي هذه في دمشق ، في فترة دراستنا ، عن تسمياته واسعاره فيها في عام ١٨٣٩ ، وما حول ذلك ، حين اشير فيها الى جهادي قديم وجهادي جديد .

ومن النقود الذهبية في غزة المحبوب ، ولعله مختصر من زر محبوب ، والتسمية مشتقة من كلمة « زر » الفارسية ، وتعني الذهب ، وكلمة « محبوب » العربية . واشارت وثائق غزة الى تداول محبوب اسلامبولي فيها . ووجدت ، في غزة ،

قطعة نصف محبوب ، وسعرها ٢٠ قرشا . ووجد نقد ذهبي باسم خيري ، وسعره ٣٠ قرشا . ووجدت خيريات نواقص ، سعر واحدتها ٢٩٫٤ قرشا . وكان في التداول قطعة ربع خيري ، وسعرها حوالي ٧ قروش . واشارت وثائق غزة الى نقد خيري قديم . ولم يرد ذكر الخيري بين فئات المعاملة في دمشق في قائمتين من عامي ١٢٧٤ و ١٢٧٦ هـ . ووجدت في مصر ، حوالي فترة دراستنا ، خيرية مصرية .

واشارت وثائق غزة الى نقد ذهبي من نوع ربع عدلي ، وسعره ٦ قروش . وقد وجد نقد عادلي في دمشق في حوالي ١٨٣٩ ، ولم يرد له ذكر فيها ، في عامي ١٢٧٤ و ١٢٧٦ هـ . ووجد في غزة ايضا نقد فندقلي ذهبي . ويقول الكرملي (٣٦) . ان هذا النقد هو نفسه البندقلي ، نسبة الى البندقية . وكان سعر قطعة فندقلي صحيح في غزة ٦٠ قرشا . ووجد منه نصف فندقلي وربع فندقلي . وهذه الاخيرة كانت اكثر شيوعا ، وسعرها ١٥ قرشا . ووجد ربع فندقلي سادة ، سعره ١١ قرشا . ولم يرد ذكر الفندقلي في دمشق في قائمتين من عامي ١٢٧٤ و ١٢٧٦ هـ . ووجد في غزة ما عرف بنصف جنزيرة ، ولعلها من الذهب ، وسعرها ٢٠ قرشا .

واستخدمت في غزة ، في فترة دراستنا ، عدة ليرات ذهبية ، منها الليرة المجيدية ، نسبة الى السلطان عبد المجيد ، وسعرها ١٢٠ قرشا . وكان سعرها في دمشق في ١٢٧٤ هـ ١١١ قرشا ، وفي ١٢٧٦ هـ ١١١٫٥ قرشا . ووجدت الليرة المسكوبية ، وسعرها ١٣٠ قرشا ، في حين كان سعرها في دمشق في ١٢٧٤ هـ ٩٧٫٥ قرشا ، وفي ١٢٧٦ هـ ١٠٠ قرش . ووجد كذلك ليرة بنيتوا أو بنيته ، وسعرها ١٠٥ قروش ، ونقد ذهبي عرفت وحدته باسم مجر (جمعها مجرات) ، وسعرها ١٢٠ قرشا ، ولعله ليرة ، لانه ذكر بين الليرات الاخرى . وورد ذكر مجر شباك ، وسعره ٦٠ قرشا . ووجد المجر في دمشق في عام ١٢٧٦ هـ وسعره ٥٦٫٥ قرشا . والملاحظ ان وثائق دمشق ، المعاصرة لفترة دراستنا ، اشارت الى ليرات ذهبية اخرى لم يرد ذكرها في سجل غزة ، مثل الفرنساوية (سعرها ٩٥٫٥ قرشا في ١٢٧٤ و ٩٨٫٥ في ١٢٧٦ هـ) ، والانكليزية (سعرها ١٢٠ في ١٢٧٤ هـ و ١٢٤ في ١٢٧٦ هـ) والمصرية (سعرها ١٢٥ في ١٢٧٤ هـ و ١٢٦ في ١٢٧٦ هـ) ، وليرة ممدوحي (سعرها ٨٠ في ١٢٧٧ هـ) ، ودبلون (سعرها ٤٠٠ قرش في ١٢٧٦ هـ) ، وقرانيصة (سعرها واحد في ١٢٧٤ هـ و ١٢٧٦ هـ ، ومقداره ٥٧٫٥) ، وقرانيصة مربع (سعرها ٢٥٠ قرشا في ١٢٧٦ هـ) .

الحواشي :

(١) و (٢) Gatt, P. 153

(٣) سجل غزة ، ص ٤٣٤ ، ١٢ جا ٧٧/ (٢٦ تشرين الثاني ٦٠) .

(٤) سجل غزة ، ص ١٧ ، ختام ج ٧٣/ (٢٤ شباط ٥٧) .

(٥) سجل غزة ، ص ١٤٦ ، ٢٦ ذ ٧٤/(٧ اب ٥٨) .

(٦) سجل غزة ، ص ٢٤٦ ، ٤ ص ٧٦/ (٢ ايلول ٥٩) .

(٧) سجل غزة ، ص ٤٢٨ ، ٢٩ ر ٧٧/ (١٤ تشرين الثاني ٦٠) .

(٨) سجل غزة ، ص ٣٠٧ ، ٣ ب ٧٦ / (٢٦ كانون الثاني ٦) .

(٩) سجل غزة ، ص ٤٤١ ، ٤ ج ٧٧/ (١٨ كانون الاول ٦٠) .

(١٠) سجل غزة ، ص ٣١٧ ، ٣ ش ٧٦/ (٢٥ شباط ٦٠) .

(١١) سجل غزة ، ص ٩٧ ، ٥ جا ٧٤/ (٢٢ كانون الاول ٥٧) . (اختلاف الجمع بقرش يفسر بحذف الكسور) .

(١٢) سجل غزة ، ص ٦٢ ، ٥را ٧٤/ (٢٤ تشرين الاول ٥٧) .

(١٣) سجل غزة ، ص ٩٨ ، ٥ جا ٧٤ / (٢٢ كانون الاول ٥٧) .

(١٤) سجل غزة ، ص ١٠١ ، غرة ج ٧٤ / (١٧ كانون الثاني ٥٨) .

(١٥) سجل غزة ، ص ٣٣٦ ، ٤ ل ٧٦ / (٢٥ نيسان ٦٠) . وانظر فيما سبق القسم الاول من البحث في (دراسات تاريخية) ، العدد الثامن ، ص ٢٥ .

(١٦) انظر حول الربع فيما يلي ، ص ٣١ .

(١٧) سجل غزة ، ص ٢٦٢ ، ٧ را ٧٦/ (٤ تشرين الاول ٥٩) .

(١٨) سجل غزة ، ص ٣١ ، ٣ ن ٧٣ / (٢٧ نيسان ٥٧) ، وانظر ايضا : سجل غزة ، ص ٤٤ ، ١٤ ذ ٧٣/ (٥ اب ٥٧) ، ص ٩٢ ، ١٧ ر ٧٤ (٥ كانون الاول ٥٨) ، ص ٤٣٢ ، ١٠ جا ٧٧/ (٢٤ تشرين الثاني ٦٠) .

(١٩) سجل غزة ، ص ٤٣ ، ١٣ ذ ٧٣ / (٤ اب ٥٧) .

(٢٠) ترجمه عن الالمانية الدكتور كامل العسلي ، وهو من منشورات الجامعة الاردنية ، بدون تاريخ.

(٢١) سجلات محاكم دمشق الشرعية ، سجل رقم ٤٧٥ ، ص ١٠٧ ، ٢٢ ربيع الاول ١٢٧١/ (١٣ كانون الاول ١٨٥٤) .

(٢٢) Baedeker, p. XXX

(٢٣) سجل غزة ، ص ٤٤٧ ، ٢١ م ٧٧/ (٩ اب ٦٠) .

(٢٤) Baedeker, P. XXX

(٢٥) Baedeker, P. XXX

(٢٦) سجل غزة ، ص ٩٧ ، ٥ جا ٧٤/ (٢٢ كانون الاول ٥٧) .

(٢٧) انظر : هنتس ، ص ١٩ – ٢٠ ، ٣٠ – ٣٧ ، وانظر :
E. W. Lane, **An Account of the manners and customs of the modern Egyjptians,** 5th ed., London, 1860, p. 572.

(٢٨) انظر Lane, P. 572

(٢٩) الذهبي ، نشر الكرملي ، ص ٧٦ .

(٣٠) Raymond, 1, 20; H. Bowen and H. A. R. Gibb, **Islamic Society and the West,** Vol. 1, in 2 parts, 1951, 1957, ii, 50.

(٣١) Baedeker, p. XVIII-XIX.

(٣٢) انظر : الكرملي ، ص ١٧٤

(٣٣) سجل غزة ، ص ٤٢٧ ، ٢٨ ر ٢٨ ٧٧/ (١٣ ١٣ تشرين الثاني ٦٠) ، ص ٣٤٨ ، ١٣ ذا ٧٦/ (٢ حزيران ٦٠) ، وقد اشير اليها انها من الذهب وعرفت في دمشق في حوالي عام ١٨٣٩ ، انظر :
Jean-Paul Pascual, « Une neige à Damas au XIXe Siècle », **Bulletin d'Etudes Orientales** , t. XXVIII (1975), pp. 57-81, voir p. 60.

(٣٤) Baedeker, P. XXIX

(٣٥) ص١٧٢ .

(٣٦) ص ٢٣.